www.amazigh.press
amadalpresse

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 284 شتنبر 2024/2974 SEPTEMBRE – ⵛⵓⵜⵓⵍⵢⵔ الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

إقصاء الأمازيغية في إحصاء الحليمي خيانة للدستور وتجاهل للإرادة الملكية

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

محتاجة تسافري هاد الصيف؟

كاين الحل

مع بنك أفريقيا ديما

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 240 656 125 2 درهم - مؤسسة إئتمان -
قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء -
المغرب - س.ت.: 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجباني : 01085112

تم إطلاق عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى في المغرب في فاتح شتنبر 2024، وهي السابعة منذ استقلال البلاد، تحت إشراف المندوبية السامية للتخطيط. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه العملية في جمع البيانات وتوجيه السياسات العمومية، إلا أنها لم تخلُ من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بتجاهلها للغة الأمازيغية، التي تم ترسيمها في دستور فاتح يوليوز 2011.

مع كل ما تم تحقيقه بشأن القضية الأمازيغية من دسترتها، وإصدار القانون التنظيمي لتفعيل طابعها الرسمي، واعتماد السنة الأمازيغية عطلة رسمية بمباركة من صاحب الجلالة، كان من المتوقع أن تعكس هذه العملية التزامات الدستور والتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تعزيز مكانة الأمازيغية في مختلف جوانب الحياة العامة. لكن، ما حدث هو تهميش واضح للغة الأمازيغية منذ البداية، بدءًا من الندوة الصحفية التي غابت فيها اللغة الأمازيغية وحلت محلها الفرنسية، واستمرارًا في استمارات الإحصاء وطرق التواصل مع المواطنين. ويعزى هذا الأمر إلى أيديولوجية المسؤولين وإلى عدم إشراك الفاعلين في المجتمع المدني الأمازيغي والباحثين المتخصصين في اللغة والأنثروبولوجيا في التحضير لهذه العملية الوطنية، مما يهدد مصداقية النتائج ويجعلها غير ممثلة بشكل دقيق للتعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب.

انتقاداتنا الأساسية التي وُجهت لهذه العملية ترتبط بالأسلوب المتبع في طرح الأسئلة، والذي يساهم بشكل غير مباشر في تقليص عدد الناطقين بالأمازيغية. فالعديد من الأسئلة تطرح باللغة الدارجة، مما يدفع المستجوبين للإجابة بها، حتى وإن كانوا يستخدمون الأمازيغية في حياتهم اليومية. هذا النهج يؤدي إلى تصنيف لغوي غير منصف، حيث تُجمع الدارجة بمختلف تنوعاتها تحت مظلة اللغة العربية الفصحى، بينما تُقسم الأمازيغية إلى لهجات مختلفة، مما يقلل من أهميتها كلغة قائمة ومعترف بها. هذا التحيز في الإحصاءات ليس جديدًا، إذ تكرر في إحصاءات سابقة مثل تلك التي جرت في 2004 و2014، إلا أن الوضع الآن مقلق أكثر، خاصة في ظل المكانة الجديدة التي اكتسبتها اللغة الأمازيغية كأحد الأوراش الملكية التي يوليها جلالة الملك نصره الله

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

اهتمامًا كبيرًا منذ خطاب العرش لسنة 2001، والمكانة المهمة التي تحتلها في اجندة الحكومة برئاسة السيد عزيز أخنوش، كما لا يجب إغفال أن هذه العملية جاءت في خضم عشرية الأمم المتحدة للغات الشعوب الأصلية، وفي سياق توصيات الأمم المتحدة المتعلقة باللغة الأم والمعايير الدولية المعتمدة في جمع البيانات الإحصائية. إن تجاهل هذه المعايير يبدو وكأنه تحيز أيديولوجي يسعى لتحقيق أهداف معينة على حساب الحقيقة والتنوع الثقافي والتعدد اللغوي في المغرب.

من بين الأمور التي زادت من حدة غضبنا هي تصريحات المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، الذي استخدم اللغة الفرنسية بدلًا من الأمازيغية خلال الندوة الصحفية، مما يعكس توجهًا أيديولوجيًا يسعى إلى تقليص دور الأمازيغية في المجتمع المغربي، وهو ما يتعارض مع الإرادة الملكية والجهود الحكومية لتعزيز مكانة الأمازيغية. كان من المفروض أن تدعم هذه الجهود بإجراءات ملموسة تشمل جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك عمليات الإحصاء الوطني. فالإحصاء ليس مجرد أرقام، بل هو انعكاس لهوية وتاريخ ومستقبل شعب بأكمله.

شخصيًا، أرى أنه بغض النظر عن نتائج الإحصاء فيما يتعلق باللغة الأمازيغية، فإن الأمر يجب أن يصب في صالح تعزيز هذه اللغة. فإذا أظهرت النتائج نسبًا منخفضة لمتحدثي الأمازيغية، فهذا يعني أن السياسات الحالية لم تحقق الأهداف المرجوة ويجب مضاعفة الجهود لتعزيز حضور الأمازيغية في كافة المجالات. أما إذا أظهرت النتائج نسبة كبيرة للناطقين بالأمازيغية، فهذا يدل على أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح ويجب الاستمرار في بذل الجهود لتحقيق المزيد من التقدم. في كلتا الحالتين، يجب أن تكون النتائج حافزًا لتصحيح المسار وإدماج اللغة الأمازيغية بشكل حقيقي وفعال في كافة العمليات الوطنية. فالاعتراف الكامل بلغاتنا وثقافتنا هو السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل شامل يعكس التنوع الغني للمغرب.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⵍⴰⵀⵍⴰ ⵢⵜⵜⵉⵀⵓⵙⵍⵍⵉ ⵙ
ⵖⵓⵢⵓⵙⵙ ⴰⵓ ⵜ ⵢⵜⵜⵣ
ⵓⴰⵢⵕⴰⵕ

Wanna imminsiwn s ubghrir ar t iTTf baghRaR

بمعنى: أن لكل فعل غير جيد عواقب وخيمة

كتاب يسلط الضوء على مسار "أوكدورت المقاوم والقائد أحمد ابن الشيخ"

صدر قبل أيام عن مطبعة سوماكرام بالدار البيضاء كتاب جديد يُضاف إلى المكتبة التاريخية السوسية، من تأليف الفقيه والأستاذ الحسن بن الحسين توفيق، عميد المدرسة العلمية العتيقة لتافراوت.

الكتاب يحمل عنوان "أوكدورت، المقاوم والقائد أحمد ابن الشيخ"، يتألف من أكثر من 200 صفحة، وهو دراسة تاريخية تسلط الضوء على مسار حياة القائد والمقاوم الحاج أحمد ابن الشيخ (1907-1967م)، أول قائد لتافراوت بعد الاستقلال.

الكتاب يتناول تفاصيل حياة هذا القائد البارز الذي لعب دوراً مهماً في المنطقة، حيث سبق للمؤلف أن أشار إليه في كتابه "تافراوت ومدرستها العتيقة في ذاكرة التاريخ".

ورغم شح المصادر حول هذه الشخصية التاريخية، فإن المؤلف نجح في تقديم دراسة شاملة مدعومة بتحليل دقيق للوقائع والأحداث.

الحاج حماد أوكدورت، الذي تم تعيينه كأول قائد على قبائل تافراوت ونواحيها من قبل المغفور له الملك محمد الخامس بعد الاستقلال، ترك بصمة لا تمحى في المنطقة بفضل عمله على تطوير التعليم، خصوصاً تعليم الفتيات، وتأسيس التنمية البشرية، ما جعل قيادته تتميز بالابتكار والنهوض بالمجال الإنساني.

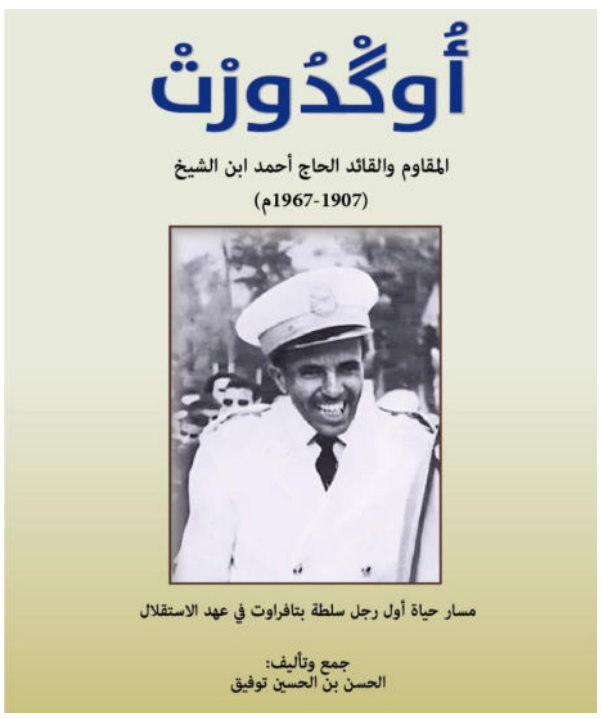

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة
الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني
ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press
السحب:
مجموعة ماروك سوار
التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH
Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13
Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة
أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

www.amazigh.press
المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

هل يتمادى الحليمي في تزوير نسبة الناطقين بالأمازيغية في المغرب

على غرار ما جرى في إحصاء 2004 و2014، تتوقع الفعاليات الأمازيغية تمادي المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي العلمي في تزوير نسبة المغاربة الناطقين بالأمازيغية بسبب مواقفه الأيديولوجية وقناعته المناهضة لمغرب التعدد والتنوع. وشكوك الأمازيغ في نية الحلمي زادت بعد إقصاء الأمازيغية في ندوته الصحفية وإعلانات وشعارات الحملة، وكذا في طريق تقديم باحثي الإحصاء للاستمارات "القصيرة والطويلة" والأسئلة التي تقدم للمغاربة في غياب تام لموضوع اللغات، خصوصا اللغة الأمازيغية.

في ملف هذا العدد نستحضر آراء مجموعة من المهتمين والفعاليات الأمازيغية.

إعداد: هيئة التحرير

الإحصاء بالمغرب قبل وبعد الاستعمار

صاغ الأمازيغ طرق خاصة بهم لإحصاء السكان، بعيدا عن المرجعية الإسلامية التي تُغَيّب ثقافة العدد وتكتفي بالوصف والتقريب)فئة قليلة- فئة كثيرة...(، ذلك لأن الأمازيغ لجؤوا إلى توزيع الموارد الطبيعية وعائدات الغرامات التي تؤدى لجْماعثْ...، على عدد الأسر التابعة لنفوذها، وهذه الأسر بدورها تقوم بأداء واجب النّوبثْ، أو الدور، كلما دعت الضرورة للمشاركة ضمن التويزة وغيرها من الأعمال المشتركة داخل المجتمع الأمازيغي، وكانت قوة الأسر تقاس بعدد القادرين على حمل السلاح والدفاع عن القبيلة، والمشاركة في الأعمال الفلاحية وغيرها، وهو الأمر الذي أبهر المستعمر، الذي جعل من المجتمع الأمازيغي أساس دراساته الكلونيالية، واستمر في إجراء احصائيات تفيد مخططاته الإمبريالية.

تكتنز الأرشيفات الأوروبية وثائق تاريخية تهم ديمغرافية سكان المغرب، وأنتجت على ضوء معطياتها دراسات أفادت التاريخ الثقافي والاجتماعي المغربي، وكانت سبّاقة إلى تحليل بنية السكان ومميزاتها الإثنية واللغوية وانتماءاتها الجغرافية، ذلك لأن السلطات الاستعمارية بالمغرب أجرت أول عملية إحصاء سنة 1921بالمنطقة السلطانية التي أشرفت عليها فرنسا، وتضمنت معطيات دقيقة تهم عدد السكان المغاربة منهم والأجانب، ونسبة المتعلمين، وعدد المصابين ببعض الأمراض المتفشية آنذاك...، وكانت دورة الإحصاء الموالية سنة 1926 بنفس المنطقة واعتمدت نفس الأساليب، التي استمرت خلال إحصاء سنة 1931. كما أشرفت الإدارة الاستعمارية الاسبانية بالمنطقة الخليفية على عملية إحصاء سنة1930 ثم سنة 1935، واتسمت بالبساطة من حيث المعطيات مقارنة مع إحصائيات الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لكنها تضمنت عدد السكان والدواوير التي يشغلونها وأنشطتهم الاقتصادية وعدد المتمدرسين... ثم تم تنظيم عملية إحصاء سنة 1936 باشراف السلطات الفرنسية، ويمكن اعتبارها الأنجح على الإطلاق، لما تضمنته من معلومات إضافية تهم النمو الديموغرافي والمعطيات اللغوية، ومصادر دخل الأسر، مع التركيز على انتمائهم القبلي، الأمر الذي يوضح المنجزات الأكاديمية التي صاحبت هذه الفترة، والإستوغرافيا التي راكمت عدد مهم من المنوغرافيات التي درست المناطق الأمازيغية بالمغرب.

تراجع مستوى احصائيات سنة 1940 وسنة 1950 بالمنطقة الخليفية، وإحصائيات المنطقة السلطانية سنتي 1952-1951، وإحصائيات طنجة الدولية سنة 1941، نظرا للظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك، ومطالب الشعب المغربي التي استمرت في المطالبة بالاستقلال، مع الامتناع الفعلي وعدم الانخراط في المخططات الاستعمارية بما فيها إجراء عمليات الاحصاء، الأمر الذي لم يسفر على معطيات ديموغرافية دقيقة، تشبه تلك التي تم تحصيلها سنة 1936.

كان آخر إحصاء تابع للإدارة الاستعمارية سنة 1952، وأجرى المغرب المستقل أول إحصاء له سنة 1960، بعد أربع سنوات من نيل الاستقلال سنة 1956، ويعتبر الإحصاء الأول الذي استجاب لتوصيات الأمم المتحدة، ومكن من جمع قاعدة من المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي لم تكن متوفرة إلى حدود ذلك الوقت. تمت عملية إحصاء ثانية سنة 1971 شملت ربوع التراب الوطني، باستثناء أقاليم العيون وبوجدور والسمارة ووادي الذهب التي خضعت للإحصاء سنة 1974 تحت اشراف السلطات الاستعمارية الإسبانية، ذلك لأن الأقاليم الجنوبية لم يتم استرجاعها قبل سنة 1975، تم إحصاء جميع مناطق المملكة المغربية سنة 1982، وكان أول إحصاء مغربي شامل، بينما كشف إحصاء 1994 على العديد من المعطيات السكانية المستجدة بالمغرب، وذلك مع التحول الكبير الذي كان على مستوى الظروف المعيشية، وجمع بشائر السياسات العمومية القائمة آنذاك، وما رافق ذلك من تحسن شروط الرعاية الصحية، الذي ميز النمو السكاني، وساهم في ظهور طفرة على مستوى الارتفاع الديمغرافي، وعرفت عملية الإحصاء بداية من هذه السنة تنظيم دوري تمثل في إجرائه كل عشر سنوات، 2004، 2014.

اتخذت الاحصاءات من المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية آساسا لها، بينما غيبت في كثير من الأحيان الانتماءات الهوياتية والتعددية الثقافية التي يتمتع بها المغرب، خاصة ما بعد الاستقلال، لأن المستعمر ركز على معطيات جد عميقة ومهمة، بغض النظر عن الغرض الأساسي منها، والأسباب الرئيسية الكامنة وراء إجرائها، أبرزها؛

المستوى التعليمي، والأصول اليهودية للسكان المغاربة، واللغة والأنظمة العرفية المرتبطة بالقبائل الأمازيغية المنتمية للريف والأطلس الصغير والكبير والجنوب الشرقي، وتمكن المستعمر من إنتاج كم هائل من الدراسات حول المجتمع الأمازيغي، واللغة الأمازيغية، والأعراف الأمازيغية، والأصول الأمازيغية للمجتمع المغربي، ومنه كل شمال إفريقيا، الأمر الذي غاب على عمليات الإحصاء التي تم تنظيمها منذ 1960 إلى يومنا هذا، بحجة أننا كتلة مغربية متجانسة، لكن مع إغفال الكثير من المقومات العلمية، والافتقار إلى المنهجية السليمة، حيث لن يتمكن أي باحث ينتمي لأي حقل علمي، من الاعتماد على نتائج هذه الإحصاءات لإنتاج دراسات علمية، تلامس الديمغرافيا والاقتصاد والمجتمع والمرأة وتفشي الأمراض، كما لا يمكن لهذه الإحصاءات أن تكشف عن الاسباب الكامنة وراء تعاظم ظاهرة الهجرة من القرى نحو المدن منها خارج الوطن، وهذه الإحصاءات لا ترقى لأن تصبح وثيقة تاريخية بعد مرور 50 أو 80 سنة، ببساطة لأنها تحصي المغاربة بشكل اعتباطي، ولن تتضمن أي معطى يصبح فيما بعد تاريخي، ما دامت الفئة التي يتم تقصي أحوالها الاجتماعية والاقتصادية ولغتها الأم وانتمائها لا تتعدى 20% من المغاربة، وسيتم تعميمها، وتصبح تمثيلية، قد تفيد العينة في تحقيق أهداف الإحصاء، لكنها لن ترقى لأن تصبح أرشيفا يتضمن معطيات دقيقة.

من بين أهم الانتقادات التي يتم توجيهها للإحصائيات التي قامت بها السلطات الاستعمارية لفائدة الساكنة المغربية، هو توجهها الإيديولوجي ومحاولتها تكريس ثنائية السهل/الجبل، الشرع/العرف، العرب/الأمازيغ، المخزن/السيبة -بالنسبة لمنطقة الريف الريفوبليك-، بينما تحمل إحصائيات 2024 بين طياتها توجه إيديولوجي قد يفوق كل هذه الثنائيات المبالغ فيها من قبل المستعمر، فهي تقصي بشكل كلي الأمازيغ، الذين لم تستهدفهم الوصلات الإشهارية، ولم تعد لهم استمارات باللغة الأمازيغية، وبالتالي اقصاء السكان الأصليين الشاهدين على عمق تاريخ المغرب، والذين عاصرت ممالكهم الحضارات القديمة، وساهمت في الحروب البونيقية، ووقفت في وجه الإمبراطورية الرومانية، وهم نفس الأمازيغ الذين قادوا التوسعات الإسلامية نحو الأندلس، وهم الذين استمروا في تحرير بلادهم، وقاوموا المستعمر الفرنسي والإسباني في ظل تعاظم القوى الامبريالية، وساهموا ظهور الحركات التحررية، وهم نفس الأمازيغ الذين أحبطوا الإحصائيات الاستعمارية التي تلت الظهير البربري، فور انكشاف حقيقة الحماية، بكل روح وطنية، هؤلاء الأمازيغ لم يعد عددهم يتجاوز 28% في إحصائيات 2004، و27% في إحصائيات 2014، هنا قد نجد الاحصاء الأمازيغي القائم على عدد القادرين على حمل السلاح والمساهمين في الأعمال الفلاحية والأعمال الجماعية، وإحصاء "الكوانين" وفق الأدوار التي تقوم بها، الذي كان قبل الاستعمار أكثر جدية وإنصافا للمغاربة، لأنه فعلا إحصاء قائم على أسس اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية في أبهى حللها.

* نادية بودرة

نسبة الأمازيغ حسب الإحصائيات التي عرفها المغرب

سنة 1960
اول إحصاء في تاريخ المغرب بعد الإستقلال
لا توجد أرقام

سنة 1971
إحصاء
لم يشمل الأقاليم الجنوبية
لا توجد أرقام

سنة 1982
أول
إحصاء مغربي
شامل
لا توجد أرقام

سنة 1994
لا توجد إحصائيات دقيقة عن العدد الحقيقي لأمازيغ المغرب,
أغلب الدراسات غير الرسمية تفيد أن العدد التقريبي للأمازيغ تشكل 60%

سنة 2004
نسبة الأمازيغ حسب المندوبية السامية للتخطيط
لا يتجاوز 28.3%

سنة 2014
نسبة الأمازيغ حسب المندوبية السامية للتخطيط
لا يتجاوز 27%

أسامة المرسلي مدير الإحصاء بالمندوبية السامية للتخطيط :

الأمازيغية ليست ظاهرة نادرة للكشف عنها بالاستمارة الطويلة فالأمازيغ متواجدون بكل التراب الوطني

يعتبر الهدف الأساسي والأول من الإحصاء هو تحديد عدد السكان القانونيين بالمملكة المغربية، كم نحن سواء كنا مغاربة أو أجانب؟، ولا يمكن لأي وسيلة غير الإحصاء أن تمنحنا هذه الأعداد، لا توجد سجلات أو طرق أخرى تخول لنا الحصول على هذه المعطيات، ونعتمد هذه الطريقة القانونية المتمثلة في الإحصاء، والتي تعد أساس السياسات العمومية، وتساهم في تحديد عدد سكان الجماعات الترابية، وبالتالي عدد السكان هو الهدف الأساسي للإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب.

كما يحدد الإحصاء عدد البنايات أو المساكن الموجودة على مجمل تراب المملكة المغربية، وحسب توصيات الأمم المتحدة، الإحصاء يستلزم الشمولية والفردية، أي يتم أخذ المعلومات الفردية لكل مشارك في الإحصاء إلى جانب المعطيات العامة من أجل بلوغ مستوى الشمولية في جمع بيانات تخص كل المقيمين بالمملكة المغاربة منهم والأجانب، مع تقصي ظروف عيشهم.

لا يقل الهدف الثاني من الإحصاء أهمية عن الهدف الأول، لأنه يتمثل في جمع ورصد المميزات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكل ما يخص ظروف السكن على صعيد جميع الوحدات الترابية، وعلى مستوى جميع الجهات والأوساط القروية والحضرية، أي يشمل هذا الهدف الإحصائي كل التراب الوطني، ولتتسم هذه المعطيات بالمصداقية المطلوبة، وتعطي نتائج دقيقة، يجب القيام ببحث العينة الذي يستهدف 20%، وفي الحقيقة 30% من المغاربة هم من سيعبئون استمارة البحث الطويل، أي 20% بالنسبة للجماعات التي يتعدى سكانها 2000 نسمة، وهي عينة كافية لتحقيق الهدف الثاني، والجماعات التي يقل سكانها على هذا العدد فيتم بسط استمارة البحث الطويل على نطاق واسع لأن عينة 20% ستكون عينة صغيرة ولن تعطي نتائج وأرقام دقيقة، وكما سبق وأشرت هذه توصيات دولية، تدعوا إلى اعتماد إحصاء العينة للكشف عن هذه المميزات، والعديد من الدول تنهج هذه الاستراتيجية كأمريكا ومصر...

إذا كان بإمكاننا بلوغ أهداف الإحصاء بنهج نظام العينة فلا داعي لجعل كل المغاربة يجيبون على الاستمارة الطويلة، لأننا سنحصل على نفس النتائج، بمجهودات إضافية، مع هدر المال العام، وتأخر في إخراج النتائج، وستأخذ عملية الإحصاء وقتا أطول من حيث الإجراء، وستتطلب موارد بشرية إضافية، ومناهج استعمال الاستمارتين ستمكن من بلوغ أهداف الإحصاء، مع ربح الوقت بالنسبة للمواطن، بتسخير موارد بشرية أقل، فمثلا في إحصاء سنة 2014 كنا بحاجة إلى 74000، وهذه السنة احتجنا فقط 55000، أي هناك ربح في هذا الجانب مع التمكن من اجراء إحصاء يشمل جميع المستويات.

إحصاء 2024 لا يحصي عدد الأمازيغ، لأن اللغة ليست المحدد الوحيد للهوية، لأننا قد نجد مواطن مغربي أمازيغي يتحدث مع أبنائه باللغة الفرنسية أو بالدارجة المغربية، وهذا لا يسلبه هويته الأمازيغية، ونحن نظل مغاربة بهوية عريقة لها روافد أمازيغية إفريقية...، لأن في البلدان التي تتكون من ساكنة متعددة، كأمريكا مثلا، لديهم أسئلة لتحديد الأصول، هل أنت أسيوي؟ أو إسباني؟ نحن كلنا مغاربة، ونسبة الأمازيغ عالية جدا، لا يمكن لنسبة 20% التي تستهدف مليوني أسرة يعني 6 أو 7 ملايين من المغاربة أن تعطي نسبة تمثيلية، والأمازيغية ليست ظاهرة نادرة للكشف عنها بالاستمارة الطويلة، الأمازيغ متواجدون بكل التراب الوطني.

الأسئلة اللغوية التي تحتويها الاستمارة الطويلة تستهدف كل السكان؛ السؤال الأول حول الأمية واللغات، وهو سؤال يكشف قدرة الفرد على القراءة والكتابة سواء كان مغربيا أو أجنبيا، والسؤال الثاني يفيد الإجابة عن ماهية هذه اللغات، وبإمكان المواطن إضافة 3 لغات، الأولى الأكثر إتقانا والثانية ثم الثالثة، وبامكانه اختيار الأمازيغية والعربية والإسبانية مثلا، أي ثلاث لغات يتقنها كتابة وقراءة، وعملا بتوصيات الأمم المتحدة أضفنا سؤلا ثالثا حول اللغة الأم لم يكن في استمارة احصاء 2014، وكذلك بناء على بلاغات ومراسلات التجمع العالمي الأمازيغي، حيث أعطى المندوب السامي للمندوبية السامية للتخطيط السيد أحمد الحليمي العلمي تعليماته من أجل إدراج سؤال حول اللغة الأم، وهو سؤال جد مهم يكشف عن اللغة التي تلقاها الفرد من محيطه في المنزل خلال طفولته المبكرة، ولديه حرية اختيار لغة واحدة، أمازيغية أو دارجة عربية أو غيرهما، وبالنسبة للرضيع الذي لم تتحدد لغته، ننسبه إلى لغة أمه، وبالنسبة للصم والبكم نعتبر لغتهم هي لغة أسرهم، وبالنسبة للسؤال التقليدي الذي لا يعطي نتائج دقيقة ولا تتعدى مردوديته نسبة 27% والمتمثل في اللغة المحلية، هو سؤال مركب، الجزء الأول حول اللغة الأولى الأكثر استعمالا، ثم اللغة الثانية الأكثر استعمالا، هنا تتاح الحرية للمواطن في أن يختار اللغة التي يتواصل بها عادة، وقد تشمل المتغيرات الأمازيغية كتريفيت وتشلحيت وتمزيغت والحسانية...، وتكون له فرصة اختيار لغتين، لكنها ليست محدد للهوية قد تكون أمازيغيا وتتحدث بالدارجة.

ليس هناك أي سؤال ضمن الاستمارتين يقصي الأمازيغ، والاحصاء باتباع العينة كفيل بالإجابة عن الأسئلة المنتظرة، فمثلا فيما يتعلق بالبحث الوطني حول التشغيل، قمنا بإحصاء عينة 100000 أسرة، أي 1%، ومن خلالها تمكنا من استخراج جميع المعطيات التي تهم التشغيل، ما يعني أن عينة 20% هي جد كبيرة وقادرة على كشف مجموعة من المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية حول الساكنة المغربية.

خبير في المناهج الديداكتيكية الأمازيغية يتحدث عن مطبات إحصاء 2024

خلفي : الخوف كل الخوف أن تكون نتائج الإحصاء مفكر فيها قبلا

قال رئيس مركز الدراسات الديداكتيكية والبيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عبد السلام خلفي إن الإحصاء بالمغرب يرافقه دائما إشكال كبير، موضحا في تصريح لجريدة "العالم الأمازيغي" أنه كلما حلت مناسبة أو عملية الإحصاء، إلا وأثيرت إشكالية اللغة في المغرب، واعتبرت دائما في هذا الإطار من الإشكاليات العويصة جدا. وأوضح خلفي أنه في كل مرة يريد الإحصاء القفز على هذا المعطى، ما يطرح إشكالية لا بد من المجتمع المدني والدولة أيضا التدخل من أجل إعادة الأمور إلى نصابها.

وأكد رئيس مركز الدراسات الديداكتيكية والبيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أنه سواء في سنة 2004 أو في سنة 2014 وأيضا هذه السنة طرح نفس الإشكال، ليس فقط على مستوى طريقة طرح الأسئلة. ولا حتى على مستوى الهدف وراء طرح هذا النوع من الأسئلة المتعلقة باللغات التي يتكلمها ويتقنها المواطنون المكتوبة والشفاهية في المغرب، ولكن أيضا حتى على مستوى الكيفية التي تطرح بها هذه الأسئلة.

• النسبة المستهدفة

وأضاف المصدر ذاته أن في هذه السنة ينضاف مشكل آخر، ويتعلق الأمر بالاستمارة، فبدل من اعتماد استمارة واحدة، هناك استمارتان واحدة موجهة إلى 20% من المغاربة. واستمارة ثانية موجهة ل 80%، وفي رأي خلفي، هناك تمييز بين 20% و80 في المائة من المغاربة، وهذا ما يطرح إشكال كبير آخر، وقال إنه لا يفهم لماذا تم التمييز بين هاتين الاستمارتين، وبالتالي لماذا تم التمييز بين مجموعتين مغربيتين تشكلان الشعب المغربي، استمارة قصيرة فيها بعض الأسئلة، واستمارة أطول، تضم أسئلة كثيرة منها الأسئلة المرتبطة باللغة.

وأوضح أنه عندما نعود إلى هذا النوع من الأسئلة المطروحة في الاستمارة التي تستهدف فقط 20 في المائة من المغاربة، والتي يسأل فيها عن اللغة، نلاحظ أن الأسئلة حول اللغة فيها غموض كبير، وقد لا تعطينا النتائج المرجوة، فمثلا حول اللغة المحلية الأولى، هناك سؤال حول اللغة المحلية الأولى الأكثر استعمالا، وما هي اللغة المحلية الثانية الأكثر استعمالا؟

واعتبر السؤال حول اللغة الأولى الأكثر استعمالا، يمكن أن يطرح في وسط معين، كالدار البيضاء مثلا، حيث هناك جزء كبير من المغاربة يتحدثون الأمازيغية، ولكن المواطن سيجيب بأن اللغة الأولى الأكثر استعمالا هي الدارجة، واللغة الثانية المحلية الأكثر استعمالا في مدينة الناظور هي الدارجة المغربية، بحكم أن سكانها يتحدثون الأمازيغية، على أساس أن الدارجة المغربية موجودة في كل المرافق، في الإدارات في المدرسة وفي جميع مؤسسات الدولة، وبالتالي فالدارجة المغربية هي اللغة المحلية الثانية الأكثر استعمالا، إذا أخذنا في الاعتبار أنها لغة محلية، ولا تقدم كلغة وطنية باعتبارها تستعمل في كل مناطق المغرب.

عبدالسلام خلفي

• إحصاء اللغات أم شيء آخر ؟

وقال إن هناك غموضا في طرح بعض الأسئلة، فالأستاذ الحليمي، قال في الندوة الصحفية بأن هذا الإحصاء ليس اثنيا، هو بالفعل ليس أحصاء اثنيا، بل إحصاء للغات المتداولة في المغرب.

وأفاد أن عائلته مثلا لا يمكن القول إنها تضم إثنيات كثيرة لمجرد أن فيها أفراد يتحدثون بلغات مختلفة، فهناك من يتحدث الأمازيغية، ولكن هناك أيضا أفراد هجروا إلى الرباط وفاس ومدن أخرى، ابناؤهم لا يتحدثون الأمازيغية بحكم الوسط الذي نشأوا فيه، وبحكم أيضا أن آبائهم لا يتحدثون معهم الامازيغية.

واستطرد أن هؤلاء الأطفال الذين نشأوا في هذه المدن ينتمون لنفس العائلة، ولكنهم لا يتحدثون لغة أجدادهم الأمازيغية، لذا لا يمكن اعتبار حديث هؤلاء الأطفال بالدارجة من خلال هذا الإحصاء أنه إثني لأنه ليست هناك إثنية في المغرب، فكان من الممكن أن تكون الأسئلة واضحة من قبيل، ماهي اللغة الأم التي تعلمتها في طفولتك المبكرة؟ ماهي اللغة التي تستعملها عادة؟ ماهي اللغات الأخرى التي تستعملها في التخاطب وتتقن كتابتها وقراءتها؟

فعائلة واحدة يمكن أن نستخرج منها أفرادا يتحدثون الأمازيغية والدارجة، ومن يتحدث أيضا اللغات الأخرى كالإسبانية والفرنسية، فهناك الكثير من العائلات لغتهم الأم الأولى ولغة آبائهم واجدادهم اختفت، وأصبحوا يتحدثون اللغة الفرنسية، فهل يمكن أن نعتبر هؤلاء اثنية أخرى؟ هذا لا يمكن لأن هؤلاء ينتمون لنفس العائلة وإلى نفس المجموعة البشرية المغاربية.

الخوف كل الخوف هو أن تكون نتائج الإحصاء مفكر فيها قبلا، كي تسير في اتجاه معين، فعوض أن تكون نسبة 27% من الأمازيغ المتحدثين بالأمازيغية كما هو الأمر في إحصاء 2014، ستجد نسبة أقل وقد تصل إلى 10 في المائة.

إن الاستمارة التي تهم فقط 20 في المائة من المغاربة والتي تحتوي على سؤال اللغات، سنجد فيها نسبة 10 بالمائة فقط أو حتى 50 في المائة هم من يتحدثون الأمازيغية، وأكيد أن النتائج ستعلن عن أن الأمازيغية تسير في طريق الاندثار، وربما النتيجة ستكون 5 في المائة فقط من يتحدث الأمازيغية.

وقال إنه كان من الأفضل أن يكون السؤال الأول الذي يطرح يهم اللغة الأم للمستجوب، سواء الامازيغية أو الدارجة، وهنا أتحدث عن الأمازيغية وليس اللهجات، ولا نريد الإحصاء الذي اعتبره الأستاذ الحليمي احصاءا اثنيا، يقسم الأمازيغ حسب لسانهم "تاريفيت وتاشلحيت وتمازيغت"

وخلص إلى أن هذا الإحصاء سيخرج بمعطيات وستشكل مجموعة من المؤشرات، التي ستعطينا خريطة الطريق للمستقبل، وكذا التنمية التي يجب أن تقدم للغة والثقافة الأمازيغية، فمثلا إن كانت نسبة المتحدثين بالأمازيغية 5 في المائة فقط ، فأكيد سيتم وضع سياسات عمومية بهذا الخصوص، خاصة في التعليم. فمادام أن هناك 5 أو10 في المائة فقط تتحدث الأمازيغية، فليس هناك داعي لتعميم تدريس الأمازيغية على 90 في المائة من المغاربة، ونفرض عليهم لغة لا يتحدثونها، إذن توجه السياسات العمومية رأسا إلى اللغة الفرنسية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية وتعلم لغات العولمة والعوربة واللغات العالمية إلى آخره، وهذا أكيد يطرح إشكال عويص كما قلت منذ البداية.

وأكد أنه رغم كل الجيمناستيك وعمليات التفكير، التي تسعى ان تبين أنه ليس هناك أي خلفية أيديولوجية من وراء طرح هذا النوع من الأسئلة، إلا أننا لا نجد أي تفسير آخر ولماذا هناك استمارتان، ولماذا هذا النوع من الأسئلة الغامضة والموجهة نحو وجهة محددة والتي ستوصلنا في النهاية إلى أن الأمازيغية ليست موجودة قط؟

• هل الأرقام نزيهة؟

ومن تجربتي مع الإحصاء فقد زارني رجل الإحصاء العام للسكان والسكنى في بيتي وحين سألته عن اللغة قال لي بأنها توجد في الاستمارة الطويلة وهي "ماجاتش فيك" وبالتالي فأنا محسوب، بمعنى من أين سيأتون بالمعلومات بأنني وعائلتي نتحدث الأمازيغية، وبالتالي سيتم احصاؤنا بأننا لا لغة لنا أو أن لغتنا هي الدارجة مادام ان الدارجة هي اللغة الوطنية الأولى، وبالتالي فإن المغاربة كلهم يتقنونها وبالتالي فالأمازيغية غير موجودة وهذا الامر حدث في 2014 .

وهذا إشكال كبير وعويص جدا، ليس مرتبط بالإحصاء بحد ذاته، ولكن لأن الإحصاء هو الذي تبنى عليه سياسات التنمية المستقبلية، اللغوية والثقافية، وإذا لم تكن الأرقام نزيهة، فأعتقد أننا سنسير في مسار آخر يؤكد تخوفاتنا بأنه ستكون هناك تراجعات على عدة مستويات سواء على مستوى التعليم والإعلام وعلى مستوى عدة مؤسسات، لهذا على إدارة السيد الحليمي أن تعيد النظر في هذا الأمر لأنه لا يمكن أن نسير في هذا الطريق لأنه طريق سيؤدي بنا إلى المأزق.

* رشيدة إمرزيك

ما الهدف من الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب؟

عرف المغرب أول إحصاء انسحب على ساكنته خلال سنة 1960، لتعقبه إحصاءات أخرى بلغت في مجملها سبعة، مرورا بتجارب عديدة قادتها في معظمها المندوبية السامية للتخطيط والسكان، لتشمل سنوات من عقود 1971\1982\1994\2004\2014\2024، شارك فيها باحثون، مراقبون، ومكونون، ومشرفون جهويون وإقليميون وجماعيون.

ويعد الإحصاء العام للسكان والسكنى من أكثر العمليات التنسيقية تعقيدا وكثافة من حيث الموارد بالخصوص، وتقوم بها الدول في أوقات السلم البعيدة عن الحروب والمنازعات، وتستغرق هذه العمليات في مجملها ما لايقل عن ثلاث سنوات من أجل التفريغ النهائي والكامل لجميع أنواع عمليات الاحصاء على الصعيد الوطني.

ويعتبر المغرب من الدول القليلة في القارة الأفريقية والعالم الإسلامي التي استمرت بشكل كبير في تحضير وإعداد البيانات الديمغرافية. وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للإحصاء خلال سنة 2024، وخلال كل المحطات الوطنية السابقة.

وقد تم هذه المرة انتقاء المشاركين في عملية الإحصاء رقميا، مع تخصيص تدريبات عبر الأنترنيت، وقد بلغ فريق الإحصاء النهائي حسب إحصاء المندوبية السامية للتخطيط 41.300 باحثا، (ضمنهم 18.300 امرأة)، و11.500 مراقبا(بينهم 1700 امرأة)، و1000 مشرفا جماعيا يبلغ عدد النساء فيهم (200 امرأة)، ويغطي هؤلاء جميعا ما يقدر ب 38 مليون شخص في 37.108 منطقة إحصاء على صعيد تراب الجماعات في المغرب.

ويحتفل المجتمع الدولي في 11 يوليوز من كل سنة باليوم العالمي للسكان، ويحمل الاحصاء الوطني الراهن لسنة 2024 شعار النسخة التالية : " كي لا يتخلف أحد عن الركب، علينا إحصاء الجميع ".

لذلك نجد من بين الأهداف الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى هو تحديد السكان القانونيين على مستوى جميع الوحدات الإدارية للمملكة، مما سيمكن من إحصاء كل فرد وكل مسكن على حدة وبالتالي يضمن مسحا كليا وشاملا للتراب الوطني دون إغفال أو تكرار.

كما يتيح الاحصاء أيضا تحديد المميزات الجغرافية والسوسيو اقتصادية للسكان ولظروف سكن الأسر، وبفضل عملية الاحصاء الوطني لسنة 2024، من الممكن إنشاء قاعدة للمعاينة والتتبع تمكن من إنجاز البحوث الوطنية لدى الأسر المغربية، وفي نفس الوقت إنجاز دراسات معمقة ومحددة تمكن من تسهيل تخطيط السياسات العمومية الملائمة لحقوق المواطنين الفعلية.

إضافة إلى ورش التحول الرقمي لخطوط ومنتجات خدمات المندوبية السامية للتخطيط المعتمد في هذا الإحصاء بشكل دقيق، قصد الوقوف عن كثب على ظروف التنمية على الصعيد الوطني والتعرف في المقابل على طبيعة التحديات والمشاكل المطروحة لدى الفئات الهشة من النساء والاطفال، وكذلك معرفة التحولات في البنيات الأسرية

محمد المرابطي*

ومتطلبات الفئات الشابة بالخصوص، بقصد تطوير سياسات عامة وفعالة من خلال ضبط البرامج المختلفة خدمة لمصلحة الوطن ورفاهية سكان المغرب، بمختلف العناصر والابعاد المشكلة لهويته الوطنية المتعددة الروافد ضمن وحدته الوطنية العامة المنصهرة في وحدة من التلاحم.

من جانب آخر لا بد من التنويه بالمقتضى الدستوري لسنة 2011، الذي أقر الامازيغية لغة رسمية وطنية في الفصل الخامس، رغم أن الآليات الأممية لطالما اعتبرت في إجراءاتها المتعامل بها دوليا، الحقوق الثقافية واللغوية في الدرجة الثانية بعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعولمت على حد تعبير أحد رجال القانون الدولي معاملة الأقارب الفقراء .

لذلك كانت مناسبة الإحصاء العام للسكان خلال سنة 2024، فرصة جديدة لاستمرار الجدل حول الإحصاء واللغة الامازيغية على غرار ما حدث سنة 2014 .

أخذا بعين الاعتبار أن الاحصاء العام للسكان يخضع لمعايير دولية قانونية وحقوقية واضحة، يعمل المغرب بجهد على تبنيها واستدماجها، على ضوء قرارات وتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة .

في هذا الإطار فإن الاحصاء الحالي للسكان الذي تعيشه بلادنا، سيمكن ولا شك من توفير معطيات حول اللغات المحلية المتداولة، وهو المدخل الفعال الذي كان مدعاة لنقاش وجدل بين المؤسسة الوطنية والعمومية المسؤولة عن عملية الاحصاء، وبين فعاليات ثقافية أمازيغية من مختلف المشارب، وتبقى هذه المعطيات حول اللغات المحلية من الأهمية بمكان، لكونها تسلط الضوء على الدارجة المغربية، ومكونات اللغة الامازيغية المتعددة، من تريفيت، تسوسيت، وتشلحيت الأطلس، والحسانية في جنوب المغرب، إضافة إلى العربية ومختلف اللغات الأجنبية المتداولة والمستعملة في بلادنا .

وفي اعتقادي فإن هذا التصور المعتمد من قبل المندوبية السامية للتخطيط لرصد اللغات المحلية إنما ينبني بالأساس كتصور على مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة الخاص بإنجاز الإحصاءات، وكذلك حتى على تصور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

أما فيما يخص سؤال استمارة الإحصاء حول حرف تيفيناغ، فإنه يندرج في إطار الأسئلة حول معرفة قراءة وكتابة اللغات إلى جانب كل من اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية .

وبخصوص بعض التحديات الجديدة ذات الصلة بحقوق المرأة الأساسية المتعلقة خاصة بوضعيتها التعليمية والثقافية ومستواها المعيشي الذي يؤشر على مكانتها الاجتماعية، فإنها لا تخرج عن بعض الحالات الصعبة التي تهم بالتحديد كيفية إحصاء الأسر المتنقلة التي ترحل باستمرار ولا تعيش في وضعية مستقرة، وكذلك حالات أخرى من قبيل إحصاء أشخاص بدون مأوى..

*فاعل حقوقي / الحسيمة

فخ الإحصاء... تأثير التصنيفات اللغوية على الهوية في المغرب

رشيد بوهدوز

الإحصاء هو أكثر من مجرد أداة لجمع البيانات، أو مجرد أرقام جافة؛ إنه عملية معقدة وذات أبعاد سياسية، ثقافية، واجتماعية، تساعد على فهم عميق للتركيبة السكانية، الاقتصادية، والاجتماعية لأي مجتمع. تُستخدم هذه البيانات الحيوية من قبل الدولة لرسم السياسات العمومية وتوجيه الموارد بطريقة أكثر كفاءة. اختيار الأسئلة التي تُطرح على المواطنين والطريقة التي تُفسر بها النتائج يمكن أن تؤثر بشكل كبير على كيفية فهم الهوية الوطنية، وقد يُستخدم أحيانًا لتعزيز سياسات معينة على حساب أخرى.

*الإحصاء والهوية العرقية

في المغرب، تُستخدم اللغة بشكل رئيسي كمعيار لتحديد الهوية العرقية في السياسات العامة وفي الإحصاءات السكانية. يُعتبر المتحدثون بالدارجة مغاربة "عربًا"، في حين يُعتبر المتحدثون بالأمازيغية "أمازيغًا". هذا التقسيم يستند إلى فرضية أن اللغة هي انعكاس مباشر للهوية العرقية. ولكن هذا النهج يتجاهل التعقيد الجيني والثقافي للشعب المغربي، وكذلك يتجاهل تغيير البنية اللغوية للمغاربة في القرن الأخير الذي شهد سياسات تعريب مكثفة وعملية تنميط وتبخيس للهوية الأمازيغية جعلت من كثير من المغاربة ينفرون منها مكرهين.

*الدارجة بين الأصالة والمعاصرة

الدارجة المغربية، في جوهرها، هي نتاج عملية لغوية معقدة حيث استبدلت جل المصطلحات الأمازيغية الأصلية بأخرى عربية وفرنسية وإسبانية بدرجة أقل، لكنها احتفظت بالبناء اللغوي والتراكيبي وطريقة التفكير الأمازيغية. هذه الظاهرة اللغوية تعكس عمق الهوية الأمازيغية لدى متحدثي الدارجة وأصولهم، وتبرز كيف أن اللغة ليست مجرد كلمات، بل هي وسيلة للتفكير والتعبير عن الواقع بطريقة مرتبطة بالهوية الأصيلة لمتحدثها ولو بطريقة غير مباشرة.

على سبيل المثال، نجد أن جملة مثل "اللحم خضر" تُستخدم في الدارجة المغربية للتعبير عن أن اللحم غير ناضج. هذا التعبير لا يتوافق مع الطريقة العربية التقليدية في وصف الأطعمة، ولكنه يعكس بناءً أمازيغيًا للجملة حيث اللون الأخضر يرتبط بحالة النضج، وليس بالضرورة باللون.

كذلك، عند النظر في مسألة حذف الهمزة في نهاية الكلمات مثل "سما" بدلًا من "سماء" و"لما" بدلًا من "الماء"، نجد أن هذا التغيير يعكس التأثير الأمازيغي في بنية الدارجة المغربية. وهذا ليس مجرد تغيير في النطق، بل هو نتيجة لانتقال القواعد الأمازيغية إلى الدارجة، مما يعزز فكرة أن الدارجة هي أكثر من مجرد لهجة عربية. بالإضافة إلى ذلك، ظاهرة حذف السكون في نهايات الكلمات تُعتبر جزءًا من هذا التأثير، حيث الكلمات في الأمازيغية غالبًا ما تُنطق بدون حركات واضحة في نهاياتها، وهذه القاعدة انتقلت إلى الدارجة.

على سبيل المثال، نجد أن التعبير "طاحت الشتا" يُستخدم في الدارجة المغربية للتعبير عن هطول المطر. في اللغة العربية الفصحى، يُستخدم فعل "هطل" أو "نزل"، بينما يُستخدم في الدارجة فعل "طاح" بمعنى "سقط"، مما يعكس التأثير الأمازيغي في تصور الظواهر الطبيعية والتعبير عنها. ويمكننا أن نشبه اللغة بوعاء يحوي سائلًا، فمن السهل استبدال السائل بآخر، لكنها ستأخذ بالضرورة شكل الوعاء الأصلي. وهذا ما حدث للأمازيغية مع الدارجة؛ فقد تغيّرت المصطلحات ولكن بنية اللغة وتركيبتها ظلت أمازيغية.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر تأثير الأمازيغية في التعبيرات العددية في الدارجة. على سبيل المثال، في التعبير "عطيني واحد جوج سوارت" (أعطني مفتاحين)، تُستخدم كلمة "واحد" كأداة تعريف و"جوج" كعدد، مما يعكس التأثير الأمازيغي في استخدام الأرقام والكلمات بشكل مميز.

من الأمثلة الأخرى التي تعكس التأثير الأمازيغي العميق في لا وعي المتحدث بالدارجة وتظهر أصوله الثقافية هو التعبير عن الحب. ففي الأمازيغية، يُعتبر الكبد هو مركز المشاعر العاطفية القوية، وهذا المفهوم انتقل إلى الدارجة حيث يُقال "الكبدة ديالي" للتعبير عن الحب العميق، وهو تعبير غير مألوف في العربية الفصحى ولكنه شائع في الأمازيغية.

هذه الأمثلة وغيرها توضح أن الدارجة المغربية لا تمثل المستوى العامي للعربية الفصحى كما يُعتقد، بل هي لغة تحمل في طياتها عمقًا أمازيغيًا يعبر عن هوية مركبة تعكس تاريخًا طويلًا من التفاعل الثقافي واللغوي في المغرب وتعكس هوية أمازيغية متجذرة في الثقافة المغربية.

*الهوية العرقية للمتحدث بالدارجة

لفهم الهوية العرقية للمتحدث بالدارجة المغربية بشكل أعمق، يتعين علينا أن نحلل اللغة من منظور علمي ولغوي. التحليل العلمي للغة الدارجة يكشف أن هذه اللغة ليست مجرد استبدال للمفردات الأمازيغية بالمفردات العربية، بل هي انعكاس لنمط تفكير أمازيغي متجذر في ثقافة المتحدثين بها. الدارجة، كما نعرفها اليوم، هي نتيجة عملية تاريخية قام فيها الأمازيغ بتبني المصطلحات العربية ولكنهم احتفظوا ببنية التفكير الأمازيغي في بناء الجمل والتراكيب اللغوية.

هذا التكيف اللغوي لم يكن ليحدث لو كان المتحدثون الأصليون عربًا. من المعروف أن تغيير المفردات في لغة ما قد يكون سهلاً نسبيًا، لكن من الصعب جدًا تغيير بنية التفكير والطرق التي ينظر بها الناس إلى العالم من حولهم.

في هذا السياق، يشير الأستاذ محمد شفيق في كتابه "الدارجة المغربية: مجال توارد بين الأمازيغية والعربية" إلى أن الدارجة المغربية هي نتاج طبيعي لتداخل اللغتين الأمازيغية والعربية، مما يجعلها لغة هجينة ومستقلة بحد ذاتها، تحمل في طياتها سمات كلتا اللغتين. الكتاب يُعد مرجعًا أساسيًا لفهم مدى تأثير الأمازيغية على الدارجة، حيث يحتوي على قاموس لأكثر من 1500 كلمة من أصول أمازيغية ما زالت تستخدم في الدارجة اليوم.

*كيف نصنف متحدث الدارجة؟

تصنيف متحدث الدارجة المغربية ليس مهمة بسيطة. هذا يرجع إلى التعقيد اللغوي والثقافي الذي يحيط بهذه اللغة الهجينة. الدارجة، كما أشرنا سابقًا، هي نتاج تمازج بين الأمازيغية والعربية، مما يجعل تصنيف متحدثيها على أنهم "عرب" فقط غير دقيق وغير منصف. هذا التصنيف يتجاهل الجذور الأمازيغية العميقة التي تشكل جزءًا كبيرًا من الهوية الثقافية للمتحدثين بالدارجة.

إذا اعتمدنا فقط على اللغة في تصنيف الهوية، فإننا نقع في فخ التبسيط المفرط. متحدث الدارجة قد يكون منحدرًا من أصول أمازيغية مباشرة، أو تعرض أجداده للتعريب في عقود سابقة. فحتى لو كانت لغته اليومية هي الدارجة، فإن هذه اللغة نفسها تحمل في طياتها بصمات أمازيغية واضحة، سواء في النطق أو القواعد أو التراكيب. لذلك، تصنيف متحدث الدارجة يتطلب اعترافًا بتعددية هويته. فهو قد يكون تبنى هوية أو ثقافة يراها عربية، ولكن لا يجب إسقاط ذلك على أصوله الجينية. الإنسان المغربي هو انعكاس لتاريخ طويل من التداخل الثقافي واللغوي في المغرب.

هذا التداخل اللغوي والثقافي يوضح أن الهوية العرقية لا يمكن تحديدها بناءً على اللغة فقط. المتحدث بالدارجة المغربية قد يكون أمازيغيًا في جذوره الثقافية والجينية، رغم استخدامه للدارجة في حياته اليومية. وبالتالي، فإن الاعتماد على اللغة كمعيار لتحديد الهوية العرقية في الإحصاءات السكانية هو أمر مضلل ولا يعكس الحقيقة المعقدة لتركيبة المجتمع المغربي.

نحو تصنيف شامل وعادل

من هنا، يصبح من الواضح أن تصنيفات الإحصاء التي تعتمد على اللغة لتحديد العرق تحتاج إلى مراجعة شاملة. الهوية المغربية اليوم تتطلب نهجًا أكثر شمولية يعترف بالتنوع اللغوي والثقافي من جهة، والتجانس الجيني للمغاربة من جهة أخرى. هذا ما تؤكده جميع التحاليل الجينية التي يقوم بها المغاربة وينشرون نتائجها على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يهدم التصنيفات التقليدية التي لا تعكس الواقع. إن تبني هوية مغربية جامعة تضم كافة مكونات المجتمع بغض النظر عن اللغة والثقافات المحلية، هو الطريق نحو بناء مجتمع متماسك ومستقر في المستقبل، مجتمع يشعر بالانتماء العميق للوطن، ويقدر تجانسه، ويفتخر بتنوعه الثقافي الجهوي دون إسقاطات عرقية.

إن الإصرار على تصنيف متحدث الدارجة وفقًا لمعايير عرقية ضيقة يتجاهل هذه التعقيدات ويعزز الانقسامات المصطنعة داخل المجتمع. في الماضي، قد نفهم موقف الدولة بعد الاستعمار في محاولة خلق توازن عبر غرس مفهوم تعدد الأعراق في المغرب، لكننا الآن في مرحلة جديدة نحو بناء دولة قومية وطنية تُعلي من قيم "تامغرابيت". لذا، من الضروري تطوير معايير تصنيف جديدة تعكس حقيقة التعدد الثقافي واللغوي، وتبرز الوحدة العرقية للمغاربة وأنهم من أكثر الشعوب تجانسًا في العالم. هذا من شأنه تعزيز الهوية المغربية الجامعة التي تتجاوز الانقسامات التقليدية، ويُظهر أننا جميعًا شعب واحد متجانس لآلاف السنين، أمة مستقلة حاربت من أجل استقلالها منذ فجر التاريخ وما زالت تحافظ عليه.

* المنسق الوطني لأكراو من أجل الأمازيغية الأصالة والمعاصرة

أمازيغيون يُشكّكون في إحصاء الحليمي ويتوقعون "تقزيم" عدد الناطقين بالأمازيغية

أكدت فعاليات أمازيغية على أن الطريقة التي يُدبر بها المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، لا تختلف على ذات الطريقة التي اتبعها في العمليات السابقة، والتي جعلت عدد الناطقين بالأمازيغية أقليّة في وطنهم.

وشكّك الأمازيغ في مدى جدية المندوبية السامية في التعامل مع المعطيات المضبوطة لواقع الأمازيغية في المغرب، معتبرين تغييب اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية للترويج لعملية الإحصاء وفي اللافتات والشعارات الرسمية، وتجاهل منطوق الدستور المغربي والقانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مؤشرا واضحا على تزوير نسبة الناطقين بالأمازيغية.

● إعداد : منتصر إثري

ألمو: خرق للدستور وتجاهل رسمية الأمازيغية

قال الفاعل الأمازيغي والمحامي بهيئة الرباط، محمد ألمو، إنه "لا يمكن الاطمئنان للمعايير المعتمدة من طرف المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحلمي في عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، بشأن تحديد الكثافة السكانية الناطقة بالأمازيغية.

وأوضح ألمو أن الأمر مرتبط أساسا بـ"بكيفية وطريقة إجراء الإحصاء"، وهو ما اعتبره "خرقا للدستور وتجاهلا للوضعية الرسمية للأمازيغية، كما أنه يعكس غياب إرادة جدية في تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وأكد المحامي المو أنه "من حق المواطنين التمسك بحقهم في التواصل باللغة الأمازيغية في عملية الإحصاء، وليس هناك ما يجبرهم قانونا للتخلي عن هذا الحق".

أوموش: تراكم الخروقات وتزييف واقع المغاربة

أفاد الفاعل الأمازيغي والمفتش التربوي، مصطفى أوموش أن "منذ بدء الترويج لعملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 ومندوبية الحليمي تراكم الخروقات الواحدة تلو الأخرى، وأبرزها توزيع استمارتين الأولى مختصرة ولا تتضمن معلومات مفصلة كاللغة اليومية المستعملة والاستمارة الطويلة التي تتضمن معلومات متصلة باللغة الأم التي توزع بشكل عشوائي، جعل الكثير من الناطقين بالأمازيغية القاطنين في الحواضر والمدن لا يصادفونها، وبالتالي سيتم تزييف واقع المغاربة خاصة المرتبط منها باللغات المستعملة".

وسجل أوموش "بأسف عميق تغييب اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية للترويج لعملية الإحصاء أو في اللافتات والشعارات الرسمية خاصة أثناء الندوة الصحفية التي نظمتها المندوبية السامية للتخطيط".

واعتبر الفاعل الأمازيغي هذا "الاستخفاف والتجاهل يتناقض مع منطوق الدستور المغربي والقانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مما أثار لدى جل الناشطين شكوكًا حول مدى جدية المندوبية السامية في التعامل مع المعطيات المضبوطة لواقع الأمازيغية ببلدنا".

الرحماوي: إشارات غير مطمئنة

قال الفاعل الأمازيغي، محمد الرحماوي، إن "المندوبية السامية للتخطيط أعطت إشارات غير مطمئنة بدءاً بتصريحات مندوبها السامي "الحليمي" حول اللغة الأمازيغية مرورا بتغييب الأمازيغية في العملية حروفاً وتعاملاً دون أن ننسى إدخال الأمازيغية في خانة اللهجة المحلية واعتبار الدارجة المغربية لغة عربية..."

وأوضح الرحماوي أن هذا الأمر "سيعكس معطيات مغلوطة وغير علمية كما سيفضي لاعتبار المتكلمين بالأمازيغية مجرد أقلية فهنا نسائل المندوبية وباحثيها هل وضع استمارتين أمام المواطن الأولى يغيب فيها سؤال اللغات و هي الطاغية (يروج أن الاستمارة الأولى القصيرة توظف في 80% من الاستقصاءات و الاستمارة الثانية الطويلة التي تتضمن سؤال اللغة و اللهجات ستوظف بمعدل 20 % فقط)هذا سيضع معطيات مغلوطة لمعرفة اللغة الغالبة بين المغاربة سواء لغتهم الأم و التي دون منازع سنجدها بالمنطق لدى الأغلبية هي اللغة الأمازيغية بمتغيراتها المجالية و لغة التواصل ستتغير بتغير مجال التواصل."

وأعطى المتحدث المثل بمدينة تنغير، الجميع يتواصل باللغة الأمازيغية وبالرشيدية أيضا الاغلب يتواصل بالأمازيغية... قس على ذلك كثير المدن ذات الكثافة الأمازيغية..."

واعتبر "أوحى" في تصريحه " أننا بعيدون كل البعد عن إحصاء علمي وظيفي مادامت عقدة اللغة وعقدة المصالحة مع الذات حاضرة في ذهنيات كثير من المسؤولين المعمرين المحتفظين بعقلية الإقصاء تجاه كل ما هو أمازيغي".

ونبه المنسق الجهوي لحركة شباب التغيير دراتافيلالت، المندوبية السامية للتخطيط وهي مؤسسة دستورية والقائمين عليها احترام الدستور الذي ينص برسمية اللغة الأمازيغية والمنطق يحتم التحلي بالشجاعة الكافية للحسم العلمي و الإحصائي مع سؤال (ماهي نسبة الأمازيغ بالمغرب و سؤال هل نحن أقلية أم اغلبية) و ثانيا وجب التنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو استشارته على الأقل باعتباره هيئة استشارية".

ولفت محمد الرحماوي إلى أن تعامل المندوبية تجاه الأمازيغية "سيرسخ عشر سنوات أخرى من عدم الثقة بين الحركة الأمازيغية وبين مؤسسات ينتظر منها تنزيل المقتضيات الدستورية والدفع بها نحو الافتخار بأمازيغية المغرب لتنهض بلادنا من آثار مخدر الاستلاب الهوياتي".

شهيبي: لا فائدة من إحصاء يقصي الأمازيغية

اعتبر عبد الرحيم شهيبي، وهو أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، سوس ماسة، أن "لا فائدة في إحصاء عام للسكان والسكنى بهذا الشكل الذي يقصي الأمازيغية من جميع المناحي".

وقال الفاعل الأمازيغي، إن "إقصاء الأمازيغية في الإستمارة بحد ذاته يعتبر خروجا عن الدستور على اعتبار أن الأسئلة المدرجة لم تتم صياغتها بالأمازيغية كما الأمر بالنسبة للعربية، ثم إقصاء في التكوين بحيث تم اللجوء الى العربية والدارجة في تكوين الباحثين وأحيانا الفرنسية مع إقصاء تام للأمازيغية ما يعني حرمان الباحثين من ميكانيزمات أساسية للممارسة والعمل الميدانيين، بالاضافة كذلك إلى لجوء المندوبية الى نوعين من الاستمارات: استمارات قصيرة لا تتعدى بضعة أسئلة وهي الموجهة لأغلب المحصيين ثم استمارة مطولة تتضمن أسئلة عن اللغات المتحدث بها موجهة لبعض الأسر فقط مع العلم أن هذا الإحصاء يستهدف أيضا اللغات المتحدث بها".

وأكد شهيبي على أن هذه المعطيات التي سيتم اصدارها في هذا الجانب "لن تعكس الحقيقة مما سيخرج هذا الإحصاء عن الواقع السوسيوثقافي والاجتماعي لهذه البلاد، ولن يساهم بتاتا في أي تخطيط تنموي مستقبلي يهدف الى وضع إستراتيجيات لتحديات تنتظر بلادنا ولا يعدو أن يكون ضياعا للجهود والموارد المالية واقصاءا للمغاربة من حقهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وأشار إلى أن هذا الأمر في الواقع "ليس بعيدا عن ما قامت به المندوبية السامية للتخطيط منذ إدارة الحليمي لها، إذ لا تزال النسبة المهينة للناطقين بالأمازيغية التي اعلن عنها في الإحصاء السابق ل 2014 مثيرة، وبهذه الأساليب فإن الإحصاء الحالي لن يخرج عن هذه الإثارة، وقد تكون الصدمة أكثر حين الإعلان عن نسبة الناطقين بالأمازيغية الذي سيكون أقل بكثير عن ما أعلنت عنه سنة 2014 وهو المحتمل مما يمكنه أن يعاكس الواقع".

وقال الأستاذ الباحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، سوس ماسة، إن "هذا أمر خطير ستكون له تداعيات بالغة التعقيد على كل الأصعدة حيث أن الأمم و الدول التي تريد إستشراق غد أفضل لشعوبها لابد لها من وضع كل معطياته الحقيقية للدراسة و التمحيص من أجل إيجاد بدائل تنموية تراعي كل ماهو متعلق بمجتمعاتها خلاصة القول أن القائمين على هذا الإحصاء لازالوا يجانبون الصواب في الفعل الحقيقي للإحصاء".

* شنوان: تراجع الهوية المغربية في مقابل هويات مستوردة

قال الدكتور الحسين شنوان، إن "فعلية الإحصاء لا يجب أن تكون عملية مجردة وتقنية ورياضية، بل يجب أن تخلص إلى استنتاجات ونتائج تهدف إلى خدمة المحصيين وليس إلى مجرد تحديد المواقع والأرقام المجردة."

وأوضح شنوان أن "السياسات العمومية لا يجب أن تعتمد على الأرقام المصرح بها عند نهاية العملية فقط رغم أهميتها، بل يجب أن تعتمد في توطينها على العدالة المجالية وعلى الحق لكامل التراب الوطني"، مشيرا إلى أنه " في السابق يتم اعتماد هذه الأرقام لتحديد نسب توزيع الاستثمار العمومي والخدمة الاجتماعية وذلك بناء على نسبة الكثافة السكانية في إغفال تام لمنسوب الهشاشة الذي لا يتم استحضاره".

وزاد المتحدث أن "الحاجة في بعض الجهات ليست هي نفسها في جهات أخرى، واستعمال نفس أساليب الإحصاء التقليدية والمبنية على الكثافة السكانية والمحددة لنسبة الاستفادة من الدخل الإجمالي العام سيؤدي إلى تفاقم الهجرة القروية نحو المدن الكبرى، وعلى هذا الإحصاء أن يحدد حجم تراجع نسبة النمو الديموغرافي في مناطق الهامش مقابل اكتضاض على مستوى المناطق الحضرية".

كما أن عليه، يضيف الدكتور شنوان، أن "يدق ناقوس الخطر إن استجد شيء بهذا الخصوص، خصوصا على مستوى فداحة البرامج التربوية التي تؤدي إلى تراجع منسوب الانتماء الى الهوية المغربية في مقابل هويات مستوردة خصصت لها الدولة كل شروط النماء والازدهار".

وتساءل عما إن كانت عملية الإحصاء ستجيب عن سؤال جوهري متعلق بعلاقة الوثيقة الدستورية وما هو مدون فيها من حقوق ثقافية وهوياتية واقتصادية واجتماعية بعد مرور أزيد من عقد من الزمان من الإجماع حولها بالواقع الوطني الحالي، أم أن واقعنا يناقضها تماما بتواطؤ من الارادة السياسة للحكومات المتعاقبة وتخطيطاتها الإستراتيجية".

وخلص الدكتور الحسين شنوان إلى أن "الإحصاء يجب أن يحدد الأرقام على المستوى الكمي وعليه أن يعطي استنتاجات على المستوى الكيفي ويقدم توصيات لتحديد اولويات للتدخل وليس تزكية الإقصاء والهشاشة والاستبعاد الاجتماعي."

الرهان الحقيقي هو الوصول إلى 100٪ من الناطقين بالأمازيغية في المغرب

عمر إسرى*

إن الجدل الذي رافق منهجية إجراء عملية الإحصاء فيما يخص الأسئلة المطروحة، وإن كان مشروعا وضروريا من جانب، فهناك جوانب تم إغفالها في هذا النقاش. بالطبع أن ضعف دقة الأسئلة المتعلقة باللغة سيؤدي لا محالة إلى نتائج غير موثوقة، فما بالك إن كانت هناك استمارتان، واحدة منهما لا تطرح سؤال اللغة أصلا، حسب ما صرح به الكثيرون ممن سئلوا، فهذا يعني أن ملايين المغاربة لم يطرح عليهم سؤال اللغة، فكيف سنأتي غدا لنجزم أن نسبة الناطقين بالأمازيغية هو كذا، والدارجة أو الحسانية هو كذا؟ لكنني من جانب آخر، أعتقد أن البعض حرف النقاش الذي يجب أن يسود، فجوهر النقاش لا يمكن أن يركز بأي شكل من الأشكال، حول كم نحن وكم هم؟، فنحن في النهاية شعب واحد موحد سواء تحدثنا بالأمازيغية أو الدارجة أو الحسانية، وبالتالي فسؤال "نحن" و "هم" لا يجب أن يطرح أصلا لأن تمغربيت توحدنا جميعا، وهذا التنوع يجب أن يكون مصدر غنى لنا، كما كان دوما عبر التاريخ، ولا يجب أبدا تحويله إلى مصدر لصراع لا تحمد عقباه.

إن ما يجب أن نركز عليه في سؤال اللغة هو الغاية من النتائج التي ستصدر كنتاج لعملية الإحصاء، بأي منطق سنتعامل معها؟، وإن كانت الدقة ضرورية في المنهجية التي ستقودنا للوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة، فإن كان الرهان هو أن نحصل على نسبة الناطقين بمختلف اللغات ونقف هنا، لنقول إن نسبة الناطقين بهذه اللغة أكبر من تلك، من الأقلية و من الأغلبية؟، فهذا الأمر مرفوض جملة و تفصيلا، لأنه يحيد عن الغايات الفضلى من كل عملية إحصاء، ويزج بنا في متاهات خطيرة. أما إن كان الهدف هو تشخيص امتداد أو تراجع لغات المغاربة، خصوصا فيما يتعلق بالأمازيغية التي تعرضت للتهميش منذ الاستقلال، بهدف وضع استراتيجيات و مبادرات لحمايتها والعمل على جعل تعميمها أنجع و أسرع، والحيلولة دون انقراض استعمالها في عدد من المناطق ك(فكيك، بوعرفة، بركان، الخميسات...)، أو انحسارها في بعض المدن، وبالتالي على المستوى الوطني، فهذا الأمر محمود و مطلوب، وهو في النهاية يغنينا عن الدخول في تشنجات و صراعات بعيدة عن جوهر الموضوع. هنا يجب أيضا أن نكون حاضرين للدفاع عن الأمازيغية حتى نحافظ عليها كإرث غني حامل لقيم أجدادنا، و كمكون رئيسي من مكونات الهوية الوطنية، من خلال الدعوة لترتيب استراتيجيات و مبادرات ملموسة وفعالة، و تخصيص ميزانيات أكبر من أجل حماية الأمازيغية من التراجع و ضمان تعميمها.

من جهة أخرى، فجعل اللغة الأمازيغية رسمية في الدستور إلى جانب العربية، وصدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل طابعها الرسمي، و إن كان تقعيدها بطيئا جدا في الواقع، هدفه الأساسي هو تعميم الأمازيغية في أفق جعل جميع المغاربة يتعلمونها و يتحدثون بها مستقبلا، وبالتالي فتركيز الجهود لتحقيق هذا الهدف، يجعل النقاشات الأخرى هامشية أحيانا، لأن الضغط والعمل من أجل تسريع تعميم الأمازيغية في كل المجالات، وفي التعليم خصوصا، سيؤدي، بالضرورة إلى الحيلولة دون تراجع استعمال الأمازيغية، وإلى الوصول إلى نسبة 100٪ من الناطقين بالأمازيغية.

إن الترافع من أجل التفعيل السليم للطابع الرسمي للأمازيغية، والترجمة الدقيقة والوفية لمختلف المبادرات الملكية السامية لصالح الأمازيغية، ومواجهة كل تنصل من المسؤوليات و كل تراجع أو بطء أو اختلال يشوب تقعيد روح الدستور، سيؤدي لا محالة في إحصاءات المستقبل، إلى تحدث المغاربة جميعا بهذه اللغة، و هذا هو الهدف الأسمى الذي يجب أن نركز عليه جهودنا و مبادراتنا.

* رئيس منظمة جيل تمغربيت

أحمد عصيد رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات لـ "العالم الأمازيغي" :

❑ الدولة المغربية لم تكن تهتم قبل خطاب أجدير بموضوع اللغات في عملية الإحصاء الرسمي

❑ عملية الإحصاء مهمة جدا لأنها تنعكس على سياسات الدولة

❑ نتائج الإحصاء المتعلقة بالأمازيغية يجب أن تكون قريبة جدا من الواقع حتى تكون السياسات بهذا الصدد دقيقة

قال المفكر الأمازيغي أحمد عصيد إن "الدولة المغربية لم تكن تهتم قبل خطاب أجدير بموضوع اللغات في عملية الإحصاء الرسمي، ولم تضف هذا الموضوع إلا سنة 2004، الذي أعلنت فيه رقما غريبا هو 27٪ من الناطقين بالأمازيغية".

وأضاف رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات أن احصائيات 2014 كانت اكثر غرابة من سابقتها حيث اعلنت عن رقم اقل، ونسيت أن الأمازيغية أدرجت في المدرسة منذ 2003، وأنها زعمت (المندوبية) سنة 2010 بأن 14٪ من التلاميذ يتعلمون الأمازيغية في المدارس، مؤكدا ان المندوبية السامية للتخطيط لا تأخذ أمر الأمازيغية بالحزم والجدية اللازمين. مشيرا إلى أن احصاء هذه السنة سيكرر الأخطاء السابقة

وأكد احمد عصيد على أن هناك أهمية كبرى لعملية الإحصاء لأنها تنعكس على سياسات الدولة" معتبرا أن "الإحصاء يعطي للمؤسسات المؤشرات التي ينبغي أن تبني عليها تخطيطها وبرامجها، ولهذا ينبغي لنتائج الإحصاء المتعلقة بالأمازيغية أن تكون مطابقة أو قريبة جدا من الواقع حتى تكون السياسات والبرامج المؤسساتية بهذا الصدد دقيقة كذلك وذات مردودية على اللغة وعلى مستعمليها وعلى الخدمات التي تقدم لهم".

***يلاحظ أن التعامل مع الأمازيغية في الإحصاء العام للسكان والسكنى، الذي يجري حاليا في المغرب فيه الكثير ما يقال حتى أنه تحول الى قضية حساسة، خاصة وأن الأمازيغية تُعتبر لغة رسمية في المغرب، وهذا يطرح عدة تحديات وإشكاليات تتعلق بكيفية التعامل معها في عملية الإحصاء، ماذا سجلتم في هذا السياق بصفتكم مهتما وفاعلا في الحقل الأمازيغي؟ وفي نظركم ما هي النتائج المترتبة عن هذا الاحصاء في حالة ما إذا تم إقصاء الأمازيغية؟**

** من المعلوم أن الدولة المغربية لم تكن تهتم قبل خطاب أجدير بموضوع اللغات في عملية الإحصاء الرسمي، ولم تضف هذا الموضوع إلا سنة 2004، الذي أعلنت فيه رقما غريبا هو 27% من الناطقين بالأمازيغية، والأغرب منه هو الرقم الذي أعلنته بعد عشر سنوات أي سنة 2014، حيث أشارت إلى رقم أقل من ذلك ونسيت أنها أدرجت الأمازيغية في المدرسة منذ 2003، وأنها زعمت سنة 2010 بأن 14% من التلاميذ يتعلمون الأمازيغية في المدارس، وهذا يعني أن مندوبية التخطيط لا تأخذ الأمور بالحزم والجدية اللازمين.

من جانب آخر يلاحظ أن الدولة تعلن أرقاما في موضوع لم تسأل الناس عنه في الإحصاء، وهذا ضرب من التزوير في الحقيقة، لأن التسيب واللامبالاة بموضوع ما مثل اللغة الأمازيغية خلال عملية الإحصاء لا يسمح للدولة بإعلان أي رقم يخص أعداد مستعملي هذه اللغة.

وهناك معضلة أخرى تتعلق بتكوين وطبيعة الموظفين الذين يقومون بهذه العملية، والذين منهم من لديه حساسية شخصية مع الموضوع كما يدل على ذلك تعمد الكثير منهم السؤال عن اللغة الأمازيغية خلال عملهم، مما يجعل النتائج التي قدموها مطعونا فيها.

*** بالنظر إلى أن الأمازيغية لغة رسمية في المغرب بجانب العربية، كيف ترى الامتثال لهذا الاعتراف في الإحصاء العام للسكن والسكنى؟**

** إحصاء هذه السنة يبدو واضحا أنه سيكرر نفس الأخطاء السابقة، فالندوة الصحفية التي نظمتها مندوبية التخطيط لا أثر فيها للغة الأمازيغية التي هي لغة رسمية أي لغة مؤسسات، حيث استعملت المندوبية الازدواجية اللغوية القديمة عربية / فرنسية ولم تستعمل اللغة الأمازيغية. كما أن المواطنين فوجئوا بأن هناك استمارتان وليس واحدة، استمارة مفصلة وأخرى موجزة تقدم لجزء من المواطنين ولا تشتمل على موضوع اللغات، ولا ندري كيف ستقوم الدولة بتقدير عدد مستعملي الأمازيغية دون أن تسأل عنها جميع المواطنين الذين يطالهم الإحصاء. وقد استنكر الكثير من المغاربة الناطقين بالأمازيغية، ومنذ بداية الإحصاء، أن المكلفين بالإحصاء لم يثيروا معهم مطلقا موضوع اللغات.

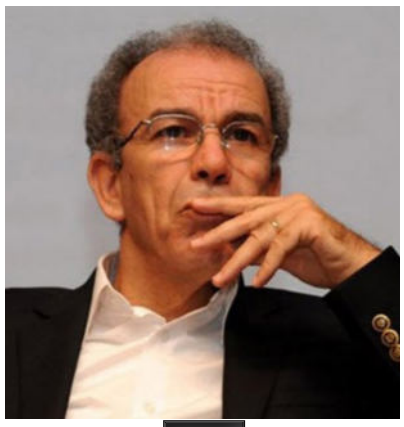

*** ما مدى أهمية تسجيل البيانات المتعلقة بالأمازيغية في تقييم التنوع اللغوي والثقافي في المغرب؟**

** هناك أهمية كبرى لعملية الإحصاء لأنها تنعكس على سياسات الدولة، فالإحصاء يعطي للمؤسسات المؤشرات التي ينبغي أن تبني عليها تخطيطها وبرامجها، ولهذا ينبغي لنتائج الإحصاء المتعلقة بالأمازيغية أن تكون مطابقة أو قريبة جدا من الواقع حتى تكون السياسات والبرامج المؤسساتية بهذا الصدد دقيقة كذلك وذات مردودية على اللغة وعلى مستعمليها وعلى الخدمات التي تقدم لهم.

*** كيف يتم ضمان أن اللغة الأمازيغية لا تُهمش خلال عملية جمع البيانات؟**

* لضمان شروط عملية إحصاء نزيهة لابد من توفر الوعي المواطن سواء لدى المشرفين على العملية أو لدى المواطنين، فكلما كانوا على إلمام تام بمسؤولياتهم كلما تم الاهتمام المطلوب بالأمازيغية التي تعرضت لتهميش طويل الأمد ترك الكثير من الأفكار المسبقة لدى المواطنين، ومسؤولية الدولة تصحيح نظرة المواطنين إلى ذواتهم وتاريخهم وممتلكاتهم الرمزية، حتى يقبلوا على عملية الإحصاء بحماس واهتمام، لأن عدم الاهتمام يؤدي إلى إغفال معطيات كثيرة مما يؤدي إلى عدم صحة النتائج والأرقام المعلنة رسميا، وهو ما سينعكس بشكل سلبي على الكثير من القطاعات، كما قد ينعكس على التنمية بشكل عام.

*** ما هو الدور الذي يلعبه الإحصاء في تقييم مستوى استخدام اللغة الأمازيغية في مختلف المجالات (التعليم، الإعلام، الإدارة)؟**

** من شأن الإحصاء أن يقدم أرقاما ومعطيات دقيقة تهم كل المجالات المشار إليها، فالإعلام مثلا سيهتم أكثر باستعمال الأمازيغية إذا علم بأن نسبة الناطقين بها نسبة كبيرة، وسيقوم بإنتاج برامج في مستوى انتظارات الشرائح الاجتماعية الناطقة بهذه اللغة لأنها تدل على وجود طلب في المجتمع، ونفس الشيء يقال عن التعليم الذي إلى حدود الساعة ما زال يراوح مكانه بعد عشرين سنة، فإذا أظهر الإحصاء النسبة الحقيقية للناطقين بالأمازيغية فهذا يمثل سندا لها في قطاع التعليم، وكذلك في الإدارة التي عليها معاملة المواطنين بلغتهم وتقديم خدمات لهم توافق حاجاتهم.

ولهذا فالتأثير المتوقع لعملية إحصاء دقيقة ومسؤولة سيكون تأثيرا إيجابيا، وعكس ذلك فكل تخاذل أو تسيب أو لامبالاة ستؤدي إلى آثار غير محمودة، وعلى رأسها فقدان الثقة لدى الناس في المؤسسات، حيث سيعتبرون بأن الدولة لا تأخذ مطالبهم المشروعة بعين الاعتبار.

* حاورته رشيدة إمرزيك

إذا أظهر الإحصاء النسبة الحقيقية للناطقين بالأمازيغية فهذا يمثل سندا لها في قطاع التعليم، وكذلك في الإدارة التي عليها معاملة المواطنين بلغتهم وتقديم خدمات لهم توافق حاجاتهم.

دور الأجانب المقيمين في المغرب في عملية الإحصاء

يلعب الأجانب المقيمون في المغرب دورًا حيويًا في عملية الإحصاء. فهم يشكلون جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمغرب، وبالتالي فإن إدماج بياناتهم في الإحصاء العام أمر ضروري للحصول على صورة شاملة ودقيقة عن المجتمع المغربي.

تساعد البيانات التي يتم جمعها عن الأجانب صناع القرار على اتخاذ قرارات أفضل في مجالات مختلفة، مثل التخطيط الحضري وتوفير الخدمات العامة.

ويمكن استخدام البيانات المتعلقة بالأجانب لتقييم تأثير السياسات الحكومية على هذه الفئة من السكان، وتساعد دقة هذه البيانات في تطوير البرامج والخدمات تلبي احتياجات الأجانب المقيمين في المغرب.

*** تحديات تواجه إحصاء الأجانب**

من أهم هذه التحديات هو صعوبة الوصول لبعضهم خاصة العمال الموسميين أو الذين يعيشون في أماكن غير رسمية أو غير مصرح بها وقد يكون لبعضهم مخاوف واحيانا تهرب من مشاركتهم في الإحصاء، خاصة إذا كانوا يعيشون في وضع غير قانوني أو قد تختلف لديهم بعض المفاهيم الثقافية حول الإحصاء بين الأجانب والمواطنين المغاربة، مما قد يؤثر على استجابتهم للاستبيانات.

ولتسهيل إشراك الأجانب في عملية الإحصاء، يتم التواصل والتعاون مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في المغرب لتوعية الجاليات الأجنبية بأهمية الإحصاء وتشجيعهم على المشاركة ويتم توفير استبيانات بلغات مختلفة لتسهيل عملية المشاركة والحرص على أن البيانات التي يتم جمعها ستكون سرية ولن تستخدم لأي أغراض أخرى غير الإحصائية.

كما يجب توفير تسهيلات للمشاركة، مثل إمكانية الإجابة على الاستبيانات عبر الإنترنت أو الهاتف خاصة كما هو معمول به في بعض الدول.

وبسؤالنا لأحدى السيدات الاجنبيات المقيمة هي وعائلتها في المملكة منذ سنوات بشكل دائم ومستقر عن رأيها وتجاوبها وعائلتها مع عملية الاحصاء قالت "بالنسبة لي كأجنبية مقيمة في المغرب منذ سنوات طويلة بشكل مستقر ودائم، فدور الاحصاء مهم بالنسبة لي ولعائلتي كونه يثبت وجودي كمقيمة على أرض المملكة المغربية ويضمن حقوقي ويوثق المعلومات الخاصة بتواجدي وحياتي الاجتماعية هنا، نحن نمثل جزء من سكان المملكة، ومشاركتنا بعملية الاحصاء مهمة

للحصول على صورة دقيقة عن التكوين الديمغرافي للمجتمع المغربي، بما في ذلك الجنسيات المختلفة والأعمار والمستويات التعليمية والوضع المهني".

مشاركة الأجانب المقيمين في المغرب في عملية الإحصاء أمر بالغ الأهمية للحصول على صورة شاملة ودقيقة عن المجتمع المغربي. من خلال التعاون مع مختلف الجهات المعنية وتقديم التسهيلات اللازمة، يمكن ضمان مشاركة فعالة للأجانب في هذه العملية.

* اندلس البكري

LETTRE OUVERTE À FRANCE TÉLÉVISIONS : LA DEUXIÈME LANGUE LA PLUS PARLÉE EN FRANCE N'EST PAS L'ARABE MAIS LE TAMAZIGHT

À Monsieur le Directeur Général de France Télévisions,

Azul (Bonjour),

Le documentaire intitulé «Infrarouge: Mauvaise langue », diffusé le 11 septembre dernier sur votre chaîne France 2 [1], et réalisé par Nabil Wakim à propos de la transmission de la langue arabe, comporte de graves erreurs et des inexactitudes inacceptables en ce qui concerne la communauté erronément qualifiée « d'arabe » sur le plan ethnique, ou « musulmane » sur le plan religieux, en France.

Bien que la communauté «musulmane » de France compte environ 5,5 millions de personnes, plaçant l'Islam comme deuxième religion après le christianisme, la langue maternelle majoritaire de cette population n'est en réalité pas l'arabe, comme le prétend ce journaliste libanais du Monde, mais bien le tamazight, c'est-à-dire les dialectes issus de la langue amazighe (berbère). Le darija en fait d'ailleurs partie en raison de sa parenté syntaxique, bien qu'il contienne davantage de termes d'origine arabe ou coranique sur le plan lexical.

Il est important de noter que la majorité de cette population, qu'elle soit de nationalité française ou issue de l'immigration, est d'origine maghrébine et parle des dialectes amazighs. Ces populations viennent des régions amazighophones, notamment des villages des montagnes de Kabylie, des douars des plaines du Souss et des trois chaînes montagneuses de l'Atlas, ainsi que des tribus du Rif marocain.

Si M. Wakim confesse qu'après les attentats terroristes du 13 novembre 2015 en France, il s'est autocensuré et a cessé de parler l'arabe à sa fille par honte ou par un « complexe d'infériorité », ce n'est pas du tout le cas de la majorité des Amazighs de France (et d'Europe), qui s'efforcent de préserver et transmettre leurs valeurs humaines, leur identité culturelle et leur langue originelle, trop souvent ignorée par le ministère de l'Éducation nationale. Même l'ex-ministre Mme Najat Vallaud-Belkacem, dont la langue maternelle est le tamazight de ma région natale du Rif, a surpris beaucoup de monde dans ce documentaire en affirmant :
«Cette langue (arabe) continue d'être perçue comme le cheval de Troie de ce grand remplacement, de cette invasion fantasmée, de cet islamisme qui fait peur… C'est oublier qu'il y a quantité de gens (athées, chrétiens) qui pratiquent l'arabe, le lisent, l'écrivent… C'est une méconnaissance incroyable de la réalité des locuteurs arabes ». Cependant, elle continue à ignorer l'identité réelle de la majorité des membres de la «communauté musulmane» et de la diaspora nord-africaine, dont elle est elle-même issue.

En 2016, lorsqu'elle était ministre de l'Éducation nationale, elle avait proposé l'apprentissage de la langue arabe à l'école républicaine. À l'époque, je lui ai adressé une lettre critique, lui affirmant que, plutôt que de promouvoir cette initiative, il aurait été plus approprié d'intégrer en priorité la langue amazighe, afin d'aider les enfants d'origine nord-africaine à retrouver les valeurs originelles de leur identité millénaire, fondée sur la tolérance, la liberté et l'égalité, conformément aux valeurs de la République française. Malheureusement, en imposant l'arabe classique, elle contribuait à aliéner les citoyens amazighs d'Europe, issus des montagnes de Kabylie, de la vallée du Souss, des montagnes du Rif et des chaînes de l'Atlas, en poursuivant une politique d'«arabisation idéologique», qui a déjà fait des ravages dans le système éducatif du Maroc et d'autres pays de Tamazgha. Ce phénomène de déracinement culturel, commencé dans les pays d'origine, se poursuit dans les pays d'accueil et, selon une étude pertinente de Manuel Llamas réalisée à la ville de Melilla, conduit inévitablement à la radicalisation d'une partie des jeunes musulmans [2].

En conclusion, tant que les autorités éducatives de France (et d'Europe) ne prendront pas au sérieux la nécessité d'intégrer la langue maternelle authentique des immigrés et des citoyens d'origine nord-africaine dans les écoles, à savoir la langue amazighe, elles continueront à exacerber les crises identitaires et les déracinements culturels, comme je l'ai expliqué aux députés espagnols à l'occasion du 20ème anniversaire des tristes et sanglants attentats de Madrid du 11 mars 2004 [3]…

De plus, comme je l'ai récemment signalé à M. Christophe Lecourtier, ambassadeur de France au Maroc [4], le programme « Éducation 2026 » lancé par l'Agence Française de Développement (AFD), au lieu d'améliorer la qualité de l'enseignement et de réduire le décrochage scolaire, risque fort de renforcer la politique d'arabisation idéologique de la petite enfance, aggravant les crises d'identité et les échecs scolaires, et favorisant l'émigration clandestine vers l'Europe, à l'exemple ce que nous venons de voir avec ces tristes et tragiques images de jeunes mineurs qui voulaient traverser, en masse, les frontières des villes de Ceuta et Melilla ce dimanche 15 septembre!

Enfin, j'ai l'impression que l'État français, y compris le président Emmanuel Macron [5], s'acharne à « arabiser » les Amazighs de France et de Tamazgha, sous l'influence d'une élite très minoritaire mais influente, souvent d'origine libanaise, qui continue de voir l'Afrique du Nord non pas comme une région africaine mais comme une région arabe, comme le font certains journalistes de France24 [6]. Historiquement, les « chrétiens arabes du Liban » ont été à l'origine du « nationalisme arabe » en tant qu'idéologie de libération contre la colonisation ottomane. Malheureusement, en Afrique du Nord, cette idéologie, défendue par feu Gamal Abdel Nasser, s'est transformée en une idéologie répressive, ayant engendré des régimes autoritaires et dictatoriaux qui continuent de réprimer les peuples autochtones, y compris les Amazighs.

❊ **Par Rachid RAHA,**
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (www.amamazigh.org)

Notes :

[1]-https://www.france.tv/france-2/infrarouge/6436556-mauvaise-langue.html
[2]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lama-interpelle-lunesco-sur-limportance-de-la-langue-maternelle-dans-la-resolution-de-la-problematique-de-leducation-au-maroc-et-dans-les-pays-de-tamazgha/
[3]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/il-y-a-des-maures-sur-la-cote/
[4]-https://amamazigh.org/2024/03/lettres-des-amazighs-a-lambassadeur-de-france-a-propos-de-lecole-marocaine/
[5]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/monsieur-emmanuel-macron-president-de-la-republique-francaise-pourquoi-vous-acharnez-a-arabiser-et-a-deraciner-les-amazighs-de-france/
[6]-https://amamazigh.org/2018/06/lama-demande-a-france24-com-de-rectifier-lappellation-du-maghreb-arabe-car-lafrique-du-nord-nest-pas-de-tout-arabe/

LA TOUR MOHAMED VI DE RAFAEL DE LA HOZ, UN SYMBOLE DE LA SILHOUETTE DE RABAT

À la mémoire de Dr. Leila Mezian Benjelloun, avocate des arts et de la culture, protectrice du patrimoine culturel matériel et immatériel Amazigh.

Que les dieux te prodiguent leur bienveillance !

« Observer les villes peut offrir un plaisir particulier, quelle que soit la banalité de la vue »,

disait Kevin Lynch.

Pour approcher Rabat rien de mieux que de la contempler d'en haut. Aucun belvédère n'est plus approprié que ce point de vue exceptionnel sur la terrasse de La Tour Mohamed VI, l'édifice le plus emblématique de la ville. L'horizon émerveille avec une vue panoramique où les lignes aérodynamiques de l'architecte De La Hoz imposent leur architecture afrofuturiste : Un gratte-ciel à usage mixte toujours en construction à Rabat sur les rives du fleuve Bouregreg tout près du Grand Théâtre, projet phare conçu par feu l'architecte anglo-irakienne Zaha Hadid.

Une fois achevée en 2024, elle mesurera 250 mètres sur 55 étages et sera utilisée à des fins résidentielles, hôtelières et de bureaux. Les bureaux seront occupés par la banque marocaine BMCE Bank commanditaire du projet. Les quatre derniers étages abriteront un observatoire.

Conçue par l'architecte espagnol Rafael de La Hoz dans un style "afrofuturiste" mêlant les fondements utopiques telles que de Wakanda :-(Pays fictif le plus technologiquement avancé et situé en Afrique sur terre)-, et pouvant être interprété comme la représentation d'un courant esthétique partagé entre sociétés africaines, amazighes et méditerranéennes, d'aspect contemporain : La Tour Mohamed VI geyser technologique et symbolique qui sort du sol pointant le ciel. Autrement dit un gratte-ciel au profil elliptique pour les uns, pure silhouette pour les autres, en tout cas, le plus haut gratte-ciel du Maroc. Selon les termes de son créateur il représente une révolution dans le concept de construction en hauteur dans une ville qui se bat pour s'ériger en capitale africaine.

L'architecte cordouan a expliqué que La Tour Mohamed VI aura une base de locaux commerciaux, sur laquelle sera construite La Tour elle-même, composée de trois parties : des bureaux, des appartements résidentiels et un hôtel de luxe dans la partie la plus haute. La dite Tour aura une forme de crayon, "avec une double courbure", le projet comprend également un podium à deux niveaux en béton armé de 26 650 m² avec un toit en acier. Les structures de La Tour et du podium sont conçues pour résister aux vents violents, aux soubresauts sismiques et aux inondations potentielles de la rivière Bouregreg voisine. La solidité de La Tour provient d'un noyau en béton armé à 70 % et d'une structure en acier Vierendeel à 30 % dans la façade. Les fondations sont constituées d'un radier de 3,5 m d'épaisseur et de 104 fondations profondes de type "barrettes", tandis que le podium est soutenu par 1800 pieux.

À la question de savoir s'il s'agit d'une œuvre à caractère utilitaire ou ornemental les deux tendances qui, selon lui, ont défini l'architecture du XXe siècle – Rafael de La Hoz a répondu qu'il a essayé de rendre La Tour "expressive dans sa structure" et en même temps "proche de ceux qui vont y vivre».» Avec sa structure élancée, ayant nécessité 13.000 tonnes de béton pour ses fondations et 8.520 tonnes de charpente métallique.

Le système structurel adopté est un tube dans un tube, constitué d'un noyau intérieur en béton et d'un tube métallique extérieur qui, après plusieurs études, a adopté une configuration de tube rigide. Les dalles de planchers sont réalisées avec une structure mixte, composée de poutres métalliques disposées radialement et d'une dalle en tôle composite.

Les bâtiments de grande hauteur nécessitant des configurations structurelles robustes et des systèmes de construction compliqués, La Tour Mohammed VI offre également de nombreuses particularités remarquables. Son emplacement dans un estuaire a ainsi imposé des fondations profondes, adaptées aux conditions géotechniques, utilisant des modules de murs diaphragmes de 65 m de profondeur.

À cette fin, le noyau des flux verticaux (ascenseurs et escaliers) est placé de manière excentrique, de même que l'ensemble des zones techniques situées du côté Sud de chaque étage, renforçant la continuité et la verticalité de La Tour. Cette configuration tubulaire a également permis de revêtir la façade sud de panneaux photovoltaïques participant ainsi aux actions d'efficacité énergétique portées par le projet.

Le dessein de l'architecte Rafael de La Hoz de construire un gratte – ciel du XXI siècle, synthèse de tout savoir architectural, avec un ensemble complexe de symbolismes et de visualisations afrofuturistes. La forme de Tour crayon marque une ligne courbe au cours élevé.

Ce brillant architecte émerveillé par un univers magique, mythologique et riche de symboles : la fiction Wakanda et particulièrement envoûté par les aspects distinctifs de l'esthétique afrofuturiste et amazigh.

L'architecte a voulu doter La Tour d'une dimension verticale spectaculaire. Ce n'est pas un gratte-ciel au sens américain du terme, issu de la commande passée par le promoteur privé Othman Benjelloun, cet édifice longuement réfléchi et inventif montre la fascination pour ce type de constructions. Il se distingue par un contour ovoïdal, affiné mais sans rupture de la base au sommet, enserré d'une parure métallique qui joue avec la lumière et la couleur du ciel.

Parmi les architectes actifs espagnols d'aujourd'hui, De La HOZ est, à notre sens, la figure de proue d'un courant où l'architecture navigue entre le moderne et la tradition. Il est à la fois un chercheur passionné né et un praticien engagé, persuadé de la nécessité de développer une nouvelle architecture pour réinventer un art de construire contemporain qui soit au diapason de l'architecture populaire locale et moderne.

De la Hoz décrit son projet Rbati comme une contribution purement marocaine à l'architecture contemporaine: Nous avons intégré modernisation et rationalisation, Rafael de La Hoz pourrait être vu comme le grand éclectique de l'architecture moderne espagnole, une personnalité complexe, attirée par des thèmes aussi variés que l'exotisme de Wakanda , l'avant-garde et l'ingénierie.

Son œuvre impressionnante, débutée à la fin de la décade 80 auprès de son père, reste pertinente et résonne encore à l'orée du XXIe siècle. À la fois artiste, inventeur et architecte, il a exploré de nombreux styles, passant de l'utilitarisme au futurisme. La géométrie et les lignes plates jouent également un rôle très important dans la partie artistique interne de ses œuvres.

A l'instar de Gaudi dans le projet inédit des missions catholiques de Tanger, Rafael de La Hoz s'est inspiré des formes d'architecture africaine (Wakanda) et Amazigh (Les Kasbahs de l'Atlas) pour réaliser sa grande œuvre à Rabat : La Tour Mohamed VI, hautement technologique, durable et respectueuse de l'environnement qui ne laisse personne indifférent.

Par Mostafa Akalay Nasser, directeur de l'Esmab UPF du Fès (*).

(*)- Mostafa Akalay Nasser est docteur en histoire de l'art de l'Université de Grenade et urbaniste formé aux Universités de Paris VIII (Saint-Denis) et Paris IV La Sorbonne-CNAM, ainsi qu'à l'École des Ponts et Chaussées de Paris. Il est actuellement directeur de l'École Supérieure des Métiers de l'Architecture et du Bâtiment de l'Université Privée de Fès (Maroc). Au cours des dernières années, il a multiplié ses activités d'étude et de recherche dans des domaines comme l'urbanisme, l'histoire de l'architecture, la gestion du patrimoine, l'anthropologie de l'espace, l'interculturalité et l'ingénierie culturelle.

Auteur du livre : La ville nouvelle de Tétouan (1860-1956) : Synthèse de son histoire urbaine et architecturale. Documents écrits, témoignages inédits.

ⵓⵓⴰⵎⵎⵓ ⴰⵣⵓⵔⵍ ⵏ ⵜⵓⵣⵓⵔⵜ ⵉⵣⵔⵓⵔ ⵉⵎⵔⵔⵓ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵓⵓⴰⵎⵎⵓ ⴰⵣⵓⵔⵍ ⵏ ⵜⵓⵣⵓⵔⵜ ⵉⵣⵔⵓⵔ ⵉⵎⵔⵔⵓ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰ

www.amadalamazigh.press.ma
Amadalpresse
+ɛƐ∑O+
ACTUALITÉS
ɜƐɛ∩ 284 - Gɜ+ιΘΣΟ 2974
5
NUMERO 284 - SEPTEMBRE 2024

ⵔ ⵜⵓⵅⵓ ⵏ ⴳⵣⴳⵓⵍⵓ ⵜⵄⴰ ⵜⴰⵣⵍⵓⵎⵉⵜ ⵉ ⵖⵜⵓⵙⵙ ⵙⵉⵎⴰ

ⵖⵜⵓⵙⵙ ⵙⵉⵎⴰ ⵉⵏⵉⵔⵔⴰⵏ ⵔ ⵜⵓⵅⵓ ⵏ ⴳⵣⴳⵓⵍⵓ ⵜⵄⴰ ⵜⴰⵣⵍⵓⵎⵉⵜ ⵉ ⵖⵜⵓⵙⵙ ⵙⵉⵎⴰ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⴳⵉⴷⴰ ⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓ

ⵅⵓⵏⵙⵉ ⵙⵏⵛⵕⵙⵓⵙⵅ ⵓⵍⵓⵡ ⵏ ⵜⵓⵛⴹⴹⵓⵜ ⵜⵓⵕⵓⵉⵙⵃⵜ

ⵛⵉⵙⵏ ⵏ ⵜⵙⵛⵓⵅⵙⵓⵙⵉ ⵉⵉⵓⵍ ⵛⵙⵏⵉ ⵉⵉⵙ ⵙⵅⴻⵓⵕ ⵓⵏ ⵀⵏⵉ ⵛⵉⵙⵏ ⵛⵓⵏ ⵙⵅⵕⵉ ⵅⵓⵏ ⵅⵓⵍⵙⵉⵓ ⵙⵏⵛⵕⵙⵓⵙⵅ ⵉⵉⵙ ⵏ ⵙⵢⵓⵛⵓⵍ ⵉⵉⵓ ⵅ ⵜⵓⵏⵙⵓⵏⵜ ⵏⵅⵅⵙⵕⵙⵓ ⵉ ⵉⵉⵙⵏⵙⵓⵏⵜ ⵅ 8 ⵕⵓⵜⵓⵍⵀⵙⵕ 2023.

ⵏⵅⵅⵙⵕⵙ ⵉ ⵢⵓⵍ ⵓⵀⵅⵅᵘⵓⵀ , ⵓⵕⵏ ⵜⵀⵕⵜⵙ ⵅⵓⵏⵙⵉⵓ ⵢⵙⴻ ⵉ ⵜⵓⵕⵅⵓⵕⵜ ⵉⵉⵙ ⵙⵀⵅⵉⵀⵓⵉ ⵜⵓⵏⵏⵓ ⵀⵉⵓ ⵓⵏ ⵜⵀⵍⵍⵉ ⵜⵙⵓⵜ ⵉⵉⵀ ⵙⵏⵓⵀⵉ ⵅⵅ ⵓⵏ ⵜⵀⵍⵓ ⵉⵉⵀ ⵜⵙⵕⵉⵙⵜ ⵢⵓⵍⵏ.

ⵜⵍⵍⵓ ⵜⵛⵅⵓⵜ ⵓⵏ ⵏⵓⵀ ⵙⵉⵉⵓ 50 ⵏ ⵀⵀⵅⵅⵓⵀ ⵙⵛⴻⵜⵓⵍⵍⵉ ⵅ ⵓⵉⵉⵉ ⵉⵉⵀ “ ⵅ ⵍⵓⵀⵀⵓⵍ ⵛⵀⵜⵉⵜⵙ ⵀⵍⵓⵜ ⵜⵅⵁⵅⵙⵉ ⵉⵉⵙⵛⵅ ⵏ ⵜⴻⵁ ⵜⵙⵅⵛⵛⵙ ⵉⵉⵅ ⵙⵅⵉⵙⵏ ⵀⵛⵉⵁⵙ ⵉⵅ ⵙⵛⵓⵍ ⵢⵓⵜ ⵜⵓⵅⵁⵓⵍⵜ ⵅ ⵙⵏⵁⵓⵁⵙⵉ ⵓⵏ. ⵜⵜⵓ ⵜⵛⵅⵓⵜ ⵓⵏ ⵏⵓⵀ ⵙⵉⵉⵓ 50 ⵏ ⵀⵀⵅⵅⵓⵀ ⵙⵛⴻⵜⵓⵍⵍⵉ ⵅ ⵓⵉⵉⵉ ⵉⵉⵀ “ ⵅ ⵍⵓⵀⵀⵓⵍ ⵛⵀⵜⵉⵜⵙ ⵀⵍⵓⵜ ⵜⵅⵁⵅⵙⵉ ⵉⵉⵙⵛⵅ ⵏ ⵜⴻⵁ ⵜⵅⵛⵛⵙ ⵉⵉⵅ ⵙⵅⵉⵙⵏ ⵀⵛⵉⵁⵙ ⵉⵅ ⵙⵛⵓⵍ ⵢⵓⵜ ⵜⵓⵅⵁⵓⵍⵜ ⵅ ⵙⵏⵁⵓⵁⵙⵉ ⵓⵏ.

ⵙⵉⵉⵓ ⵏⵓⵀ ⵅⵓⵏⵙⵉⵓ ⵉⵎⵀⵍⵓ ⵏ ⵉⵛⵀⵛⵓⵍ ⵓⵛⵀⵛⵓⵅⵢ ⵜⵙⵀⵀⵓⵜⵙⵉ ⵙ ⵜⵅⵓⵓⵍⵙⵉ ⵜⵙⵏⵙⵀⵀⵓⵀⵛⵓⵀⵙⵜ ⵉ ⵉⵉⵅⵉⵙⵜ ⵅ ⵉⵛⵢⵓⵙⵛ ⵀ ⵙⵀⵁⵙⵢⵉ ⵀ ⵜⵛⵓⵅⵙⵉⵢⵜ ⵜⵓⵛⵓⵅⵙⵉⵢⵜ ⵀ ⵙⵀⵁⵙⵢⵉ ⵜⵓⵛⵓⵅⵙⵉⵢⵜ ⵅ ⵙⵀⵢⵙⵛ ⵉⵉⵀ ⵅ ⵕⵕⵕⵕ.

ⵙⵉⵉⵓ ⵏⵓⵀ ⵅⵓⵏⵙⵉⵓ ⵉⵎⵕⵀⵓ ⵏ ⵉⵛⵀⵛⵓⵍ ⵅ ⵙⵀⵁⵙⵢⵉ ⵉⵉⵅ ⵙⵅⵉⵙⵏ ⵀⵛⵉⵁⵙ ⵉⵅ ⵙⵛⵓⵍ ⵢⵓⵜ ⵜⵓⵅⵁⵓⵍⵜ ⵅ ⵙⵏⵁⵓⵁⵙⵉ ⵓⵏ. ⵅ ⵛⵓⵍ ⵙⵅⵉⵙⵏ ⵀⵛⵉⵁⵙ ⵉⵅ ⵙⵛⵓⵍ ⵢⵓⵜ ⵜⵓⵅⵁⵓⵍⵜ ⵅ ⵙⵏⵁⵓⵁⵙⵉ ⵓⵏ.

ⵙⵉⵉⵓ ⵏⵓⵀ ⵅⵓⵏⵙⵉⵓ ⵉⵎⵕⵀⵓ ⵏ ⵉⵛⵀⵛⵓⵍ ⵅ ⵙⵀⵁⵙⵢⵉ ⵉⵉⵅ

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ

LE RECENSEMENT DE MONSIEUR LAHLIMI IGNORE LES NORMES DES NATIONS UNIES ET LES DONNÉES INDIQUENT QUE LE POURCENTAGE DES LOCUTEURS AMAZIGHS SERA DE NOUVEAU FALSIFIÉ

Nous avons suivi, en tant que l'ONG internationale « Assemblée Mondiale Amazighe », les déclarations du Haut-Commissaire au Plan, M. Ahmed Lahlimi Alami, la conférence de presse tenue le 29 août dernier, pour aborder le lancement du processus de recensement, caractérisé, encore une fois, par l'exclusion et la marginalisation de la langue amazighe, qui est la langue officielle de l'État aux côtés de l'arabe, et son remplacement par le français lors de la conférence ainsi que l'absence absolue de l'amazighe dans les documents et campagnes du Recensement Général de la Population et de l'Habitat pour l'année 2024. Ce qui confirme l'intention persistante du Haut-Commissaire de falsifier le pourcentage des locuteurs amazighophones au Royaume du Maroc, à l'instar de ce qu'il avait fait lors des précédents processus de recensement, pour les années 2004 et 2014 (⁎). Le processus pour cette année 2024 continue à se reposer sur la falsification et la présentation de chiffres complètement trompeurs et incorrects sur le pourcentage des locuteurs Amazighs au Maroc.

Nous suivons également ce qui se passe avec le lancement du ce processus de recensement, en termes de violations et d'abus, et l'adoption d'un formulaire «court » qui ne reprend pas les langues maternelles des Marocains, et d'un autre formulaire « long », dont personne ne connaît le sort, ce qui est considéré comme un non-respect délibéré des recommandations des Nations Unies, et c'est le même scénario qui a été utilisé lors du recensement de l'année 2014, ce qui confirme une fois de plus le mépris de l'article cinq de la Constitution marocaine et de la Loi Organique 26/16 relative à l'activation du caractère officiel de la langue amazighe, ainsi que de la volonté royale que Sa Majesté a toujours accordée à la langue amazighe comme un bien commun à tous les Marocains sans exception.

Les données reçues et les échos accompagnant le lancement du ce processus de recensement confirment également que ceux qui ont supervisé le processus de recensement ont ignoré les recommandations des Nations Unies concernant la langue maternelle, ainsi que les normes internationales liées à la réalisation de statistiques contenues dans le rapport des Nations Unies révisé par la Commission des Statistiques des Nations Unies pour le cycle statistique de 2010, qui a été mentionné concernant la langue : trois types de données liées à la langue qui peuvent être collectées lors d'un recensement sont les suivantes :

⁎ Langue maternelle, définie comme la langue qu'un individu parle dans sa petite enfance.

⁎ La langue couramment utilisée, définie comme la langue qu'un individu parle actuellement, ou le plus souvent, à la maison...

⁎ La capacité de communiquer dans une ou plusieurs langues spécifiques. (⁎⁎)

Nous affirmons, une fois de plus, que cette négligence de la langue officielle amazighe de l'État, qui a été approuvée par la nouvelle constitution marocaine comme un bien commun à tous les Marocains sans exception, et l'adoption de la langue française à sa place, et ce qui se passe avec le processus de recensement, démontre clairement l'aveuglement idéologique du Haut-commissaire du HCP et son intention claire et manifeste de falsifier, de nouveau, le pourcentage des locuteurs Amazighs. Par conséquent, ce recensement ne reflète pas la situation linguistique et la composition réelle de la société marocaine. En outre, relier le « darija » à la langue arabe manque de précisions scientifiques et de connaissances de la situation liée aux dialectes familiers locaux, ce qui entraînera certainement des données et des chiffres incorrects et trompeurs sur le multilinguisme au Maroc.

L'absence de transparence, de crédibilité, de données exactes, et le non-respect des recommandations des Nations Unies, vident le processus de ce recensement de son contenu et mettent en évidence le vaste écart entre la réalité marocaine plurielle et diversifiée et l'interprétation des positions idéologiques que le Haut-Commissaire a exprimé, en exploitant une institution officielle. En conclusion, le chiffre qu'il fournira concernant la proportion des locuteurs amazighophones au Maroc restera faux et incorrect.

Signé : Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

Lettre ouverte au Secrétaire National du Parti Communiste Français à propos du Sahara Occidental

Avec sa déclaration du 31/07/24, le PCF apparaît comme figé dans un unilatéralisme que pourtant bien des évolutions et des réalités viennent contredire .

Par exemple , l'auto – déclarée République arabe sahraouie démocratique , jadis reconnue par 70 États de par le monde , ne l'était plus fin 2022 que par 41 États dont seulement 19 sur le continent africain sur un total de 195 Pays indépendants . Par contre une centaine de pays soutiennent la proposition marocaine d'autonomie dont 14 pays de l'UE.

Accuser unilatéralement le Maroc de guerre coloniale apparaît pour le moins déplacé quand on connaît la responsabilité écrasante du colonialisme français (pourtant évacuée complètement dans le communiqué du PCF) dans le conflit en cours .

C'est la France qui a concédé le Sahara occidental à l'Espagne pour garantir son entreprise coloniale .

C'est la France qui , au mépris des liens historiques et spirituels les unissant au Maroc, a rattaché des territoires marocains du Touat , de la Saoura , du Tidikelt , du Gouarara et de Tindouf au Territoire de l'Algérie française avant qu'ils ne deviennent ,de ce seul fait , territoires de la République algérienne . Ces rattachements n'avaient d'autre but que de servir les intérêts coloniaux de notre pays: continuité de la route Tindouf –Colomb Béchar , mines de Gara Djebilet , Centre d'essai nucléaire ...) .

D'autre part, la déclaration du PCF s'appuie dans le même parti- pris sur quelques références , soigneusement choisies, émanant de l'ONU ou de la Cour de justice européenne. Mais elle oublie l'essentiel: les liens historiques de longue date, reconnus pourtant par ces deux organismes internationaux entre le Maroc et les tribus y habitant : liens d'allégeance avec le sultan , monnaie , nomination d' autorités administratives ... le fait que ces tribus , d'ailleurs pas seulement arabes mais également berbères , sont issues ou peuplent aussi le Maroc incontesté.

Sur le plan du droit international, on peut même soutenir qu'ayant été classé territoire à décoloniser, le Sahara occidental occupé et administré par l'Espagne pendant la période coloniale aurait dû déjà revenir selon les principes fondamentaux de l'ONU , dans son giron initial.

PCF
PARTI COMMUNISTE FRANÇAIS

Rappelons ici que le Maroc exerça une influence plus ou moins effective à travers les siècles jusqu'au fleuve Sénégal mais qu'il a pu régler tout litige potentiel sur ses frontières du Sud avec la Mauritanie.

Faut-il ajouter, que dans une démarche de compromis, le roi Hassan II avait même accepté, dans un accord conclu entre les deux pays mais non ratifié ,de ne plus réclamer à l'Algérie les territoires contestés du Sud – Est cités et détaillés plus haut ?

Plutôt que de nous figer dans un jusqu'au boutisme qui jette de l'huile sur le feu, le PCF serait mieux inspiré, Monsieur, Secrétaire national, cher camarade, de s'ouvrir à toutes les solutions de paix comme il le fait d'ailleurs dans d'autres parties du monde .

Ce n'est pas sans raison que l'ancien Secrétaire Général de l'ONU Kofi Annan indiquait lui – même qu'il fallait" étudier d'autres moyens "que le référendum (du fait de l'absence d'accord sur la composition du corps électoral) afin de parvenir à un règlement rapide , durable et concerté.

Ce n'est certes pas sans raison que Pedro Sanchez , chef du gouvernement de gauche au pouvoir en Espagne, a lui-même reconnu le projet d'autonomie du Maroc comme "la base la plus sérieuse et la plus crédible pour régler le différend" (mars 2022)

Autant d'éléments sérieux et crédibles qui mériteraient d'être portés à la connaissance des adhérents du PCF avant d'aboutir, nous en sommes convaincus , au prochain Congrès national à une position plus équilibrée et juste.

⁎ Contact : dmwatrin@hotmail.com / bouissanahmed@yahoo.fr

⁎ Dominique Watrin :
Ancien sénateur du PCF
Ancien membre du Groupe d'Amitié
Parlementaire France / Maroc

⁎ Ahmed Bouissan :
Membre du Conseil Départemental du PCF du Loiret
Membre de la commission nationale des quartiers populaires du PCF

www.amazigh.press

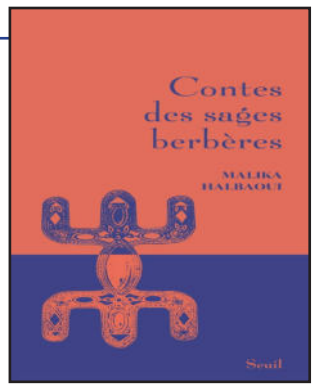

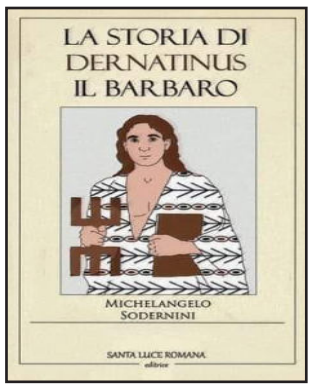

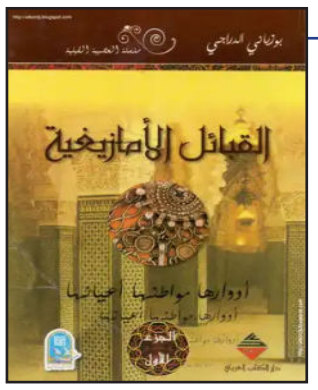

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 284/ SEPTEMBRE 2024 - ⵖⵓⵜⵓⵍⵓⵙ 2974 - PRIX: 5 DH

COMMENT SE FAIT-IL QUE LA TURQUIE SOUTIENT LE GÉNOCIDE CONTRE LES POPULATIONS «MUSULMANES » DES TOUARÈGUES ET MAURES D'AZAWAD AU MALI ?

Monsieur Recep Tayyip Erdogan
Président de la République de TÜRKIYE,

Objet : comment se fait-il que la Turquie dénonce avec ferveur le génocide en cours contre les populations palestiniennes et soutient celui qui est enclenché contre les populations « musulmanes » des Touarègues et Maures d'Azawad au Mali ?

Monsieur Le Président,

Nous avons l'honneur de vous exposer la délicate question de la violence meurtrière déchaînée à l'encontre des populations autochtones du Nord du Mali, en l'occurrence les Touarègues et les Maures de la région d'Azawad, de la part des forces militaires maliennes (les Fama), avec l'appui inhumain et criminel des milices de mercenaires russes de groupe « Wagner », qui ne cessent de pratiquer méthodiquement des opérations de nettoyage ethnique à l'encontre de ces populations civiles Azawadiennes, dans cette région sahélo-saharienne, en plein cœur de notre continent africain [1].

Il s'est révélé que ce génocide, que les médias internationaux et l'opinion public internationale essaient de passer sous-silence en se focalisant sur le conflit israélo-palestinien et la guerre russo-ukrainienne, est commis en utilisant des drones meurtriers made in Turkey, devenant des complices notoires de cette atroce épuration ethnique contre des populations musulmanes. Le dernier bilan de l'un de vos drones utilisés contre les populations civiles à Tin-Zawatine, le dimanche 25 août passé, s'est soldé par l'assassinat plus d'une vingtaine de victimes dont plus de 11 enfants innocents !

Monsieur Le Président,

Sachez bien que si le Mali, le Burkina-Faso et le Niger ont connu (et connaisseront) divers coups d'État, c'est principalement à cause de leur impuissance de faire face à l'insécurité provoquée par les groupes terroristes djihadistes, que malheureusement, les généraux algériens [2] et vous-même, vous les avez largement soutenus [3] !

Alors la question fondamentale, que nous voulons savoir c'est ce qui vous ont fait les Touarègues et Maures MUSULMANS du Grand Sahara pour que vous soutenez, en même temps, leurs pires ennemis, à savoir les autorités maliennes et les groupes terroristes de Sahel, alors que cette vaste région désertique du Grand Sahara fût auparavant un havre de paix, où vivaient en harmonie diverses religions et croyances et où les différents groupes ethniques, notamment les Touarègues, les Maures, les Peuls et les Dogons, les Toubous et les Songhaïs, à côté des Bambaras se respectaient ?

Sachez bien que les Touaregs et les Maures azawadiens, en tant que populations autochtones, luttent pour la survie dans cet immense désert inhospitalier et défendent tous pour une solution politique avec leurs autorités centrales maliennes en faveur de bénéficier d'un statut d'autonomie politique régional.

De ce fait, si vous voulez vous rattraper et essayer de réparer vos erreurs, nous vous conseillons de suivre l'exemple de Mr. Romano PRODI, ex-président de la Commission Européenne et envoyé spécial du Secrétaire général de l'ONU pour le Sahel de 2012 à 2014, qui défendait une proposition réaliste capable d'amener la paix à tous les pays du Sahel. A une question de Jeune Afrique de savoir si un Etat de l'Azawad lui paraît-il viable ? Romano PRODI avait répondu, sagement, que : « je fonde l'espoir d'un accord acceptable entre Bamako et les groupes armés. Car je considère que, sans accord avec le Nord, il n'y aura jamais de paix au Mali » [4]. C'était, en fin de compte, la solution à laquelle elles se sont accordés les parties au conflit malien à Ouagadougou, le 4 décembre 2012, à l'initiative de l'ex-président burkinabé Blaise COMPAORE, qui comptait avec le soutien de la Communauté Economique des Etats d'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) où la partie gouvernementale et la partie des représentants du Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA), en insistant sur « le rejet du terrorisme » et sur le respect de l'intégrité territoriale, se sont accordés sur

la « nécessité de créer un cadre de dialogue pour obtenir la cessation des hostilités » et où le MNLA renoncerait à l'indépendance du Nord en échange de garanties sur une « large autonomie », à l'instar de l'exemple de la proposition marocaine de 2007 pour l'ONU pour régler la question du Sahara Marocain Occidental.

En définitive, afin d'éviter d'être des complices de ce nouveau génocide, nous appelons à votre sens de responsabilité et de solidarité afin d'œuvrer le plus urgemment possible, à convaincre les dirigeants militaires du Mali et les combattants Touarègues et Maures d'Azawad à s'asseoir autour d'une table ronde à Ankara, vu que l'accord d'Alger du 14 mai 2015 s'est soldé par un échec total, et où l'instauration d'un système territorial fédéral constitue la meilleure solution politique pour asseoir la paix.

Veuillez agréer, Monsieur Le Président, nos salutations les plus fraternelles.

Rachid RAHA,

Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

[1]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/lunion-africaine-pourrait-elle-mettre-fin-au-genocide-a-lencontre-des-touaregues-et-des-maures-dazawad/
[2]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lama-rappelle-le-president-de-lafrique-du-sud-de-traduire-les-generaux-algeriens-devant-la-cour-penale-internationale-cpi/
[3]-https://www.lefigaro.fr/vox/monde/erdogan-mene-un-projet-panislamiste-et-neo-ottoman-qu-il-faut-combattre-de-toute-urgence-20200303?fbclid=IwAR3jWsG5gqz4Q-R0I3IHPuWSwhGL7oFl5fQ3W79iN91UT2ucg4XlQ2fNSgw
[4]- www.jeuneafrique.com/134517/politique/romano-prodi-sans-accord-avec-le-nord-il-n-y-aura-jamais-de-paix-au-mali/

الإحصاء: كيف نحصي لغة أقصيت لعقود؟

هل يمكن أن يكون التناقص في عدد المتحدثين بالأمازيغية ناتجا عن انخفاض الخصوبة لدى الأمازيغ، أم أن التهميش والإقصاء المستمر يلعبان دورا أكبر؟ مع اقتراب إحصاء 2024، ماذا يمكن أن نتوقع من نتائجه في ضوء النتائج التي أظهرها إحصاء 2014؟ فقد أظهرت الأخيرة أن نسبة المتحدثين بالأمازيغية تراجعت من 28% في إحصاء 2004 إلى أقل من 27% في إحصاء 2014، هذه الأرقام تفتح مجالا للتساؤل هل يمكن للأرقام أن تعكس الواقع الثقافي الحقيقي للمغرب بشكل عادل في سياق تعرض الأمازيغية، التي تشكل نواته الأساسية، للتهميش على مدى عقود؟ كيف يمكن للبيانات أن تعبر بدقة عن لغة لم تمنح لها الفرصة الكافية لتتطور وتنمو؟ وكيف يمكن مقارنة هذه اللغة مع لغات أخرى حصلت على دعم وحماية كبيرة؟ وهل تستطيع الأرقام أن تبرز حجم التهميش والإقصاء الذي تعرضت له هذه اللغة؟

ليس الهدف هنا التشكيك في دقة الإحصاءات بحد ذاتها، بل استثمار هذه النتائج في صياغة السياسات العامة، لأن القراءة الخاطئة تؤدي لنتائج عكسية، فليس من المقبول أن تفسر هذه النتائج على أن الأمازيغ أقلية في بلادهم، بل يجب أن تقرأ هذه النتائج في سياقها التاريخي الصحيح، وليس كتبرير لمزيد من التهميش، لضمان تجاوز مرحلة ما قبل الاعتراف الرسمي، فدسترة الأمازيغية في دستور 2011 كان خطوة مهمة، لكن هذه الخطوة لا تكفي إذا لم تترجم إلى تنزيل فعلي، بتبني سياسات تمييز إيجابي تعزز من حضور الأمازيغية في مجالات التعليم والإعلام والحياة العامة، بدون هذا التنزيل، ستظل عرضة للتهميش وحبيسة النصوص الدستورية، ويستمر التراجع عن المكتسبات التي حققتها، مما يعمق من أزمة الهوية في البلاد.

يوسف أزوركي

فالأكيد أن النتائج المرتقبة ستكون مرة أخرى صادمة للفعاليات الأمازيغية ومتتبعي الشأن الأمازيغية، كيف لا، والأمازيغية، رغم مرور أكثر من عقدين على بداية تدريسها في عام 2003، لم تعمم بعد على المستوى الابتدائي، ناهيك عن المستويين الإعدادي والثانوي، اللذين لم تبدأ فيهما بعد، وعلى مستوى الإعلام لم تحقق قناة تمازيغت بعد بثا على مدار 24 ساعة، والقنوات الأخرى لم تلتزم بدفاتر تحملاتها المتعلقة بمدة البث المتخصصة للبرامج الأمازيغية، دون أن نتحدث عن غيابها في المجالات الأخرى، في هذا السياق يأتي الإحصاء ليطرح أسئلة قد تبدو بريئة حول اللغات المحلية المستعملة وحول اللغات المقروءة والمكتوبة وترتيبها حسب درجة الإتقان، فالأرقام هنا ستفضح الشعارات الرسمية حول النهوض بالأمازيغية، وتكشف عن الفشل الذريع في السياسات التعليمة المتعلقة بالأمازيغية، وتطرح سؤالا جادا حول مدى جدية الدولة في الحفاظ على هذه اللغة والنهوض بها.

والأمر لا يقف عند هذا الحد، فرغم الدعم الكبير والمكانة التي تحظى بها اللغة العربية الفصحى لدى الدولة، نجد أن استخدامها في الحياة اليومية يكاد يكون معدوما، مقتصرا على المؤسسات الرسمية والتعليم والإعلام، وأن الدارجة المغربية، وهي الأكثر استخداما في الحياة اليومية حسب الإحصائيات السابقة، هذا الأمر يطرح إشكاليات أخرى في فهم الهوية، حيث يصنف المتحدثون بالدارجة في الاحصاءات على أنهم يتحدثون اللغة العربية، أي أنهم عرب، مما يزيد من تعتيم الصورة الحقيقية للهوية المغربية، فاستخدام الدارجة لا يعني بالضرورة انتماء للعروبة، فالدارجة المغربية هي في الأساس مزيج من الأمازيغية والعربية وبعض اللغات الأخرى، وهي تختلف كثيرا عن اللغة العربية الفصحى من حيث النحو والمفردات، وإن الأمازيغية تظل جوهر الهوية المغربية التي لا يمكن تجاهلها أو إقصائها بناء على اللغة المستخدمة في الحياة اليومية.

فالأرقام وحدها لا تكفي، فقد تبرز حجم المشكل، لكنها لا تقدم حلولا، ما يجب على الدولة فعله هو استثمار هذه النتائج ليس لتأكيد الوضع القائم، بل لتبني سياسات جديدة تضمن تمييزا إيجابيا للأمازيغية من خلال إرادة سياسية حقيقية لتحويل الاعتراف إلى واقع ملموس ومؤثر في جميع جوانب الحياة. يجب أن تكون هذه الأرقام دافعا للدولة لتتحمل مسؤولياتها في حماية وتعزيز الأمازيغية والنهوض بها، والعمل على تجاوز مرحلة ما قبل الاعتراف.

الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بشأن عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

نتائج الإحصاء المتعلقة بالتنوع اللغوي والثقافي لا يمكن استثمارها لإعداد سياسات عمومية لغوية وثقافية

سجلت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي إقصاء المندوبية السامية للتخطيط للأمازيغية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة خلال الإعداد لعملية الإحصاء، وذلك من خلال تهميش اللغة الأمازيغية في الحملة التواصلية؛ ووضع استمارة الإحصاء بطريقة تعطي نتائج تخالف التاريخ والواقع اللغوي للمستجوبين؛ وتعمد تغييب سؤال ما هي اللغة التي يتحدث بها المستجوب؛ وتعمد طرح الأسئلة بالدارجة ليكون الجواب البديهي بالدارجة رغم أن صاحب الجواب يتحدث الأمازيغية؛ وهو تحايل عن سبق إصرار للوصول إلى نتائج معلومة مسبقا وذلك على غرار إحصاء سنة 2014؛

كما سجلت الجمعية، في بلاغ لها توصلنا بنسخة منه، فشل المندوبية السامية للتخطيط في السمو عن الحسابات الضيقة والرقي إلى تنزيل أحكام الدستور خلال تدبير عملية الإحصاء في جانبه المتعلق بالتعدد اللغوي والثقافي للمغرب؛

وأكد البلاغ على أن المندوبية السامية فشلت في تفسير أحكام الدستور حول التعدد اللغوي بالمغرب، من خلال الخلط بين اللغة العربية والدارجة المغربية، وهما شيئان مختلفان؛

وأضاف أن مندوبية التخطيط تصر على التمادي في الأخطاء السابقة خلال كل عملية إحصاء وذلك بتصنيف المغاربة من خلال التعبيرات التي يتحدث بها هؤلاء، وهو في عمقه تصنيف إثني أكثر مما هو ديموغرافي؛

واوضح البلاغ أن إصرار المندوبية على مخالفة التاريخ والواقع سيأتي بنتائج تقزم عدد المتحدثين بالأمازيغية بالمغرب، من خلال إحصاء المواطنين المتواجدين بالمدن الكبرى كمتحدثين بالعربية؛

وسجلت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي أن المندوبية تصر على الكيل بمكيالين عندما تتحدث عن اللغة التي يتحدث بها المغاربة، فعندما يتعلق الأمر باللغة الأمازيغية فهي تتحدث عن أمازيغية الريف، وأمازيغية الأطلس، وأمازيغية سوس...، في حين عندما يتعلق الأمر بالدارجة فهي لا تناقش اختلاف التعبيرات الدارجة بمختلف مناطق المغرب (دارجة الشمال، دارجة الشرق، دارجة الغرب، دارجة الوسط، دارجة الجنوب)؛

وقالت الجمعية في ديباجة البلاغ أن عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى التي يعرفها المغرب هذه السنة، كان من المفترض فيها أن تكون عملية وطنية تنتج عنها معطيات تستثمر في إعداد السياسات العمومية، غير أن المسؤولين على هذه العملية يصرون على السير ضد التاريخ والواقع والدستور وضد التوجهات السامية لعاهل البلاد، خاصة وأنه ومنذ توليه العرش وهو حريص على أن تتمتع الأمازيغية بالمغرب بجميع حقوقها باعتبارها مكونا أساسيا للهوية المغربية، والتي توجت بترسيم ودسترة الأمازيغية سنة 2011.

وأضافت أن ممارسات المندوبية السامية للتخطيط تعبر عن إقصاء ممنهج للأمازيغية من خلال عملية الإحصاء لسنة 2024، وهو الأمر الذي ظهر جليا خلال التحضير لهذه الأخيرة حيث لم يتم استحضار اللغة الأمازيغية كلغة رسمية كما لم يتم إشراك المجتمع المدني والفعاليات والباحثين المتخصصين في الأمازيغية في عملية التحضير حتى يتم استثمار خبراتهم في مجال التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب لوضع استمارة أسئلة تنسجم مع الواقع اللساني والثقافي المغربي وفق الإطار الدستوري الجاري به العمل، كما لم يتم إشراك المؤسسات الوطنية، خاصة التي تعنى بتدبير التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب في أي نقاش علمي عمومي من أجل وضع منهجية متعددة الأبعاد تسمو بعملية الإحصاء من مجرد تجميع مضامين استمارات ونشر أرقام جافة إلى فرصة لإنتاج بنك معطيات يساهم في خلق سياسة عمومية لغوية وثقافية تساهم في بناء مغرب ديمقراطي.

وأوضحت أن المعطيات التي تم تجميعها خلال ملاحظة سير العملية خلال الثلث الأول من المدة المخصصة لها تبين أن طبيعة المعطيات التي يتم تجميعها سواء من خلال الاستمارة القصيرة أو الطويلة لا يمكن أن تساهم في إعداد سياسة عمومية لغوية وثقافية تراعي المقتضيات الدستورية، خاصة ذات الصلة بالأمازيغية كلغة وثقافة وهوية، بوصفها رصيدا لجميع المغاربة.

وفي الاخير اعتبرت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي أن نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى السابع الجاري أطواره خلال شتنبر 2024 لا يمكن استثمار نتائجه المتعلقة بالتنوع اللغوي والثقافي في المغرب من أجل إعداد سياسات عمومية لغوية وثقافية، لاسيما في مجالي التعليم والإعلام، وذلك لعدم استناد استمارات الإحصاء على المفاهيم القانونية الواردة في دستور المملكة الجاري به العمل وكذا القوانين التنظيمية ذات الصلة المنشورة في الجريدة الرسمية، كما نطالب بعدم نشر المعطيات ذات الصلة بالتنوع اللغوي المغربي وحجبها لعدم استناد طريقة تجميعها لأساس دستوري وقانوني ما يفتح المجال أمام الطعن فيها بجميع الطرق القانونية المتاحة.

إحصاء أم إقصاء الأمازيغية؟

الحسن بنضاوش

بعد مهزلة إحصاء 2014، وتداعيات الإستمارة المجحفة في حق الأمازيغية وإيمازيغن بالمغرب، والرقم المخجل الناتج عنها، وما ألحقه ذلك من عار سيظل على جبين مؤسسة عمومية، كان من المفروض أن تكون منصفة، ومواطنة وغيورة على التميز المغربي العريق وثقافته ولغته الأمازيغية، نجد أن مؤسسة الحليمي لازالت ثابتة على موقف الإنهزام أمام الواقع وثبات القضية ومن يدافع عنها لعشرة سنوات أخرى.

جاءت المندوبية السامية للتخطيط في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، دون أن تستفيد من الأخطاء السابقة، وظلت خارج الدستور، وفي تناقض تام مع القانون التنظيمي لتنزيل الطابع الرسمي للامازيغية، وبعيدة كل البعد عن الواقع، وعن أداء دورها كمؤسسة عمومية تضع بين يدي المؤسسات الأخرى والدولة المعطيات الواقعية والميدانية من أجل إعداد السياسات العمومية بالمغرب.

جاءت من جديد بخطة قصدها إبادة المكون الأمازيغي، وتقزيمه، ومحاولة إثبات واقع مغاير يخدم أجندة مشرقية محضة، كأن المندوبية السامية للتخطيط أسست من أجل ترسيخ الروابط بين المغرب والمشرق، والتبعية له خاصة في موضوع اللغة، ولا غرابة أن يكون ذلك من مهام مؤسسة يترأسها شخص مازال يحمل الفكر المشرقي، ويعتبر المغرب جزء من المشرق.

وبعد إقصاء الأمازيغية من الهوية البصرية المتمثلة في اللوحة الإشهارية للمندوبية يوم إعلان إنطلاق الإحصاء العام للسكان والسكنى، ومن الوصلات الإشهارية التي أنجزت بميزانية كبيرة، جعلت سؤال اللغة الأم الأمازيغية ضمن أسئلة الإستمارة الطويلة، مع ربطها بروافدها وجعلها في صراع مع الدارجة، وفي مقاومة شرسة مع العربية وغيرها من اللغات، في خطة جديدة مدروسة بالتمعن تقصد إعلان وفاة الأمازيغية بالمغرب بأرقام ستكون بالفعل سياسية وتميزية ضد المكون الأمازيغي العريق.

إنها محاولة جديدة من التيار العروبي متحدث باسم مؤسسة عمومية، يتم تمويلها بأموال الشعب، أسست من أجل التخطيط الجيد لمستقبل المغرب، تم إستغلالها من طرف هؤلاء لتمرير سياسات مشرقية وعروبية مازالت تعشش في عقول بعض أبناء وبنات هذا الوطن إنها وصمة عار على جبين المؤسسات وهي تتعمد الإقصاء وتزكي الإبادة اللغوية للشعب الأمازيغي بالمغرب، وتستغل الإحصاء العام للسكان والسكنى لإعلان نتائج غير واقعية ولا ميدانية تحمل حمولات سياسية وعنصرية لا تخدم مصلحة البلاد ولا العباد.

وخلاصة القول أن الأمازيغية وإيمازيغن بالمغرب، غير معنيين بنتائج إحصاء أقصى هويتهم، وعمل على إعلان نتائج تسير في منحى إعلان وفاة الأمازيغية بالمغرب، وعلى المندوبية السامية للتخطيط أن تعرف وتعي جيداً أن الأمازيغية هي هذا الوطن وهذه الأرض، ولن تتأثر بالسياسات الإقصائية والتمييزية التي تستهدفها، وأنها متجذرة في هذه الأرض وصامدة. وعلى الشعب الأمازيغي أن يرفض، ويعلن ذلك بكل الوسائل والطرق الديمقراطية والقانونية عن رفض مهزلة الإحصاء واقصاء الأمازيغية في هذا الورش الوطني الدوري للتخطيط والإعداد للسياسات العمومية ومستقبل البلاد.

ياسين أخياط رئيس مؤسسة أخياط يكشف عن دسائس إحصاء 2024 وإقصاء الأمازيغية لـ "العالم الأمازيغي" :

❑ 20% فقط من استمارات الإحصاء هي التي ترسم الخريطة اللغوية بالمغرب

❑ الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي قررت مقاضاة مندوبية التخطيط لتدبدب موقفها من رسمية الأمازيغية

* حاورته / رشيدة إمرزيك

*** أستاذ ياسين مرحبا بك في جريدة "العالم الأمازيغي"، بداية ما رأيك عملية الإحصاء لهذا العام، وماهي الإشكالات التي يمكن أن تعرفها العملية؟**

** إحصاء 2024 تقليدي بمفهومه العام، بمعنى أنه يتم بنفس الطريقة التي تم بها احصاء 1994 وفي 2004و2014 وكذا 2024، أي أن باحث أو رجل الإحصاء لازال يذهب لزيارة الناس في بيوتهم، ويحصي عددهم والطريقة التي يعيشون بها ويجمع عددا من المعطيات، باعتبارها الوسيلة التي يتعرفون بها على مجموعة من المعطيات السوسيولوجيا التي تخص الساكنة، ولكن الاشكالية أنه منذ 2011 ومنذ ادراج الأمازيغية في الدستور، وكل ما قامت به الحركة الأمازيغية في هذه الفترة الأخيرة إلا أنه لم يتبلور عمليا في الحياة العامة، ولا في ادبيات وعمل المندوبية السامية للتخطيط.

ولازالت تطرح إشكالية إحصاء السكان الناطقين بالأمازيغية والغير الناطقين بها، باعتبار أن هذا المعطى مهم جدا من أجل النهوض بالأمازيغية، ووضع السياسات العمومية في هذا المجال.

كما أن الإشكال الملاحظ في إحصاء 2024 هو التواصل، وهذه المرة هناك نقطتين أساسيتين تتمثل في كيفية التواصل حول الإحصاء وخلال الإحصاء.

فالتواصل حول الإحصاء تتمثل في عدم ادراج الأمازيغية بالشكل الكافي واللازم على المستوى التواصلي، فالشعار يعني "اللوجو" الخاص بالإحصاء يعتبر كارثيا لكونه يعبر عن فكر من يسهرون على مؤسسة المندوبية السامية للتخطيط، والذي تبلور من خلال الشركة المخول لها الترويج لهذا الحدث. شخصيا لا ألوم الشركة، لأنه يمكن أن يكون من يشرف على صناعة الشعار هي آلة، ولكن من يوافق عليه أكيد هو إنسان، وهذا الأخير تابع لمؤسسة المندوبية السامية للتخطيط، التي ليس لها من السامي إلا الاسم، لأنها لا تقوم إلا بمعاداة الأمازيغية والثقافة الوطنية لهذا البلد.

والمشكلة الثانية هي تواصله مع الناس، وكيفية التواصل على المستوى اللغوي، فهؤلاء لم يتواصلوا معنا قبلا بالأمازيغية.

وانا شخصيا تم الاتصال بي عدة مرات لمناقشة موضوع الإحصاء، واهميته في التلفزيون والإذاعة، ولكن هذه مبادرة من صحافيين عاملين بهذه المؤسسات الإعلامية، وليست مبادرة من مؤسسة المندوبية السامية للتخطيط، التي كان من المفروض أن تسخر خبرائها والعاملين بها للتواصل مع الناس من خلال قنوات القطب العمومي باللغات الوطنية، لأنه استحقاق مهم وأهميته تتضح على المستوى التواصلي مع الإعلام السمعي البصري، والانترنيت، من خلال مجموعة من "الكبسولات" بالأمازيغية، وبالدارجة لتوضح للمغاربة لماذا الإحصاء وما الغاية منه، وهذا الأمر غير موجود بتاتا.

النقطة الثانية حول التواصل خلال الإحصاء، والتي تتمثل في تواصل باحثي الإحصاء مع المواطنين، فحين يأتي إليك رجل الإحصاء ويتحدث معك بالدارجة، وتجيبه أيضا بالدارجة، فأول ما يقوم به أنه يسجلك أنك تتحدث الدارجة. فبالنسبة له انت ناطق بالدارجة، وغير ناطق بلغة أخرى. وهذا الأمر عشته شخصيا فحين قال لي "السلام عليكم سيدي بخير" قلت له: "وعليكم السلام بخير"، هنا توضحت الأمور بالنسبة لرجل الإحصاء، فأنت بالنسبة له غير ناطق بالأمازيغية، مادام أنك تتحدث بالدارجة، وبالنسبة له فالدارجة هي العربية، وبهذا الخصوص رأينا نوعا من العبث الكبير في الانترنيت، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، ورأينا كيف تفاعل بعض الناس ورواد هذه المواقع مع المبادرات التي تدعو للحديث بالأمازيغية مع أصحاب الإحصاء، وكيف تفاعلوا معها. ويمكن القول إنهم عبثيون ويغذيهم العبث الذي يقوم به المندوب السامي للتخطيط.

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من الناس الذين أصبحوا يتملكون وعيا حول الامازيغية وأصبحوا واعين بهذه المسألة وبأهميتها في التواصل.

*** كيف ترى المنهجية المتبعة في هذا الإحصاء؟ وإلى أي حد تضمن دقة البيانات التي سيتم تجميعها؟**

** كما أشرت إلى ذلك في مجموعة من التدخلات السمعية البصرية عبر الأنترنيت، يمكن القول بأن الإشكالية الأساسية هي كيفية تحديد المفاهيم، حيث يتم ربط مفهوم الدارجة بالعربية ومفهوم الأمازيغية باللهجات، وهذا في حد ذاته يعتبر مشكلا، يعني كيفية جعل المناطق مثل الريف معزولة عن سوس وعن الاطلس المتوسط، ويتم اعتبارنا أقواما مختلفة. فهذا في نظري تفرقة، ونحن نعتبر أن الامازيغية توحد المغاربة ولا تفرقهم، والدارجة أيضا توحد المغاربة ولا تفرقهم، وجعلها (الدارجة) مرتبطة بالعربية وبلغة يكتب بها فقط ولا يتواصل بها هنا يكمن المشكل، لأن الدارجة معرفيا وعلميا منبثقة من الأمازيغية، كما أن مجموعة من المصطلحات اخذتها من الفرنسية والانجليزية والاسبانية ومن العربية، وهي عبارة عن خليط وتبقى مجرد لغة للتواصل وليست للكتابة، وحتى من يكتب بها فإنه يكتبها بالحروف اللاتينية أو بالأرقام.. إذن فهي لغة هجينة.

اما بالنسبة للأمازيغية فهي لغة لها حروفها وقواعد تنظمها، كره من كره وأحب من أحب، فعندما تقسم الأمازيغية إلى ثلاث تعابير سوسية وأطلسية وريفية، وتجعل الدارجة لغة موحدة، فهذا بالنسبة لنا حيف، كما أن ربط الدارجة بالعربية حيف أيضا، وهذا راجع إلى عدم التواصل لأنه لو كانت هناك نقاشات حول هذه المواضيع فلن نصل إلى هذه الأمور، ونحن في الجمعية المغربية للتبادل الثقافي كنا نتمنى أن نقطع مع هذه الأمور، وأن نخرج من هذه الدوامة الفارغة لكي نهتم بأمور أكثر أهمية ونهتم بالإستراتيجيات المهمة التي تساهم في تفعيل الأمازيغية فعليا، وليس أن نبقى في شد وجدب مع المندوبية السامية للتخطيط ومع غيرها من المؤسسات في مثل هذه الأمور التي تعيدنا إلى ما قبل النضال الأمازيغي بالمغرب.

*** هل تعتقد أن الإحصاء العام يعطي تقديراً دقيقاً لعدد الناطقين باللغة الأمازيغية؟ ولماذا؟**

** ما بني على باطل فهو باطل. عدد الناطقين بالأمازيغية، أردنا أو كرهنا في تراجع وهذا ليس فيه شك، ولكن ما ليس فيه تراجع هو عدد التلاميذ الذين يتقنون الأمازيغية، خاصة الآلاف من التلاميذ الذين درسوا في المدرسة العمومية وليس في المدرسة الخاصة والذين عاشوا تجربة إدراج الأمازيغية في المنظومة التعليمية، وأن أعرف العديد منهم وهم في الواحد والعشرين واثنين وعشرين سنة من عمرهم، وهم من الذين استفادوا في التعليم الابتدائي منذ 2003 من إدراج الأمازيغية في التعليم، وكنت شاهدا على هذه المسألة بمعاشرتي لوالدي المرحوم ابراهيم اخياط، الذي كان رئيسا للجنة التعليم والإعلام في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حيث عشت معه عملية إدراج الأمازيغية في التعليم، والتي تمت في عهد الأستاذ الحبيب المالكي سنة 2003 .

وهنا أشير إلى أن الأب الذي يعيش في الرباط وناطق بالدارجة، ويأتي ابنه الذي يدرس الامازيغية، لغة وكتابة ويفهمها ويملك معطيات كثيرة حولها، ولكن حين يسأله باحث الإحصاء عن اللغة المتحدث بها يخبره الأب أنهم جميعا يتحدثون الدارجة وينسى أن أبنه يقرأ الأمازيغية، لأنها بالنسبة له ليست بالشيء المهم، بالإضافة إلى أن هناك أمرا أساسيا وهو حينما تقوم ببلقنة الأمازيغية، وتحدد وجودها في بعض المناطق مبدئيا. وحين تجعل الدار البيضاء، والتي تعتبر أكبر مدينة ناطقة بالأمازيغية في شمال افريقيا، وتضم أكبر تجمع سكاني ناطقين بالأمازيغية، ومن جميع المناطق وبجميع الأطياف، وتعتبر أن 99 فالمائة منهم ناطقين بالدارجة فقط، فهذا يعتبر عبثا، وهنا أقول إن هناك من يزال يبحث عن التفرقة في المجتمع المغربي، وهذا بحد ذاته إشكال ضمني، ويجب أن نفهم هل هذا الوطن يريد الأمازيغية أم لا، لأن الخطير هو أن نعود إلى الحروب السابقة القديمة، وإلى نقاشات عقيمة، والتي أعتبرها حروب السكاكين.

بالنسبة لنا التدقيق مهم جدا، رغم أن الأمر يعتبر مستبعد، وكيف لا، ففي الوقت الذي نجد أن الإحصائيات تعطينا بأن 99 فالمائة لا يتكلمون الأمازيغية في جهة الدار البيضاء، بمعنى أن أولوية الحفاظ عليها تصبح مستبعدة، ولكن نتمنى أنه لو كانت 99 فالمائة، أن يكون الطرح هو أن تكون هناك دفعة قوية بالدار البيضاء إنقاذ الأمازيغية وإدراجها في الإعلام والتعليم الخصوصي كما العمومي.

*** إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تقليل أو عدم دقة إحصاء الناطقين بالأمازيغية على السياسات الحكومية الخاصة باللغة والثقافة الأمازيغية؟**

** هذه مسألة مفروغ منها، فهناك قراءتين، الأولى أنه في أحسن الظروف، سيتم ترك الأمازيغية في المستوى الذي توجد فيه حاليا، خاصة وأن 20 في المائة فقط من الاستمارات تتكلم عن المستوى اللغوي، وأكيد أن عشرين في المائة فقط من هذه الاستمارات هي التي ستعطينا معطيات حول الخريطة اللغوية بالمغرب، وانا أرى أنه اذا كان الهدف من الاقتصار على عينة تشكل فقط عشرون في المائة من ساكنة المغرب تحدد على اثرها الخريطة اللغوية وبالتالي تبنى عليها السياسات العمومية، فهذا في حد ذاته يعتبر خطرا على المغرب وعلى استقراره، وأيضا على هويته، هذا إن كان هناك أحد لايزال يؤمن بالهوية الحقيقية لهذا البلد، من غير المهرجانات والاحتفالات التي تصرف فيها ميزانية مهمة سواء على الإشهار عبر المستشهرين أو بالنسبة للميزانيات العمومية، عوض الاهتمام بقضايا العمق مثل التعليم والإعلام والصحة والعدل والامن وغيرها من القطاعات العمومية.

وأكيد أن الاهتمام بهذه القطاعات يعتمد على نتائج الإحصاء، فإن كانت النسبة قليلة فأكيد أنها ستصبح مسألة هامشية وغير مهمة، وإذا كان العدد أكبر فيتحتم عليهم حينها الاهتمام بها والحفاظ عليها، وهذا يعتمد على القراءة التي ستعطى لهذه الأرقام، وكذا على حساب الإيديولوجية والتوجه.

بالنسبة لي هذه الحكومة لم ينبثق عنها أي شيء يفيد الأمازيغية إلى اليوم، ولحد الساعة لم نلمس أي شيء فعال، لا في الحكومة السابقة ولا في الحكومة الحالية، مع العلم أننا سمعنا خرجات غير مفهومة لوزير التعليم، وهو بعيد كل البعد عما تعيشه الامازيغية. فالتجارب تبين أن هناك فشل عام مع العلم أنه غير مرتبط فقط بالأمازيغية، لكن حين ينضاف الفشل إلى الأيديولوجية، فهذا ما يزيد الطين بلة.

*** هل يضمن إحصاء 2024، في نظرك عدم تهميش اللغة الأمازيغية خلال عملية جمع البيانات؟**

** بحكم أن عشرون في المائة فقط من البيانات التي يتم تجميعها، ومعضلة مدى صحة تلك البيانات، بحيث أنه مثلا حين يتم ملء الاستمارة، وتخبر باحث الإحصاء، أنك تريد أن تضيف أنك ناطق بالأمازيغية، ويخبرك أنه قد تم ارسال المعطيات، ولا يمكن تعديلها، هذا يبين أن هناك معطيات مغلوطة على مستويات مختلفة. فهناك باحثو الإحصاء، الذين تحدثوا مع الأطفال الصغار، ولم يتحدثوا مع أولياء أمورهم وغيرها من الاختلالات الكثيرة.

وتنضاف إشكالية الكم التي حددت في عشرون في المائة فقط من البيانات كما قلت سابقا، أما من ناحية الشكل، ودقة المعلومات وتراتبيتها، فهناك اتجاه يسعى لبلقنة الأمازيغية، وجعلها لهجات وليست لغة، واعتبار الدارجة لغة موحدة، وربط العربية بالدارجة والأمازيغية باللهجات، وبحكم أن الأمازيغية لغة غير معممة في التعليم، فهذا يجعل الأغلبية لا يكتبون بها، وأكيد أن هذا واقع معاش نظرا لسياسة التهميش التي عاشتها الأمازيغية في المغرب لسنوات، وتكريس الإحصاء لهذا التهميش يضرب في مصداقيته ومصداقية من يشرفون عليه، وإذا بقينا كل مرة نعيش مثل هذه الإشكالات، ونضرب كل مرة في مصداقيته، فهذا الأمر سيساهم في ضياع البلاد، كما السياسات العمومية الفاشلة.

*** هل صحيح أن هناك فعاليات أمازيغية تعتزم رفع دعوى قضائية ضد المندوبية السامية للتخطيط؟ ان كان الجواب نعم فماهي حيثيات الدعوى؟**

** فقط للإشارة هذا مبادرة، أقدمت عليها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، كما أشارت لذلك في مجموعة من المنابر الإعلامية باسم الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، وقد أصدرنا بلاغا حول الموضوع، والذي نشرته عدة مواقع وجرائد من ضمنهم "العالم الامازيغي"، فرفع دعوى بالنسبة لنا، ليس الغرض منه التشويش على عملية الإحصاء وليس توقيفه، فنحن لسنا عبثيين فالإحصاء هو عملية مهمة وبها يتم احتساب عدد السكان والسكنى وهي عملية تدخل في إطار سياسة الدولة.

ما يهمنا نحن في هذه العملية هو الجانب اللغوي، فبالنسبة لنا الميكانيزمات التي كانت في الأساس قبل الإحصاء، وراسلنا عدة جهات بخصوصها، ونعلم أن هناك إشكالية مهمة في هذا الجانب منذ 1994، كما نعلم أنه في هذه السنة، وبعد الخطاب الملكي للمرحوم الحسن الثاني في 20 غشت، تكلم عن إدراج اللهجات في التلفزة المغربية وبالفعل، وتم ادراج الامازيغية أولا بتعابيرها الثلاث تاشلحيت، تاريفيت، تامازيغت، وإلى حدود إحصاء 2004 ، لم يكن هناك أي تغيير، لأنه كان أول احصاء في عهد الملك محمد السادس، وأيضا إحصاء 2014 ، والذي جاء بعد دسترة اللغة الأمازيغية وجعلها لغة رسمية لم نلمس أي تغيير، وتمت الأمور بعبث كبير وبنفس الطريقة التي نعيشها اليوم، والفرق بين 2014 والآن، هو استعمال "الطابليت" والأجهزة الكترونية لتسهيل جمع المعطيات، ونتسأل ألم تعيش معنا المندوبية السامية للتخطيط احداث 2011، وحدث دسترة اللغة الأمازيغية، ووضع القانون التنظيمي، وترسيم رأس السنة الامازيغية، هل هؤلاء يعيشون خارج التاريخ، ويمانعون إحداث التغيير في الأمور التي لا يفهمونها ويفضلون معادتها. وبالنسبة لنا، نرى أن موضوع الأمازيغية هو أكبر منهم، وأكبر من مستوى تدبيرهم كقوميين، وكأناس عبثيون ليست لهم القدرة على التدبير، ومثل هذه الأمور تجعلنا متأثرين بوطنيتنا والتي تجعلنا أقوياء أمام مثل هذه السلوكيات التي تمس بهويتنا الوطنية، ولهذا فإننا في الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بمعية مناضليها، الغالبية منهم محامين، قررنا رفع دعوى قضائية مستعجلة لمنع استعمال هذه المعطيات في وضع السياسات العمومية فيما يخص الأمازيغية، لأن هذه المعطيات يجب حجبها، لأننا نعتبرها معطيات لا تصلح لشيء إلا للقمامة، وإن تم استعمالها في أي سياسة عمومية فهذا امر يعتبر باطلا وغير دستوري وغير قانوني بالمفهوم القانوني لإدراج الامازيغية في مجال الحياة العامة وكذلك من الناحية الدستورية، وأكيد سنلجأ إلى الهيئة المناسبة حسب الحالة، سواء كانت المحكمة الدستورية أو المحكمة الجنائية أو المحكمة الإدارية

فهؤلاء المسؤولين أوصلونا لمرحلة في الحقيقة سلبية جدا ويدفعون بنا للوقوع في المستنقعات، في الوقت الذي كنا نتمنى ان نمر إلى أمور أكثر اهمية وأكثر استراتيجية.

وللأسف نرى أننا نعيش مرحلة من المراحل السوداء في العهد الجديد، ونلاحظ أننا بعد خمسة وعشرين سنة من اعتلاء صاحب الجلالة العرش، لا زلنا نعيش مثل هذه التجارب مع مثل هؤلاء كالمندوبية السامية للتخطيط والناس الساهرين على تسييرها. لا نعلم هل يسهرون على حسن تسييرها وتوجيهها في ما هو في صالح هذه البلاد أو يسهرون على تخريب هذا البلد.

التجمع العالمي الأمازيغي : إحصاء الحليمي مزور

قالت منظمة التجمع العالمي الأمازيغي، إنها تابعت تصريحات المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، على هامش الندوة الصحفية التي عقدها 29 غشت الماضي لتسليط الضوء على انطلاق عملية الإحصاء، بالإضافة إلى إقصاء وتهميش اللغة الأمازيغية التي تعد اللغة الرسمية للدولة إلى جانب العربية، وتعويضها باللغة الفرنسية خلال الندوة، وكذا التغييب المطلق للأمازيغية في وثائق وحملات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024".

وقالت في بيان لها، إن "هذا ما يؤكد استمرار ونية المندوب السامي في تزوير نسبة الناطقين بالأمازيغية في المغرب على غرار ما قام به خلال عملية الاحصاء السابقة، لسنتي 2004 و 2014، وبالتالي لن تخرج عملية الاحصاء لهذه السنة 2024 عن دائرة التزوير وتقديم أرقام مغلوطة وغير صحيحة بالمرة حول نسبة الناطقين بالأمازيغية في المغرب".

وأضاف التجمع العالمي الأمازيغي أنه تابع "ما يجري مع انطلاق عملية الإحصاء، من خروقات وتجاوزات، واعتماد استمارة "قصيرة" لا تعتمد على اللغات الأم للمغاربة، واستمارة "طويلة" لا احد يعرف مصيرها، ممّا يعد تجاهلا مقصودا لتوصيات الأمم المتحدة، وهو نفس السيناريو الذي عمل به في الإحصاء العام لسنة 2014، ما يؤكد مجددا تجاهل الفصل الخامس من الدستور المغربي والقانون التنظيمي 16/26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكذا الإرادة الملكية التي ما فتئ جلالته يوليها للأمازيغية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء".

"كما تؤكد المعطيات الواردة والأصداء المصاحبة لانطلاق عملية الإحصاء، تجاهل المشرفين على عملية الإحصاء

لتوصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللغة الأم، والمعايير الدولية المتعلقة بإجراء الإحصاءات الواردة في تقرير الأمم المتحدة المراجع والمنقح من طرف شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة برسم دورة إحصاءات 2010، الذي أورد فيما يخص اللغة، ثلاث أنواع من البيانات المتعلقة باللغة، ويمكن جمعها في التعداد، وتشمل ما يلي:

* اللغة الأم، وتعرف بأنها اللغة التي يتكلمها الفرد في طفولته المبكرة.

*اللغة المستخدمة عادة، وتعرف بأنها اللغة التي يتكلمها الفرد في الوقت الراهن، أو في أغلب الأحيان، في منزله...

القدرة على التخاطب بلغة معينة أو أكثر.

وجدد التجمع العالمي الأمازيغي تأكيده على أن هذا "الإهمال الذي طال اللغة الرسمية للدولة والتي أقرها الدستور المغربي الجديد باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، واعتماد محلها اللغة الفرنسية، وما يجري مع انطلاق عملية الإحصاء، توضح للعيان العماء الأيدولوجي للسيد المندوب ونيته الواضحة والبارزة في تزوير نسبة الناطقين بالأمازيغية، ولا يعكس الوضع اللغوي والتركيبة الحقيقية للمجتمع المغربي".

كما أن ربط "الدارجة" باللغة العربية يفتقر إلى الدقة العلمية والإلمام المعرفي بالوضع المرتبط باللهجة العامية المحلية، ممّا سينتج عليه بكل تأكيد معطيات وأرقام مغلوطة، ومضللة حول التعدد اللغوي في المغرب.

وقال التجمع العالمي الأمازيغي إن "غياب الشفافية والمصداقية والمعطيات الدقيقة والصحيحة، وتجاهل توصيات الأمم المتحدة، تفرغ عملية الإحصاء من محتواها وتبرز الهوة الشاسعة بين الواقع المغربي المتعدد والمتنوع، وبين تصريف المواقف الأيدولوجية التي دأب المندوب السامي على تصريفها مستغلا مؤسسة رسمية".

وخلص إلى أن "أي رقم يقدمه بشأن الناطقين بالأمازيغية في المغرب يبقى رقماً مزوراً وغير صحيحاً وجاء بناءً على التزوير والأيدولوجية التي يتبناها المندوب السامي للتخطيط".

"أكراو" التعامل مع قضايا الهوية الأمازيغية خلال الإحصاء

عبرت "أكراو من أجل الأمازيغية" عن قلقها البالغ من احتمال عدم عدالة وموضوعية التعامل مع قضايا الهوية الأمازيغية خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2024، مشددة على ضرورة "تصحيح المسار المتبع لضمان أن يعكس الإحصاء واقع المجتمع المغربي بكل مكوناته الثقافية واللغوية بدقة".

واستنكرت بشدة تغييب اللغة الأمازيغية من اللافتات والشعارات الرسمية خلال الندوة الصحفية التي نظمتها المندوبية السامية للتخطيط، معتبرة أن "هذا التجاهل يتناقض مع اعتراف الدستور المغربي بالأمازيغية كلغة رسمية، مما يثير شكوكًا حول مدى حرص المندوبية على احترام الهوية الأمازيغية في بشكل عادل ومتوازن".

وأضافت الهيئة الأمازيغية داخل "البام" في بيان لها "رغم تصريحات المندوب السامي للتخطيط بنفي الاعتماد على الأسس العرقية، فمن خلال التجارب السابقة أوضحت أن نتائج الإحصاء تُستخدم لربط المتحدثين بأصول عرقية بطريقة مغلوطة"، مشيرة إلى أن هذه "الإسقاطات تُقلل من شأن الأمازيغية وتقدم صورة غير دقيقة عن التركيبة السكانية في المغرب، مما يعزز الانقسامات الداخلية ويضر بالوحدة الوطنية."

واعتبرت أن "التصنيف الذي يربط متحدثي الدارجة بالعربية يفتقر إلى الدقة العلمية ويغفل الطبيعة الانتقالية للدارجة، التي

تعكس تداخلًا طويلًا بين الأمازيغية والعربية"، موضحة أن "الدارجة ليست مجرد لهجة عربية، بل هي نتاج تفاعل لغوي معقد. وبالتالي، فإن هذا التصنيف قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة حول الواقع اللغوي في المغرب."

ودعت "أكراو" إلى إعداد تقرير علمي وشفاف يعكس التركيبة السكانية الحقيقية للمجتمع المغربي". وقالت إن "الدراسات الجينية تُظهر تجانسًا عاليًا بين المغاربة، مما يبرز الحاجة إلى الاعتماد على معطيات دقيقة بدلاً من التصنيفات الإيديولوجية المغلوطة التي قد تؤدي إلى استنتاجات إثنية غير صحيحة."

وشددت على أن "استخدام نتائج الإحصاء بشكل غير دقيق يمكن أن يعكس صورة مضللة عن التركيبة السكانية في المغرب، مما يؤثر سلباً على مكانة الأمازيغ ضمن الهوية الوطنية".

وطالبت "بتقديم معطيات صادقة تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي بدقة، والاعتراف بأن تهميش الأمازيغية على مر العقود أثر على عدد الناطقين بها، وقالت "التصنيفات التي تروج لأقلية أمازيغية لا تتماشى مع الدراسات العلمية وتساهم في تهميش الأمازيغية".

وأكدت أن الوحدة الوطنية تتطلب "الاعتراف الكامل بالتنوع الثقافي واللغوي في المغرب دون ربط هذا التنوع بالعرق". مبرزة أن "تقارير الإحصاء يجب أن تعكس بدقة التنوع الحقيقي للمجتمع المغربي وتعزز العدالة والإنصاف لجميع مكوناته". وقالت إن "تناقص عدد الناطقين بالأمازيغية يُفهم كنتاج للسياسات السابقة، وليس كإسقاطات عرقية"، مضيفة أن "المغرب يتسم بتجانس إثني رغم تنوعه اللغوي والثقافي، ويجب على المندوبية السامية للتخطيط ضمان عدم الاستغلال الإيديولوجي للنتائج أو التهكم على الأرقام التي قد تضر بالهوية الأمازيغية".

وأكدت " أكراو من أجل الأمازيغية" على ضرورة الالتزام بالشفافية والمصداقية في تنفيذ الإحصاء الوطني لعام 2024. كما دعت إلى تصحيح المسار الحالي للإحصاء وتقديم معطيات تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع المغربي، بعيدًا عن أي تمييز أو تحريف".

ولفتت إلى أنها "ستواصل مراقبة هذه العملية لضمان أن تكون عادلة وشاملة، وتحفظ حقوق الأمازيغية وتعزز مكانتها داخل المجتمع المغربي".

بعد تجاهل الدستور واللغة الرسمية للدولة.. الحليمي يدرج إعلانا يتيما بالأمازيغية في صفحة المندوبية !

أقدم المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي، خلال الندوة الصحفية التي عقدها الخميس الماضي لتسليط الضوء على عملية الإحصاء، على إقصاء تام للغة الأمازيغية التي تعد اللغة الرسمية للدولة إلى جانب العربية، وقام بتعويضها باللغة الفرنسية.

وأثارت وثائق وحملات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، استغراب الفعاليات ونشطاء الحركة الأمازيغية الذين أطلقوا تحذيرات من استمرار المندوب السامي في تزوير نسبة الناطقين بالأمازيغية في المغرب على غرار ما قام به خلال عملية الاحصاء السابقة.

كما استغربوا من هذا الإهمال الذي طال اللغة الرسمية للدولة والتي أقرها الدستور المغربي الجديد باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، واعتماد محلها اللغة الفرنسية.

وفي خطوة متأخرة، وفي ظل تصاعد الانتقادات للطريقة التي تدار بها قضية اللغات في استمارة الإحصاء، نشرت المندوبية السامية للتخطيط عبر منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، يوم أمس، منشورا حول عملية الإحصاء باللغة الأمازيغية وبحروفها "تيفيناغ".

رئيس التجمع العالمي الأمازيغي يستفسر الرئيس التركي بشأن أزواد

وجه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي السيد رشيد راخا رسالة إلى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يتساءل فيها عن سبب إدانة تركيا بشدة للإبادة الجماعية الجارية ضد الشعب الفلسطيني ودعمها اللامشروط، وتضامنها الاسلامي مع غزة، بالمقابل لم تحرك ساكنا أمام الجرائم المنافية للانسانية المرتكبة في حق «المسلمين» من شعوب الطوارق والمور من أزواد في مالي؟

وجاء في مضمون الرسالة ما يلي؛

إلى السيد رجب طيب أردوغان

رئيس الجمهورية التركية

الموضوع: كيف تدين تركيا بشدة الإبادة الجماعية المستمرة في حق الفلسطينيين، مع إعلانها تضامنها اللامشروط مع كل الشعوب الاسلامية، وبالمقابل لا تحرك ساكنا ولا تبدي أي دعم للطوارق والمور في ازواد بمالي؟

سيدي الرئيس،

نتشرف بعرض مسألة جد حساسة متعلقة بجرائم العنف المرتكبة في حق السكان الأصليين في شمال مالي، وبالتحديد الطوارق والمور في منطقة أزواد، الذين تستهدفهم القوات العسكرية المالية، بدعم إجرامي وغير إنساني من الميليشيات الروسية "فاغنر"، التي تستمر في تنفيذ عمليات تطهير عرقي ممنهجة ضد هذه الشعوب المدنية الأزوادية، في هذه المنطقة الساحلية الصحراوية، في قلب قارتنا الإفريقية[1].

لقد تبين أن هذه الإبادة الجماعية، التي تحاول وسائل الإعلام الدولية والرأي العام الدولي تجاهلها، بالتركيز على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب الروسية الأوكرانية، ويتم تجاهل الحرب التي تتم باستخدام طائرات مسيرة قاتلة مصنوعة في تركيا، مما يجعلها متورطة بشكل معروف في هذا التطهير العرقي البشع ضد الشعوب المسلمة. وقد صدر تقرير بشأن إحدى طائراتكم المستخدمة ضد المدنيين في تن زواتين، يوم الأحد 25 غشت الماضي، حيث أسفرت العملية عن مقتل أكثر من عشرين ضحية من بينهم أكثر من 11 طفل بريء!

سيدي الرئيس،

يجب أن تعلموا أن مالي وبوركينا فاسو والنيجر شهدت العديد من الانقلابات المستمرة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم قدرتها على مواجهة عدم الأمن الناتج عن تفاقم الجماعات الإرهابية الجهادية، التي تحظى بشكل كبير بدعم الجزائريين [2] وبدعمكم أيضا للأسف[3]!

لذلك، يبقى السؤال الأساسي الذي نريد معرفة جوابة هو ما الذنب الذي اقترفه الطوارق والمور المسلمون الذين يقطنون بالصحراء الكبرى لكي تدعموا في الوقت نفسه أعداءهم الرئيسيين، المتمثلين في السلطات المالية والجماعات الإرهابية في الساحل، في حين أن هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة كانت في السابق موطنا للسلام، عاشت فيها ديانات ومعتقدات متنوعة واحترمتها المجموعات العرقية المختلفة، بما في ذلك الطوارق والمور والفولاني والدغمو والطوارق والسنغاي، بجانب البامبارا؟

اعلموا أن الطوارق والمور الأزواديون، بصفتهم شعوباً أصلية، يكافحون من أجل البقاء في هذه الصحراء الشاسعة ويدافعون جميعاً من أجل إيجاد حل سياسي مع سلطاتهم المالية المركزية من أجل الحصول على حكم ذاتي إقليمي.

وبالتالي، إذا كنتم تريدون التكفير عن أخطائكم وترغبون في تصحيحها، نوصيكم باتباع مثال السيد رومانو برودي، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الساحل من 2012 إلى 2014، الذي دافع عن اقتراح واقعي قادر على جلب السلام لجميع دول الساحل. عندما سُئل من قبل "جون أفريك" عما إذا كانت دولة الأزواد تبدو له قابلة للحياة؟ أجاب رومانو برودي، بحكمة، بعبارة: "أعلق الأمل على التوصل إلى اتفاق مقبول بين باماكو والجماعات المسلحة. لأنني أعتبر أنه بدون اتفاق مع الشمال، لن يكون هناك سلام في مالي"[4]. في النهاية، هذا هو الحل الذي اتفقت عليه الأطراف في الصراع المالي في واغادوغو، 4 دجنبر 2012، بمبادرة من الرئيس السابق لبوركينا فاسو، بليز كومباوري، الذي كان مدعوماً من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الكسادو) حيث اتفقت الأطراف الحكومية وممثلوا حركة التحرير الوطني للأزواد، مع التأكيد على "رفض الإرهاب" واحترام الوحدة الترابية، على "ضرورة إنشاء إطار للحوار لتحقيق وقف الأعمال العدائية" حيث يتنازل ممثلوا حركة التحرير الوطني للأزواد عن استقلال الشمال مقابل ضمانات منح "حكم ذاتي واسع"، على غرار اقتراح المغرب لعام 2007 للأمم المتحدة لحل قضية الصحراء المغربية.

وفي الختام، لتجنب تورطكم في هذه الإبادة الجماعية الجديدة، ندعوكم إلى تحمل مسؤوليتكم وإعلان تضامنكم للعمل بأقصى سرعة، لإقناع القادة العسكريين في مالي والمقاومين من جهة الطوارق والمور من آزواد للجلوس حول طاولة مستديرة في أنقرة، نظراً لأن اتفاق الجزائر في 14 مايو 2015 انتهى بفشل كامل، حيث يشكل إقامة نظام إقليمي فدرالي أفضل حل سياسي لتحقيق السلام.

* رشيد راخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

التجمع العالمي الأمازيغي يتضامن مع عصيد وكلاب ويطالب النيابة العامة بالتدخل

يُتابع التجمع العالمي الأمازيغي بقلق بالغ ما يتعرض له كل من الدكتور عبد الخالق كلاب والباحث أحمد عصيد من حملة تحريضية وصلت إلى حد التهديد بالتصفية الجسدية بسبب أفكارهما وقناعتهما المدافعة عن الأصل والتاريخ الأمازيغي، ورفضهما للتعريب القسري الذي تعرض له المغاربة، وتزوير تاريخهم وتشويه ثقافتهم وهويتهم الضاربة في عمق تاريخ شمال إفريقيا.

إن هذه التهديدات والحملة التحريضية المسعورة التي تناسلت بشكل مُخيف في الصفحات الاجتماعية، والتي تستهدف حياة وسلامة كلاب وعصيد الجسدية، تجعلنا ندق ناقوس الخطر، قبل الشروع في تطبيق "شرع اليد" من طرف هؤلاء المتطرفين الذين يسعون بأفكارهم المتطرفة لحرمان المغاربة من حقهم المشروع في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم ودفاعهم المستميت عن أصلهم وثقافتهم وهويتهم، وعن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحداثة والمساواة.

ندعو فعاليات الحركة الأمازيغية وكل القوى الحية والديمقراطية للرد على هذه التهديدات بالعلم والحجة والوقوف بحزم ضد كل الأفكار الظلامية والرجعية المتطرفة التي تصدر عن متطرفين يعيشون خارج الزمن المغربي الحالي، مغرب الدستور الجديد الذي يحمي التنوع الثقافي والتعدد اللغوي ويضمن لكل المغاربة حقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم بعيداً عن كل مظاهر الغلو والتطرف.

كما ندعو النيابة العامة والسلطات المغربية إلى التدخل لوقف هذه الممارسات المتطرفة التحريضية التي تكرس لعودة ظاهرة "شرع اليد" وتدعو إلى هدر الدم، والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التحريض على التطرف والإرهاب.

رشيد الراخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

خنيفرة: المرأة حاضرة بقوة في عملية الإحصاء

تتواصل بإقليم خنيفرة عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، وذلك في ظروف جيدة مطبوعة بالالتزام اللامشروط للنساء اللواتي يبصمن على حضور قوي في هذا الاستحقاق الوطني.

وتنخرط المرأة في هذه العملية من خلال تجميع المعطيات لدى الأسر، عاكسة قيادة ميدانية غير مسبوقة، لما تظهره من تفاعل إيجابي وسلس مع المواطنين.

وتصل هؤلاء النسوة كطاقم يضم مفتشات ومراقبات ومشرفات، الليل بالنهار لإكمال هذا الاستحقاق المهم بنجاح، والوفاء بالتزامهن حتى يكن في مستوى الحدث الذي ينظم كل عشر سنوات، والذي سيكون بمثابة أساس للسياسات العامة المستقبلية والسياسات الاستراتيجية القطاعية والسوسيو-اقتصادية.

وهنا يبرز اسم الدليل على ذلك، حفصة بن خطاب، الطالبة بخنيفرة، التي اختارت، حبا لوطنها، أن تكون ضمن مفتشي الإحصاء.

هذه الطالبة ذات الـ 22 عاما وطالبة الماستر في الهندسة اللوجستية، تخرج من منزلها صباحا وهي ترتدي قبعة ومسلحة بحماس لا حدود له وبإرادة قوية من أجل هذه المهمة.

تدق الباب أولا قبل إلقاء التحية باللغة الأمازيغية لتسترسل في طرح الأسئلة المتضمنة في الاستمارة المعتمدة في عملية الإحصاء الوطني للسكان والسكنى، تتلقى إثرها أجوبة بتلقائية وصدر رحب من لدن الشخص المستجوب.

حفصة قبل بدء مهمتها، خضعت لمراحل تكوين ومعرفة شاملة بالمجال الترابي الذي ستشتغل فيه كمفتشة إحصاء حتى تتمكن من التواصل وضبط دقيق لرهانات التنمية على المستوى المحلي.

وكشفت في تصريح لها، أنها لم تتردد ولو للحظة في أداء هذا الواجب الوطني النبيل، حيث أن الأمر يتعلق، بالنسبة لها، بإثبات الذات وإظهار مدى مساهمة المرأة المغربية وبشكل فعال في إنجاح المشاريع الكبرى للأمة.

وسجلت هذه الطالبة/المفتشة أن الحدث وطني بامتياز. "لم تعترضنا أية مشاكل خلال مهمتنا، نلقى الترحيب من ساكنة خنيفرة، وتجري العملية في جو من التعبئة الشاملة والانخراط الكبير من كافة مكونات المجتمع".

وقالت إن المرأة المغربية تضع نفسها رهن إشارة المجتمع، وأنها حاضرة في كافة المجالات، وستثبت نفسها أيضا في هذه العملية.

وتسجل عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 نسبة تقدم مهمة بإقليم خنيفرة، لاسيما في المناطق الجبلية بفضل الالتزام الكبير لطاقم الإحصاء مدعوما بترسانة من أعوان ومساعدي السلطة.

وتمت تعبئة نحو 3602 إطارا ضمنهم 2693 رجل بحث للمساهمة في إنجاح هذه المحطة بمساعدة من أعوان ورجال السلطة، يجوبون 135جماعة على متن 524 سيارة تم توفيرها لتسهيل تنقلاتهم بمختلف مناطق جهة بني ملال ـ خنيفرة.

ويتم تنفيذ الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2024، الذي يقوم على استمارتين من أجل تجميع المعطيات لدى الأسر، على تطبيق معلوماتي.

وتم تطوير هذا التطبيق من قبل المسؤولين التنفيذيين في المندوبية السامية للتخطيط مع تثبيتها على الأجهزة اللوحية، حيث تشمل حدود المناطق والمسارات التي ينبغي على الباحثين اتباعها أثناء إجراء الإحصاء، والاستبيانات وقواعد الاتساق وصحة البيانات التي تم تجميعها، مما يسهل استغلال المعلومات التي تم تجميعها في عين المكان قبل نقلها، في الوقت الحقيقي، إلى مركز إدارة البيانات.

الدورة الـ17 للمهرجان الدولي لفيلم المرأة بسلا من 23 الى 28 شتنبر الجاري

تحتضن مدينة سلا مابين 23 إلى 28 شتنبر الجاري، الدورة السابعة عشرة للمهرجان الدولي لفيلم المرأة، الذي تنظمه جمعية أبي رقراق تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأوضح بلاغ لجمعية أبي رقراق أن برنامج هذه الدورة يستمد غناه من تعدد الروافد والجسور الثقافية والفنية التي يقترحها، حيث يفتح آفاقا جديدة من شأنها تعميق البحث الجاد في مختلف انشغالات المرأة السينمائية، وتقييم نضالاتها الساعية إلى مواجهة كافة التحديات.

ويتضمن البرنامج العام لهذه الدورة مسابقة رسمية للأفلام الروائية الطويلة حول تيمة المرأة، ومسابقة رسمية للأفلام الوثائقية تتطرق لنضال المرأة من أجل المساواة وضد كل أشكال التمييز، ونظرة على الأفلام القصيرة المغربية، وهي نافذة على الأفلام القصيرة التي صممت أو كتبت أو أخرجت أو أنتجت من قبل نساء، حيث ستتوج هذه النافذة ب "جائزة الجمهور الشبابي".

كما يتضمن برنامج الدورة نظرة معينة على الأفلام الروائية الطويلة المغربية، التي تتوج أيضا بـ "جائزة الجمهور الشبابي"، والرامية الى الانفتاح على الأفلام المغربية الحديثة، وتكريم السينما المجرية، ضيفة شرف المهرجان، وتكريم شخصيتين نسائيتين مرموقتين تقديرا لمسيرتهما السينمائية، وهن الممثلة المصرية داليا البحيري، والممثلة المغربية سعدية لاديب.

وتتكون لجنة تحكيم المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة من مريم التوزاني من المغرب (رئيسة لجنة)، و آجنيس كوشيس من هنغاريا، وهنا شيحا، من مصر، وأوديل سانكارا (مديرة المهرجان) من بوركينا فاسو، وفلور ألبرت من فرنسا.

أما لجنة التحكيم المسابقة الرسمية للأفلام الوثائقية فتتكون من المخرجة اللبنانية دانييل دافي (رئيسة اللجنة)، ومن صوفي باشلي (فرنسا)، وأمينة فرحاتي، (المغرب)، في حين تتكون لجنة تحكيم جائزة الجمهور الشبابي من نرجس الطاهري (رئيسة اللجنة)، وإسراء طبيش، و ضحى بنويس.

أما جوائز المهرجان، التي سيعلن عنها خلال حفل الاختتام يوم 28 شتنبر الجاري، فتهم، بالنسبة للفيلم الروائي الطويل، الجائزة الكبرى للمهرجان، وجائزة لجنة التحكيم، وجائزة أول عمل، وجائزة أحسن دور نسائي، وجائزة أحسن دور رجالي. أما بالنسبة للفيلم الوثائقي، فتهم الجوائز "جائزة الوثائقي". وبالنسبة للفيلم القصير والطويل المغربي، فتهم الجوائز جائزة الجمهور الشبابي للفيلم القصير، وجائزة الجمهور الشبابي للفيلم الطويل. في حين تتعلق "جائزة الضفة الأخرى" بالفيلم المغربي الأكثر مساواة في السينما.

وستعرف هذه الدورة أيضا تنظيم ندوة تحت عنوان "الناقدة السينمائية، الراهن والخصوصية"، والتي ستتناول مجموعة من المحاور منها "الناقدة السينمائية في العالم"، و "الناقدة السينمائية في إفريقيا"، و"الناقدة السينمائية في المغرب"، و"حوار السينمائيين"، ولقاء مفتوح حول "المرأة في أفلام حكيم النوري، من الطفولة إلى الأمومة"، و "محادثة مع أسماء المدير"، والمناصفة في السينما من خلال عقد أوراش عمل تحت اسم "الضفة الأخرى".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المهرجان يطرح القضايا التي تعنى بالمرأة في السينما الوطنية مقارنة مع نظيراتها في مختلف أنحاء العالم، حيث يشكل مناسبة للسينمائيات من مختلف المشارب الشرقية والإفريقية والدولية للتداول في شؤون المهنة، وتبادل الخبرات والتجارب، وطرح القضايا المتعلقة بظروف الممارسة، ومناقشة شؤون المرأة من خلال المنجزات الفيلمية.

بشرى بيبانو ملهمة مغربية من نوع خاص... المرأة العنكبوتية التي تحدّت المستحيل

الأيقونة المغربية بشرى بيبانو إمرأة مغربية مؤثرة تردد اسمها على مسامع المجتمع المغربي والعالمي بقوة ودهشة واعجاب، لم تكن مجرد رياضية عادية أو اهتمت برياضة عادية بل اختارت رياضة صعبة طريقُها وعرٌ وخطيرٌ ومليئٌ بالعقبات لتخوض به مغامراتها في تسلق القمم الجبلية الشاهقة حول العالم. تحدت كل الظروف وتمكنت من تجاوز الحدود المألوفة لتصبح أول مغربية وأول امرأة من شمال إفريقيا تتسلق جبل إيفرست في عام 2017. رحلة بشرى بيبانو هي قصة إلهام استثنائية تعبّر عن قوة العزيمة والإصرار على تحقيق الحلم، مهما كانت الظروف.

النشأة والحب الأول للطبيعة

نشأت بشرى بيبانو وسط الطبيعة الخلابة المتنوعة المعالم للمغرب، حيث الجبال الشاهقة والمناظر الطبيعية التي ألهمتها منذ صغرها حبها للطبيعة ولتسلق الجبال لم يكن وليد اللحظة، بل كان شغفًا نابعًا من طفولتها. تشبعت بروح التحدي وقررت المغامرة وواجهت الطبيعة بطريقتها الخاصة، رغم تحذيرات الأهل والمجتمع من المخاطر الكبيرة التي تصاحب هذه الرياضة الخطيرة، خصوصًا بالنسبة للمرأة. فبدأت من المغرب، حيث اختارت البدء بتسلق الجبال المحلية كخطوة أولى نحو مغامرات أكبر. هذه الرحلات البسيطة ألهبت شغفها وأعطتها الثقة اللازمة للتوجه نحو التحديات العالمية، لتصبح فيما بعد واحدة من النساء القلائل في إفريقيا والعالم العربي اللواتي اخترن هذه الرياضة الصعبة.

تسلق القمم العالمية: مغامرة بلا حدود

بدأت بشرى رحلتها العالمية بتسلق جبال شاهقة، حيث تمكنت من الوصول إلى قمم عالمية مثل جبل كليمنجارو في تنزانيا، جبل إلبروس في روسيا، وجبل ماترهورن في سويسرا. إلا أن تسلق جبل إيفرست، أعلى قمة في العالم، كان الإنجاز الأبرز في مسيرتها. هذا الإنجاز لم يكن مجرد تحدي جسدي، بل كان رمزًا لإصرارها القوي وإرادتها الحديدية.

مواجهة التحديات: إصرار لا ينكسر

لم تكن رحلة بشرى خالية من الصعوبات. فقد واجهت العديد من التحديات الكبيرة، من بينها الظروف القاسية لتسلق الجبال، والتي تشمل مشاكل التنفس بسبب الارتفاع، تغيرات الطقس الشديدة، والانهيارات الجليدية المحتملة. وللتغلب على هذه الصعوبات، خضعت لتدريبات مكثفة لرفع مستوى لياقتها البدنية وتحسين قدرتها على تحمل ظروف المناخ القاسية.

كما واجهت تحديات أخرى على صعيد التمويل. في بداية مسيرتها، عانت من قلة الدعم المالي لتمويل رحلاتها، لكنها تمكنت بصبرها ومثابرتها من التغلب على هذه العقبة، لتصبح قادرة على مواصلة تحقيق أحلامها. ومع مرور الوقت، نالت دعمًا أكبر من المجتمع والمؤسسات، مما ساعدها على خوض مغامرات جديدة وتأليف كتاب عن تجربتها الملهمة.إن قصة بشرى بيبانو لا تتعلق فقط بالرياضة، بل هي رمز لتحدي المعايير الاجتماعية وكسر القوالب التقليدية. بفضل تصميمها وإصرارها، تمكنت من إلهام العديد من النساء المغربيات والعالميات لتحقيق أحلامهن، مهما كانت تلك الأحلام صعبة أو غير تقليدية.

واجهت بشرى العديد من الانتقادات، خاصة من المجتمع المغربي الذي رأى في رياضة تسلق الجبال نشاطًا غير مناسب للمرأة. ولكنها لم تلتفت لتلك الانتقادات، بل استخدمتها كدافع لتعزيز عزيمتها وإثبات قدرتها على النجاح. وهكذا، أصبحت رمزًا للإصرار والشجاعة، مشجعة الفتيات على تجاوز الخوف والتردد لتحقيق أحلامهن.

أيقونة للنساء حول العالم

بشرى بيبانو ليست مجرد متسلقة جبال، بل هي رمز للمرأة التي تتحدى التقاليد والمعايير الاجتماعية لتصل إلى تحقيق ذاتها. إنجازاتها الرياضية جعلتها شخصية ملهمة للفتيات والنساء حول العالم، حيث أثبتت أن المرأة قادرة على تحقيق أحلامها، مهما كانت الصعوبات. من خلال قصة نجاحها، أظهرت بشرى أن الطريق إلى القمة ليس مستحيلاً، وأن كل تحدٍ يمكن أن يتحول إلى فرصة للنجاح.

تعتبر بشرى بيبانو بحق "المرأة العنكبوتية" التي تجسّد قوة الإرادة والإصرار، وتقدم نموذجًا للمرأة التي تتحدى كل العقبات من أجل تحقيق حلمها، لتصبح بذلك مصدر إلهام للأجيال القادمة.

* اندلس البكري

الدكتورة حبيبة بومليك، مؤسسة ومديرة مهرجان للسينما الأمازيغية بأمريكا لـ "العالم الأمازيغي" :

منتدى الفيلم الأمازيغي بنيويورك يهدف إلى تسليط الضوء على ثقافات شمال إفريقيا وخاصة ثقافة شعوبها الأصلية

ما يقوم به المغرب داخليا فيما يخص الأمازيغية مهم لكن للأسف لا يترجم على مستوى الخارج خصوصا في أمريكا الشمالية

*** أستاذة حبيبة بومليك أنت أستاذة بجامعة نيويورك ومديرة مهرجان الفيلم الأمازيغي، كيف جاءت فكرة إقامة مهرجان للسينما الأمازيغية بأمريكا؟**

** للإجابة عن هذا السؤال لابد من التوضيح أولا أن هذا الحدث الثقافي هو منتدى أو forum كما يعبر عنه باللغة الانجليزية أو تحديدا-amsgraw بلغة أمازيغ جنوب المغرب أكثر منه مهرجانا، غير أن المكون الأساسي لهذا الحدث هو الفيلم الأمازيغي.

أما عن الدافع وراء فكرة إقامة مهرجان للفيلم الأمازيغي بنيويرك فيعود ذلك إلى سنة 2015 عندما انخرط مركز لاغواردیا للفنون المسرحية، وهو جزء من كلية مدينة نيوروورك (City University of New york) في إجراء مشروع بحث إبداعي ونقدي لمدة سنة عن الهويات الإسلامية بعنوان "ما وراء المقدس" بتمويل من مؤسسة دوريس ديوك، كرد فعل على التمييز المستمر والجهل الثقافي فيما يتعلق بالمسلمين في الولايات المتحدة قبل وبعد هجمات 11 شتنبر والحروب التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وفي هذا الإطار، ولأجل دعم التسامح والتعدد والتنوع الثقافي، إحتوى المشروع على عدد كبير من المناقشات المجتمعية والحلقات العلمية والأكاديمية.

وفي هذا السياق، اقترحت أنا الدكتورة حبيبة بومليك، أستاذة الأنثروبولوجيا والآداب الأمازيغية والمغربية وخبيرة اللغة في كلية LaGuardia Community College، تنظيم المنتدى لتسليط الضوء على ثقافات شمال إفريقيا وخاصة ثقافة شعوبها الأصلية. هكذا ولدت فكرة الفيلم الأمازيغي بنيويورك الذي سيحتفل في السنة القادمة بدورته العاشرة.

*** ما هي الأهداف التي يراهن عليها المهرجان؟ وكيف هو تجاوب الجالية المغربية بأمريكا مع مثل هذه التظاهرات؟**

** تنقسم أهداف منتدى الفيلم الأمازيغي بنيويورك إلى هدفين اثنين أساسيين. فأما الهدف الأول فهو بيداغوجي حيث يرمي هذا الحدث إلى استضافة وإشراك أكثر عدد ممكن من الطلبة والباحثين الأكاديميين وكل المهتمين بالثقافة الأمازيغية من مبدعين وفنانين وسنيمائيين، وذلك من خلال نقاشات الأفلام والمحاضرات والموائد المستديرة وتصميم دروس حول محتوى برنامج المنتدى.

والهدف الثاني له صيغة عابرة للحدود ترمي إلى التعريف بالهوية والثقافة الأمازيغية خارج حدود تمازغا من خلال المنجز السنيمائي.

ومن بين اهداف المهرجان أيضا تعريف المجتمع الأمريكي بالثقافة الامازيغية وأيضا التواصل مع الدياسبورا الامازيغية.

كما أن المهرجان يراهن على الجانب البيداغوجي من خلال اعداد محاور للنقاش بالنسبة للطلبةعلى وجه الخصوص، كما يحاول أيضا إيجاد نقط تقارب مع مهرجانات أخرى تهتم بتاريخ وثقافة السكان الأصليين.

أما بالنسبة لتجاوب الجالية المغربية فحضورها يكون مهما دائما بالنسبة لنا، وإيجابي جدا وهو في تحسن من دورة إلى أخرى و بالأخرى كلما زادت التغطية الإعلامية لهذا المنتدى، كما أن الجمهور لا يقتصر على الجالية المغربية فقط، بل نجد جاليات الدول المغاربية التي تكون دائما حاضرة لدعم ومساندة المهرجان.

***ما تقييمك لوضع السينما الأمازيغية بالدول المغاربية وبالمغرب تحديدا؟**

** لقد حدثت طفرة مهمة بالنسبة للسينما الامازيغية عموما خلال العشرين سنة الماضية في المغرب و الجزائر خصوصا بعد الاعتراف بالامازيغية لغة رسمية في كلا البلدين.

فقد اصبحنا نرى أفلام ذات جودة عالية وتشارك في مهرجانات عالمية. وأخير فيلم تم عرضه بالمهرجان لطارق الادريسي Sound of Berberia وهو فيلم حصل على جوائز مهمة.

بالنسبة لتونس وليبيا وأيضا مصر (واحة سيوا) فلازالت الامازيغية مهمشة بشكل كبير رغم ان هناك محاولات فردية لتناول موضوعات تهم امازيغ هذه الدول وقد عرض المهرجان أفلام تونسية كفيلم "ازول" لوسيم قربي مثلا.

في رأي السينما في عمومها تزدهر كلما وجدت الدعم المطلوب من خلال المهرجانات أو المؤسسات الثقافية المعنية، وعليه كلما توفرت الشروط المطلوبة كان الوضع السنيمائي الأمازيغي أفضل.

*** ما مدى نجاح المهرجان وما هي المجهودات التي تقومون بها كجهة منظمة من أجل أستمراريته؟**

** كون المهرجان مستمر لحدود الان هو شهادة لاستمراريته وجدية المنظمين له. حتى خلال مرحلة كوفيد لم يتوقف المهرجان وكان يعرض الأفلام ويفتح نقاشات على منصة زوم.

نحن نقوم بمجهودنا ونحاول التواصل مع جامعات لتشارك معنا، وقد نجحنا في التنسيق مع جامعة كولومبيا مرتين وهذه السنة توجت بحضور المخرجة يزة جنيني وكان لقاءا احتفينا فيه بهذه المخرجة من خلال بعض افلامها.

كما أن المهرجان يحصد نجاحات قيمة من دورة إلى أخرى حيث قاربنا على الإحتفال بالدورة العاشرة وهو إنجاز نعتز به جدا على الرغم من الموارد المحدودة والعديد من التحديات اللوجيستيكية والمادية التي يواجهها المهرجان منذ انطلاقه على غرار العديد من المهرجانات الصغيرة أو المهتمة بمسألة الهوية خاصة في علاقتها بالشعوب الأصلية على مستوى شمال أمريكا.

غير أن الوصفة السحرية وراء إستمرارية المهرجان تعتمد على إيمان المشرفين الراسخ بأهمية التعريف بالأمازيغية لإثراء التعدد الثقافي عامة والمشهد السينمائي خاصة وإحساسهم، على الرغم من أن كلهم من المتطوعين، بمسؤولية كبيرة نحو إحياء وصون ودعم هذا المكون الأساسي لتامزغا، لما يزخر به من معارف وعلوم وتراث مادي وغير مادي عن طريق دعم منجزه الإبداعي والفني والسينمائي.

*** هل يحظى المهرجان بدعم من مؤسسات أمريكية وهل هي واعية بأهمية هذا المهرجان، وكيف؟**

** جامعة لاغواردیا هي المحتضن الرسمي للمهرجان، وكما سبقت الإشارة نحن نحاول إيجاد جامعات او جمعيات أخرى لأجل خلق شراكات معها ومحاولة توسيع نطاق المهرجان. هذا الامر يتطلب مجهودا كبيرا وقد نجحنا لحد الآن في إقامة علاقات مع مجموعة من الجهات لأجل دعم وخلق دينامية تمككنا من التميز خصوصا وأن المهرجانات التي تهتهم بالثقافة الأمازيغية قليلة جدا، ان لم نقل منعدمة في شمال أمريكا.

ويشارك فريق المهرجان من حين لأخر في ندوات يقدم من خلالها ما توصلنا اليه، ونحن الآن بصدد طبع أول كتاب مشترك بالانجليزية حول السينما الأمازيغية بمشاركة العديد من الكتاب مغاربة وأجانب.

كما ان المنتدى يحظى بدعم محلي من الجامعة التي تحتضن الحدث وخاصة من خلال توفير مسرح مركز الفنون (LaGuardia Perfroming Art Center) لإحتضان فعاليات المهرجان، وأحيانا من بعض القروض الجامعية البسيطة التي تقوم مؤسستي المهرجان حبيبة بومليك ولوسي ماكنير بتقديم عدة طلبات للحصول عليها. أما عن الدعم من جهة خارجية كمؤسسات إشهارية أو شركات أو مؤسسات حكومية فهو غير متوفر بالمرة.

*** كيف ينظر الامريكيون للثقافة الأمازيغية، وهل يتم ادراج هذه الثقافة في المقررات الدراسية وفي المؤسسات التعليمية بأمريكا؟**

** بالنسبة للامريكيين عموما لا يعرفون الكثير عن الثقافة الامازيغية، خصوصا أنه إلى وقت قريب كان المغرب وبلدان شمال افريقيا تعتبر من الشرق الأوسط ويتم ادراجها داخل الدول العربية. الآن بدأت تتغير الأمور وأصبح هناك مجال للتعريف بالثقافة الأمازيغية من خلال مهرجان نيويورك، وأيضا من خلال العمل الأكاديمي الذي يقوم به الأساتذة داخل الجامعات.

فأحيانا قد تدرج بعض المدارس مقالات حول تاريخ شمال افريقيا والذي تقدر فيه الامازيغية بشكل او باخر. لكن لازال أمامنا عمل للتعريف أكثر بهذه الثقافة، وخلق علاقات مع المؤسسات للتعريف بها.

أما بالنسبة لمنتدى الفيلم الأمازيغي بشمال أمريكا فهناك تشجيع وتقبل جيد خاصة بين الأوساط الأكاديمية، حيث ،كما سبق وذكرت، هناك إهتمام كبير بالجانب المعرفي والحضاري للأمازيغية وهو ما دفع المشرفين والأساتذة الباحثين إلى تجميع كتاب لعدد من الفصول القيمة عن السينما الأمازيغية منطلقه هو هذا المنتدى وسيصدر هذا الكتاب عن دار للنشر كندية أوائل السنة المقبلة.

أما عن إدراج الثقافة الأمازيغية بمقررات الدراسة فالجانب البيداغوجي للمنتدى يحاول ملء ذلك الفراغ على الأقل على مستوى معهد LaGuardia Community College. ولكن لابد من الإشارة إلى أن الإهتمام بالأمازيغية يزداد يوما بعد يوم بشمال أمريكا ويظهر ذلك من خلال إصدار مجلتين علميتين وفق مراجعة أقران للدراسات الأمازيغية السنة الفارطة وكلاهما تقوم بإصدارات متواصلة ومهمة في مجال البحث العلمي الأكاديمي.

وكيف يتجاوبون مع مبادرات المغرب فيما يخص دعم الأمازيغية؟

** ما يقوم به المغرب داخليا مهم لكن للأسف انه لا يترجم على مستوى الخارج خصوصا في أمريكا الشمالية. يجب القيام بمجهودات أكبر بهذا الخصوص والرفع من وتيرة التواصل ودعم الأنشطة التي تحتفي بالثقافة الامازيغية، فنحن منفتحون على أي مبادرة بهذا الخصوص.

*** كيف تلقيتم قرار رسمية السنة الأمازيغية بالمغرب؟**

** ترسيم السنة الأمازيغية مبادرة مهمة جدا رغم أنها جاءت متاخرة لكنها تؤكد على مشروعية الأمازيغية وقوة حضورها في المشهد المغربي. ونتمنى أن يستمر دعم المؤسسات لها.

*** في الشهر الماضي احتفى المغرب بمرور ربع قرن على تولي محمد السادس للعرش، كيف ترون واقع الأمازيغية في هذه الفترة؟**

** من المهم الإشارة إلى أن الملك محمد السادس ساهم بشكل فعال في الإعتراف بالأمازيغية بداية من خطاب آجدير وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي ساهم بشكل كبير في خلق دينامية للتعريف بالثقافة واللغة الأمازيغية. فلقد ساهمت هذه المبادرات في إبراز الأمازيغية وادراجها في المناهج التعليمية ولو بشكل محتشم في البداية. لكن بعد الاعتراف بترسيم الأمازيغية في دستور 2011 تغيرت الأمور كثيرا وهذا امر جيد لأننا اصبحنا نرى الأمازيغية في كل مكان وأصبح المغاربة يتعرفون على هويتهم التي طالما طمست من خلال خطابات أيديولوجية ارتأت ان تهمش تاريخ الأمازيغ بل واحيانا تنفي وجودهم.

* حوار: رشيدة إمرزيك

***شارك ايضا في الاجابة على أجوبة "المقابلة" كل من الأستاذة وفاء بحري والأستاذ يحيى العيوني، وكلاهما عضوان في منتدى نيويورك للفيلم الأمازيغي**

www.nyfaf.com

هم مجموعة من الشباب المتحمسين للفن الأمازيغي، وكرد فعل على التغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها منطقة الجنوب الشرقي في العقود الماضية. أراد أعضاء "تاكراولا"، أن يعبروا من خلال الموسيقى عن هويتهم وثقافتهم الخاصة التي تمثل جزءا من المشهد الأمازيغي، وذلك عبر المزج بين الإيقاعات التقليدية والعصرية. مسلطة الضوء على قضايا الهوية الأمازيغية والارتباط بالأرض والتراث، النضال الاجتماعي، قضايا الشباب، والتمسك بالجذور الثقافية، مما يجعلها تحظى بشعبية كبيرة في أوساط محبي الموسيقى الأمازيغية في المنطقة وخارجها.

مجموعة "تاكراولا" أكثر من مجرد فرقة موسيقية، فهي تعبر عن هوية شعب وقضية ثقافة تسعى للحفاظ على مكانتها في ظل العولمة والتغيرات السريعة. من خلال أعمالهم، نجحت الفرقة في بناء جسر بين الماضي والحاضر، ليظل صوت الهوية الأمازيغية حيًا في قلوب محبي الموسيقى والفن.

في هذا الحوار حاولنا التقرب قليلا من مجموعة "تاكراولا" الموسيقية، لكشف أغوار البدايات، التحديات وكذا المشاريع المستقبلية، فضلا عن واقع الموسيقى الجنوب شرقية خاصة والأمازيغية عموما.

مجموعة "تاكراولا" الموسيقية في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

الموسيقى الأمازيغية الملتزمة سبيلنا من أجل رد الاعتبار للذات الأمازيغية ورموزها

حاوره: خيرالدين الجامعي

مرحبا بكم على صفحات "العالم الأمازيغي"، بداية ممكن ورقة تعريفية عن المجموعة، ولماذا "تاكراولا"؟

«تاكْراولا» مجموعة موسيقية تضم فنانين من الجنوب الشرقي المغربي وهم أعقى، هشام ورضوان، وهي تهتم بالتاريخ والهوية والثقافة الأمازيغية عن طريق الفن الملتزم من أجل رد الاعتبار للذات الأمازيغية ورموزها. وقد اخترنا اسم «تاكْراولا» وتعني «الثورة» كلقب فني، باعتبارها ضرورة ملحة لتغيير نمط التفكير داخل المجتمع ومحاربة الاستلاب الفكري الذي يربط هوية شمال افريقيا بالمشرق، وخلق ثورة فكرية تقطع مع الإيديولوجية العروبية.

متى وكيف كانت خطواتكم الأولى في سماء الأغنية الأمازيغية؟

البدايات الأولى في جامعة ابن زهر بين أحضان الحركة الثقافية الأمازيغية سنة 2007 وبعدها شاركنا في أمسيات فنية ملتزمة في عدد كبير من المواقع الجامعية والجمعيات المهتمة بالشأن الأمازيغي.

ما هي التحديات التي واجهتموها في البدايات؟ وكيف استطعتم التغلب عليها؟

التحديات التي يمكن أن تواجه أي فنان في بداياته هي انعدام توفير وسائل ومكان العمل من أجل التطوير والانسجام الجماعي، كذلك غياب الدعم، ما يجعل الأمر صعبا، لكن رغبتنا في إيصال رسائلنا والخطاب الأمازيغي كان حافزا في صمودنا واستمرارنا بإمكاناتنا المحدودة.

ما هي أبرز الثيمات والأنماط الغنائية التي تشتغلون عليها كمجموعة "تاكراولا"؟

تغنت المجموعة بالعديد من التيمات أبرزها الهوية والثقافة الأمازيغية، التاريخ، الحرية، الحب، المساواة، الجبل، العادات والتقاليد، كما قامت بالنقد الذاتي من أجل تنوير المجتمع وحثه على البحث والمعرفة كسبيل للتحرر من الاستلاب.

ما هي الرسائل التي تحاول المجموعة ايصالها للجمهور عبر أغانيها؟

من خلال أغاني المجموعة نحاول إبراز أهمية الوعي بالذات وكذا الحثّ على السير في خطى المقاومة وجيش التحرير، هذا دون الإغفال عن التشبث بقيم تيموزغا من أجل الأجيال اللاحقة، لأن الأمازيغية تحتاج إلى مناضلين يحافظون عليها عبر التسلح بالعلم والمعرفة.

لكل تجربة موسيقية تأثيرات، بمن تأثرت المجموعة من الفرق الموسيقية سواء الأمازيغية أو العالمية؟

«تاكْراولا» كسائر المجموعات الموسيقية الأمازيغية، تنهل من كل الأساليب الموسيقية، لكن أكثر من أثر في مسيرتنا المتواضعة، موحى ملال، حمو كاموس، أولحلو، إيدير، لوناس معتوب، آيت منكْلات، الوليد ميمون، نوميديا، ازنزارن وعموري مبارك، هذا بالإضافة إلى أحيدوس طبعا.

المتتبع للشأن الثقافي بالمغرب والخارج يسجل غيابكم عن المهرجانات والتظاهرات الثقافية، إلى ما يعزو ذلك؟

سؤال جيد، لكن لا أتوفر على إجابة شافية، ربما من الأجدر طرح السؤال على اللجان الفنية المكلفة بتنظيم المهرجانات. والملتقيات الفنية.

في نظركم ماهي الشروط والأسس التي يجب أن تتوفر عليها أي فرقة موسيقية حتى تنجح وتحقق الانتشار؟

يعتبر الجمهور العامل الأساسي في نجاح أي فرقة موسيقية، لأنه القاعدة التي تستهلك إنتاجات هذه الفرقة وهو أساس الدعم المعنوي، إضافة إلى جودة الإنتاجات التي تجد بدون شك مكانها في الساحة الفنية وهذا يحتاج إلى جودة اللغة الموسيقية وكذا جودة التسجيل.

آخر إصداراتكم الموسيقية أغنية "ⵉⵔⵔ ⴰ ⵉⵣⵏⵉⵣ" من ضمن ألبومكم الخامس، حدثونا قليلا عنها وعن الألبوم؟

«ⵉⵔⵔ ⴰ ⵉⵣⵏⵉⵣ» (أنا والآخرون)، هي الأغنية التي يحتويها الألبوم الجديد «Tamazirt inngedmen» (البلد المنهار)، وهو الألبوم الخامس في مسيرة «تاكْراولا» الموسيقية، بعد «Inekraf» (المعتقلين) سنة 2010، «Akyatagh» (دعونا نستيقظ) سنة 2011، «Nra tidet» (نريد الحقيقة) سنة 2013، و«Lmrrukistan» (ماروكستان) في عام 2018.

هي أغنية تحمل في طياتها الكثير من المعاني والعبر صوتا وصورة؛ ولعل أبرزها تبيان قيمة وجمالية الثقافة الأمازيغية، تشخيص واقع النضال الأمازيغي المتدني، وهي دعوة كذلك للمناضلين الحقيقيين للوقوف في وجه استغلال الأمازيغية من أجل مآرب شخصية.

لماذا اخترتم بالضبط طرح الأغنية مع ذكرى "الربيع الأمازيغي"، ما دلالة التاريخ لدى المجموعة؟

ذكرى «الربيع الأمازيغي» موشومة في التاريخ وفي ذاكرة كل مناضل حقيقي، واختيار هذا التاريخ هو رد الاعتبار وتذكير للأمازيغ به وترحما على شهدائه ورموزه.

هل تعتقدون أن الموسيقى الأمازيغية الملتزمة لا تزال لها قدرة التأثير على المجتمع؟

اختيارنا للأغنية الملتزمة هو رغبتنا في المشاركة في كتابة التاريخ، والتأثير في المجتمع سيكون عندما تجد هذه الأغنية من يصغي لها سواء كان اليوم أم مستقبلا.

كيف تقيمون واقع الموسيقى الجنوب شرقية خاصة والأمازيغية عموما؟

الموسيقى الأمازيغية تطورت بشكل كبير في العقود الأخيرة، حيث وصل صداها العالم وبالتالي أصبحت ناطقا رسميا باسم كل الأمازيغ في المهرجانات والملتقيات الكبرى.

كما أن الجنوب الشرقي لا يتوفر على معاهد موسيقية للتكوين الأكاديمي ورغم ذلك فقد أنجب خيرة الفنانين الملتزمين الذين ذاع صيتهم، مما يعني أن هناك جودة في الكتابة والتلحين والغناء، رغم أنها لم تجد أرضية خصبة مقارنة بنظيرتها في منطقة القبايل التي استفادت من تجربة مفكرين وفنانين كبار منذ أوائل القرن العشرين.

ما هي انشغالات ومشاريع مجموعة "تاكراولا" المستقبلية؟

المجموعة لا تتوقف عن التفكير في مشاريع موسيقية تنهل من عمق المجتمع، فهي جزء منه وستبقى مواكبة له في السراء والضراء، إذ كلما سنحت لها الظروف ستصدر أغاني جديدة، وبالمناسبة سنحاول إصدار ثاني فيديو كليب للألبوم خلال الأشهر المقبلة.

كلمة حرة..

شكرا لكم على هذه الالتفاتة الرائعة لتقاسم بعض اللحضات مع قراء الجريدة و محبي مجموعة «تاكْراولا».

Tudert i Tmazight
Tamazight i Tudert .

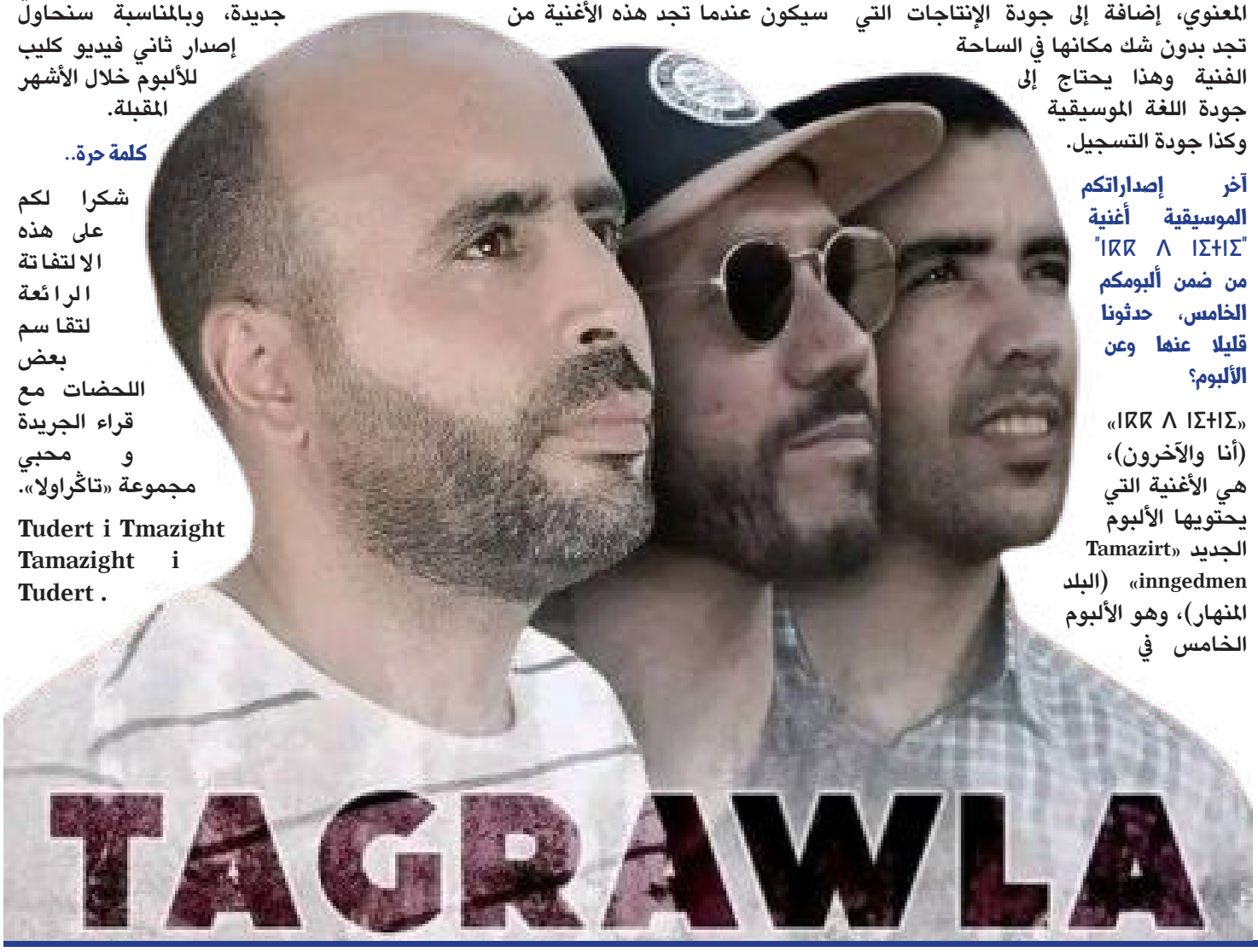

جريدة «العالم الأمازيغي» بتنسيق مع «التجمع العالمي الأمازيغي»، تنظم مائدة مستديرة، بمناسبة الذكرى الخامسة لصدور القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية 26-16.

ⵙⵖⵔⵣⵙ ⵏ "ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵎⵎⴰⵙⵙⵏ" ⵙ ⵜⵣⵍⵍⴰⵢ ⵏ "ⵜⵅⵓⵎ ⵎⵎⴰⵙⵙⵏ ⵎⵎⴰⵙⵙⵏ", ⵓⵙⵏⵎⵓⵏ ⵏⵙⵓⵔⵔⵓⵢⵎⵜ ⵙ ⵜⵎⵏⴰⵓ ⵏⵜⵜⴰⵢ ⵍⵣⵙ ⵙⵎⵎⵜ ⵏ ⵍⵜⴰⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵙⵉ ⵎⵎⴰⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵙⵎⵙⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ 26-16.

بمشاركة كل من :

ⵙ ⵜⴰⵓⵓⵍⵜ ⵏ :

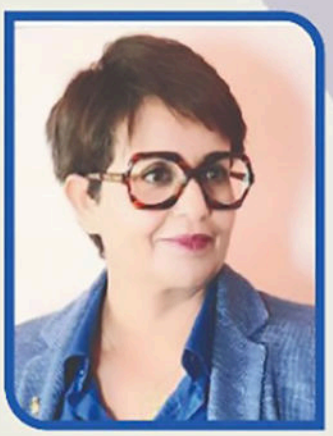

ⵎⵎⵓⵜⵜⴰ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵙⵜⵓⵎⵙⵜ، 2974/2024، ⵖⵔ ⵜⵙⵔⴰⵜ ⵜⵔⴱⵄⵜ ⵙⵙⵉⵖⵔ

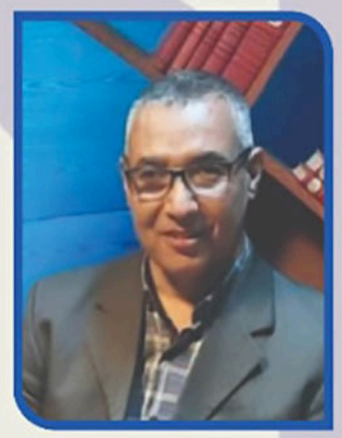

ⵉⵓⵍⵓⴰⵏ ⵣⵣⵎⵎⵓⵙⵜⵎ، ⵎⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵎⵓⴰⵓⵓⵍⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵣⵓⵔⵓⵉ، ⵎⵎⴰⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵙⵏⵙⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵣⵓⵔⵓⵉ

جواد الزروقي،
أستاذ ديداكتيك
الأمازيغية بجامعة
فاس-سايس

ⵃⵙⵓⵓ ⵃⵜⵜⵓⵓⵙⵙ، ⵙⵏⵓⵓⵙⵙⵅⵅ ⵏ ⵜⵙⵓⵙⵙⵜ "ⵙⵢⵓⵙⵙⵏ"

عيسى عقاوي،
رئيس جمعية "أيادينا"
بخنيفرة

ⵇⵓⴳⵙⵙ ⵇⵓⵅⵓ، ⵙⵏⵓⵓⵙⵙⵅⵅ ⵏ ⵜⵙⵓⵓⵍⵍⵓⵓⵜ ⵏ "ⵙⵅⵓⵓⵍ ⵓⵙⵓⵎⵙⵏ ⵓⵙⵓⵅⵙⵢ"

رشيد راخا،
رئيس منظمة "التجمع
العالمي الأمازيغي"

ⵓⵙⵙⵏ ⵜⵏ ⴳⴳⵙⵅ، ⵜⵓⵙⴳⴳⵙⵍⵇⵜ ⵏ ⵙⵏⵓⵓⵙⵙⵅⵅ ⵜⵓⵙⵓⵎⵙⵏ ⵙ ⵜⵏⵜⵓⵓⵙ ⵙⵜⵜⵙⵓⵙⵓⵎⵏ ⵓ ⵙⵓⵍⵓⵍ ⵏ ⵜⵙⵓⵅⵙⵢⵜ

أمينة ابن الشيخ،
مستشارة رئيس
الحكومة المكلفة بملف
الأمازيغية

ⵓⵓⵍⵙⵍⵍⵙ : ⵔⵙⵍⵔⵔⵓⵍ ⵜⵙⵓⵃⵙⵍⵙ

تسيير : محمد بوسعيدي

بالمركز الثقافي بمدينة أزرو

يوم الأحد 22 شتنبر 2974/2024، على الساعة الرابعة مساءًا